الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 2

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

قسم التاريخ وعلم الآثار.

رقم التسجيل :.....

الرقم التسلسلي :.....

الملكية والمجتمع في منطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

تخصص:الريف والبادية

إعداد الطالبة :

حياة بودويرة

إشراف الأستاذة:

ا.د/ فاطمة الزهراء قشي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
كريمة الأخلاق بن حسين	أستاذة محاضرة	رئيسا	جامعة قسنطينة -2-
فاطمة الزهراء قشي	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة-2-
زهية سوداني	أستاذة محاضرة	عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة-2-
حسين امزيان	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة -

السنة الجامعية 1432-1433ه/2011-2012م

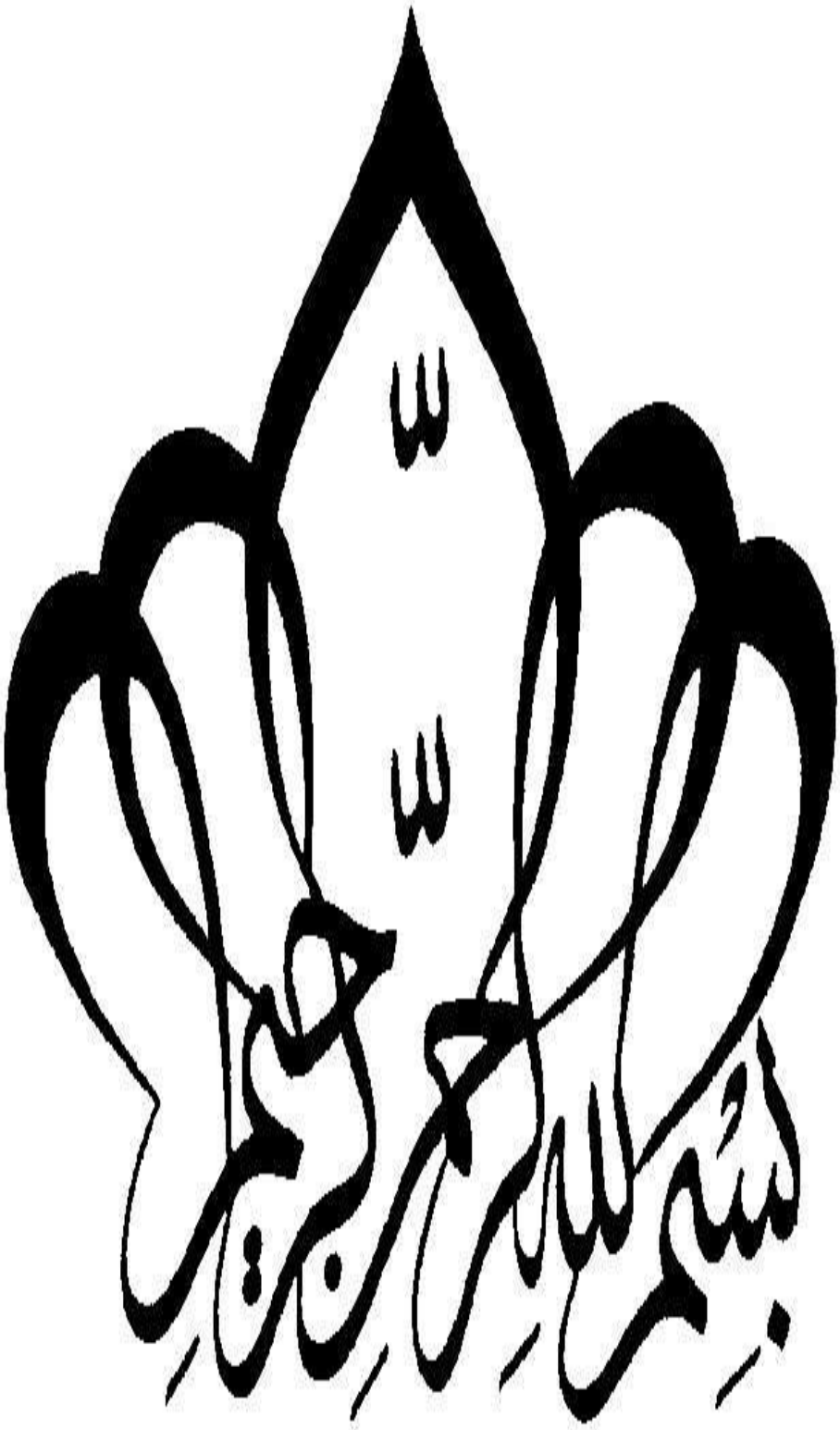
بسم الله الرحمن الرحيم

المختصرات:

B.G.G.A: Bulletin Officiel du gouvernement général de l'Algérie.

Éd: édition.

Imp: Imprimeur.

N°: Numéro.

P:Page.

P.V .P : Présent Value de publication.

R.A: Revue Africaine.

A.W.C: Service D'Archive de Wilaya Constantine.

S.C.M: Service Cadastre de Mila.

S.C.S: Service Cadastre de Sétif.

S-C: Sénatus Consulte.

T:Tome.

Tri: Tribu.

Vol: Volume.

تقديم الموضوع:

إن مسألة الأرض وكل ما يرتبط بها من أنواع الملكية، طريقة الاستغلال و الإجراءات الضريبية،أصبحت حقلا مفضلا للباحثين في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. لكون الإشكاليات التي تثيرها يمكن أن تفسر وتقدم مؤشرات صحيحة للنشاط الاقتصادي ووضعية المجتمع . فالملكية كإحدى الأسس التي تقوم عليها المسألة الزراعية، تعني حق الاستغلال والانتفاع للأراضي، سواء عن طريق التوارث أو الشراء أو المقايضة العقارية، يتوفر هذا الحق داخل المجتمعات الريفية، التي هي بالأساس مجموعة أفراد مجتمعين ضمن إطار معين، يمارسون الزراعة والرعي حسب الظروف الإقليمية والطبيعية التي يعيشون فيها. إذن نستنتج أن العلاقة بين ثنائية الملكية والمجتمع علاقة تأثير وتأثر، هذه العلاقة حاولت إبرازها ضمن مجال جغرافي محدد.

يهدف موضوع البحث إلى إبراز هذه العلاقة، من خلال تتبع تحولات وتغيرات الملكية العقارية وأثرها على البنية الاجتماعية داخل منطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر.

هذه المنطقة الواقعة في قلب الأحواض الداخلية، تمتاز بخصوبة أراضيها وبنية مجتمعها القبلي، تتكون من خمسة قبائل كبرى. تعايشت مع هذه البنية القبلية بنية عقارية متنوعة، متأثرة بمجموعة ظروف. هذه الملكيات ستعرف تغيرا إلى أشكال ملكية جديدة بعد الاحتلال بسبب سلسلة التشريعات العقارية. سيكون لهذا التحول أثر كبير على وضعية المجتمع الفرجيوي الذي أصبح يعيش وضعا اجتماعيا جديدا كنتيجة لسياسة الاستيطان.

أسباب اختيار الموضوع:

اختيار هذا البحث كان نتيجة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

كانت مشاكل الأرض تشكل أحد النقاط الحساسة داخل مجتمع المنطقة سواء ما تعلق بحق التملك أو الحدود بين القطع الأرضية أو الإرث، بعض هذه المشاكل ترجع لفترة الوجود الفرنسي وسياسة التقنين التي انتهجها وطبقها خاصة في المناطق الشمالية التي كانت تحت نظام الحكم العسكري ثم المدني، والتي جعل من أراضيها محطات لتطبيق سياسة الاستيطان الرسمي أو التعمير الرسمي، دون أن يبالي بأصحاب الأرض الحقيقيين.

من خلال البحث حاولت تتبع مسيرة هذه التغيرات ووضعية الأرض نهاية العهد العثماني وصولا إلى سياسة التقنين الفرنسية، وكيف أثرت على البنية القبلية للمجتمع الفرجيوي . وذلك للكشف عن خلفيات هذه المشاكل. كما أن أهمية الموضوع من الناحية العلمية والمنهجية وما سيقدمه كانت أيضا احد أسباب اختياره، وتبرز أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

- البحث يدرس منطقة محددة ضمن إطار زماني معلوم, قرن التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الذي تميز بكثافة القوانين العقارية ذات البعد الاستيطاني. ومنطقة فرجيوة كبقية الأرياف الجزائرية القبلية، شملتها إجراءات قانون Sénatus consulte 1863م التي تهدف إلى خلق الدواوير والانتقال التدريجي من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية، وإنشاء القرى الاستيطانية .

-رصد نوعية الملكية العقارية نهاية العهد العثماني الذي تركزت اهتمامات حكامه باحواز المدن لقربها من مركز السلطة، أما المناطق الريفية البعيدة فاكتفت بإقطاع الأراضي للقبائل والقياد والضباط ...، على خلاف السياسة الاستعمارية التي وضعت أولى أولوياتها الأرض لخدمة مشروعها الاقتصادي الاستيطاني عن طريقة سياسة التقنين .

-كما أن الموضوع يقدم تحليلا للتغيرات والتحولات المتعلقة بالأرض (الملكية، نوعية الضرائب وقيمتها)، وبنية مجتمع المنطقة بمنهجية مختارة، وذلك باختبار الفرضيات المتاحة، اعتمادا على المصادر الأجنبية.

تعتبر المصادر الأجنبية القاعدة الأساسية التي اعتمدت عليها في كتابة الموضوع ، يتجسد ذلك من خلال تدوين المكاتب العربية لأوضاع الجزائريين من مختلف النواحي عن طريق الكتاب والمترجمين ،وغالبا ما كانت هذه الكتابات بالاعتماد على الروايات الشفوية التي أخذوها عن الأهالي ،حيث يذكر فايست Vayssettes " أن الأحداث التاريخية بقيت من أسرار العائلات وكل المعلومات الشفوية التي استطعت أخدها من أفواه الأهالي"[1]. هذه المعلومات وثقتها الفرنسيون في الوثائق الإدارية الرسمية وفي الكتب التاريخية والجرائد والمجلات.

تسجل لنا بعض الوثائق الرسمية للمكاتب العربية نظرة هؤلاء الكتاب للشعب الجزائري، على أن "مجموع تراب البلاد كان بيد عناصر مختلفة، قبائل شبه حضارية في الشمال،

[1] - EngéneVayessettes: Histoire de Constantine sous les beys depuis l'Anvasion turque jusqu'à l'occupation française (1535-1837), Editeur Larnolet. Libraire Paris, 1869, P:199- 200

والمناطق الجبلية أين توجد قبائل عربية بربرية اقل انفصالا أحيانا، وفي منطقة الهضاب العليا والجنوب تنتشر قبائل بدوية وكانت هذه القبائل تشكل تجمعات هامة، لكل عاداتها وتقاليدها وأعرافها الخاصة يجمع بينها مزاج الحرب تعيش راضية باستقلالها، ولم يكن لها أي اتصال فيما بينها، عدا تلك التي يفرضها عليها تبادل المنتجات أو المشاركة في المناطق الرعوية، ولم يكن هناك أي شعور وطني يربط بعضها البعض".[1]

إشكالية البحث:

طبيعة الموضوع تثير إشكالية تمحورت حول العلاقة الجدلية بين الملكية العقارية والمجتمع تم صياغتها على شكل تساؤلات: ما واقع ملكية الارض في ريف فرجيوة نهاية العهد العثماني والى أي مدى ارتبطت بالمجتمع وعلاقته بسلطة البايلك؟، كيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع أراضي الريف الفرجيوي ؟، أو بصياغة أخرى ما هي القوانين العقارية التي طبقت في منطقة الدراسة ؟، وما حصيلة الملكية الأهلية أمام توسع الملكية الاستعمارية " قبيلة زواغة وأولاد كباب نموذجا"؟، ما نتائج تطبيق هذه السياسة الهادفة إلى التوسع والاستيطان على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؟.

المصادر والمراجع الأساسية للبحث:

للإجابة عن هذه التساؤلات الرئيسية وأسئلة ثانوية، عمدت إلى البحث عن المادة العلمية، في مختلف المصادر والوثائق والمراجع التاريخية. تحصلت عليها من مكتبات الأرشيف و

[1]- ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني - المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1984, ص:10.

مديريات مسح الأراضي. فالوثائق سواء المنشورة وغير المنشورة كانت المصدر الأساسي للبحث.

بالنسبة للكتب التي اعتمدت عليها لدراسة الموضوع، فقد صنفتها إلى مراجع درست الموضوع خلال الفترة العثمانية، سواء ما تعلق بالأرض وكل ما يرتبط بها من نوعية الملكية والأشكال الضريبية وبنية المجتمع،من أهم من عالجوا هذه الجوانب ناصر الدين سعيدوني الذي قدم دراسات قيمة حول أنواع الملكيات التي ميزت بايلك الشرق، والذي أولى عناية كبيرة لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني .

وقد كانت مقالات المترجم العسكري شارل فيرو، المنشورة ضمن المجلة الإفريقية[1] والتي تضمنت معلومات قيمة حول قبائل المنطقة وبالأخص قبيلتي فرجيوة وزواغة وكذا الأسر المتنفذة، من ابرز الكتابات التي اعتمدت عليها خلال البحث، تضمنت معلومات حول عائلة بن عاشور في فرجيوة وأولاد بن عز الدين في زواغة، كذا بعض الجوانب التي تخص مجتمع المنطقة من عادات وتقاليد...

يعتبر كتاب "المسلمون الجزائريون وفرنسا" لشارل روبير اجيرون,من المراجع الأساسية لدراسة الملكية والمجتمع خلال الفترة الاستعمارية, قدم معطيات جد دقيقة الملكية العقارية من قوانين ونتائج مابين 1871الى 1919م , مستشهدا بتصريحات وتقارير المسئولين الإداريين الفرنسيين. بمنهج تاريخي إحصائي تحليلي .

[1]- المجلة الإفريقية: بدأت في الصدور بمدينة الجزائر 1855 واستمرت إلى سنة 1959.

إضافة إلى كتاب عبد اللطيف ابن اشنهو[1]، الذي تضمن دراسة للجانب الاقتصادي في الجزائر منذ الاحتلال إلى سنة الاستقلال، بشيء من التركيز, وبخاصة تراكم رأس المال في الجزائر، واثر ذلك على المجتمع الجزائري. كما استفدت من كتاب أندري نوشي[2]، الذي درس الوضع الاقتصادي في الشرق الجزائري بإحصائيات دقيقة معتمدا على مصادر هامة، حيث يبين أن الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد الاستعماري كانت تقوم على الضرائب والحرف والصنائع والأسواق .

هذه قائمة بعض المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في البحث، إضافة إلى مصادر ومراجع سيتم عرضها في فهرس المصادر والمراجع.

أما الدراسات التاريخية التي تناولت بالدراسة المجتمع والملكية ضمن حيز مكاني قريب من منطقتنا، فكانت حول إقليم قسنطينة، باعتبار منطقة فرجيوة جزء من بايلك الشرق خلال الفترة العثمانية،وبلدية تابعة لعمالة قسنطينة خلال الفترة الاستعمارية، من أهمها الدراسة القيمة للأستاذة المشرفة فاطمة الزهراء قشي حول مجتمع قسنطينة بعنوان "قسنطينة المدينة والمجتمع "، التي امتازت بعمق التحليل للمجتمع القسنطيني، قدمت معلومات جد قيمة وكذا رسالة الماجستير الأستاذة فلة القشاعي التي عالجت موضوع الريف القسنطيني اجتماعيا واقتصاديا، حيث أعطت صورة المجتمع واهم الأنشطة الاقتصادية، مبينة طبيعة الملكية والضرائب المفروضة عليها والتي تشغل حيز هام من بحثي خلال الفترة العثمانية

[1] – تكون التخلف في الجزائر (محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر 1830–1962م).

[2] - Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises, de la conquête jusqu'en 1919.

المتأخرة. كما استفدت من قراءات متعلقة بالمجتمع وبالملكية في مجال علم الاجتماع و العلوم السياسية.

أما الدراسات حول منطقة فرجيوة كانت من زوايا أخرى خاصة السياسية الحضارية الأثرية، أما العلاقة بين (الملكية والمجتمع) في ريف فرجيوة فهو موضوع بكر لم يتم تناوله من قبل وخاصة في القرن التاسع عشر.

صعوبات البحث:

في محاولة تقديم إجابات عن الإشكالية المطروحة سلفا بالاعتماد على المصادر والمراجع، واجهتني صعوبات, من أبرزها طبيعة الموضوع في حد ذاته، فموضوع الملكية وعلاقته بالمجتمع من المواضيع التي يصعب حصر كل ما يتعلق بها نتيجة تشعبها وخاصة خلال الفترة الاستعمارية بسبب كثافة القوانين العقارية ذات الأبعاد المختلفة. تكمن الصعوبة الثانية في الإطار الزماني "القرن 19", باعتباره فترة مفصلية بين سياستين متناقضتين في طريقة التعامل مع الأرض والمجتمع الريفي.

الصعوبة الأخرى تتمثل في أن الوثائق الأرشيفية والمصادر المتعلقة بالبحث والمكتوبة باللغة الفرنسية موجودة اغلبها بدور الأرشيف بفرنسا، وحتى الموجودة داخل الوطن فالمؤسسات التي تتوفر عليها لا تسمح بالإعارة الخارجية، وخاصة المتعلقة بالملكية لأسباب أمنية. إضافة إلى العراقيل الروتينية المعروفة لدى أي باحث والتي لا أرى من أهمية لاستعراضها.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج جمع المادة التاريخية من المصادر والمراجع ثم عرضها بشكل متسلسل ومنهجي وتحليلها، إحصاء المساحة الملكيات، اختيار العينة، عدد الملاك، عدد المستوطنين...و المقارنة بين الظواهر المتغيرة بين فترتين مختلفتين.

خطة البحث:

أما الخطوات التي اشتمل عليها هذا العمل فهي تتلخص فيما تعرضت له الفصول الثلاث.

فالفصل الأول الذي يعرض أشكال ملكية الأرض وبنية المجتمع الفرجيوي قبيل الاحتلال

فلقد كان لنوعية ملكية الأرض تأثير على النشاط الاقتصادي، وارتباط مباشر بالجهاز الضريبي وبنية المجتمع حيث وجدت في الريف الفرجيوي نهاية العهد العثماني ثلاث أصناف من الملكية(العزل,العرش, الملك).

تنوعت الملكية في ريف فرجيوة بين هذه الأصناف الثلاثة، والتي وفرت باختلاف أنواعها كميات معتبرة من المحاصيل الفلاحية والمقادير النقدية لخزينة البايلك، و أصبحت تشكل المصدر الأساسي لدخل بايلك قسنطينة، اختلف في توزيعها الجغرافي بين مناطق سهلية خصبة واسعة، وبين ملكيات محدودة المساحة متركزة في الجبال، والبعض منها كانت عبارة عن مساحات رعوية، متأثرة بظروف طبيعية وتاريخية. كما كان التنوع من حيث طريقة الاستغلال ومستوى التقنيات .

كل هذه النقاط ستعرف تغيرا، من حيث: المالك، وكيفية الاستغلال، نوعية وقيمة الضرائب المفروضة على كل نوع . مما يتسبب في حدوث اختلال خطير في توازن الاقتصاد في النصف الأول من القرن التاسع عشر، هذه التحولات سيكون لها الأثر الكبير على مجتمع فرجيوة الذي تشكل من خمسة قبائل كبرى تختلف فيما بينها(الأصل والنشاط وملكية العقارية، و درجة خضوعها وتعاملها مع السلطة)، بين قبائل ممتنعة والمستقلة عن البايلك، قبائل خاضعة (الرعية)، وقبائل مخزنية (متعاونة). وتشترك في خصائص أخرى, حاولت

التفصيل في دراستها، من اجل استنتاج العلاقة بينها وبين ملكية الأرض. هذه الجوانب الاجتماعية ستعرف هي الأخرى تحولا في الفترة الموالية .

ومن خلال الفصل الثاني و نتيجة للسياسة العقارية ذات الأبعاد الاستيطانية التي طبقتها الإدارة الاستعمارية في الريف الفرجيوي؛ بدءا بقانون سيناتوس كونسولت 1863م؛ هذا القانون الذي شملت إجراءاته كل قبائل المنطقة والذي ظلت تنفذ داخل المنطقة إلى سنة 1899م، بواسطة قوانين ومراسيم مختلفة، خلقت أشكال ملكية جديدة وضمت أخصب الأراضي لصالح الإدارة الاستعمارية، التي ستصبح محيطا للتعمير الرسمي. دون الأخذ بعين الاعتبار مصير المجتمع المحلي الذي كان نشاطه يعتمد بالدرجة الأولى على الأرض.

أما الفصل الثالث فقد تم من خلاله حوصلة نتائج السياسة العقارية الفرنسية، على الريف الفرجيوي اجتماعيا واقتصاديا,حيث أثرت السياسة العقارية الاستيطانية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للريف الفرجيوي، من خلال المراكز الاستيطانية والقرى الفلاحية المنتشرة في أخصب الأراضي, مما أدى إلى تفكيك القبيلة، ما أدى إلى تغير في أسلوب الحياة والأنشطة الاقتصادية، وتراجع أهمية بعض الأسر التي تمتعت بامتيازات إلى الفترة الأولى للاحتلال . هذه التغيرات كان لها رد فعل من سكان المنطقة الذين قاموا بثورات تعبيرا عن رفضهم لهذه السياسة.

وأنهيت هذا البحث بخاتمة موجزة، عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها. كما ألحقت بحثي بمجموعة من الوثائق (الملاحق) المختلفة المكملة للموضوع.

وفي نهاية هذه المقدمة أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذة المشرفة التي كانت لي خير موجه ومرشد خلال مراحل هذا البحث الذي لم يعرف التحقيق والانجاز إلا بفضل توجيهاتها ونصائحها .

الفصل الأول: ملكية الأرض وعلاقتها بالمجتمع الفرجيوي نهاية العهد العثماني.

المبحث الأول: أنواع الملكية العقارية والضريبية في ريف فرجيوة.

المطلب الأول:العوامل المؤثرة على ملكية الأرض.

المطلب الثاني: ملكية الأرض والأشكال الضريبية.

الفرع الأول:أراضي العزل.

الفرع الثاني أراضي العرش.

الفرع الثالث أراضي الملك.

المبحث الثاني :علاقة ملكية الأرض بالمجتمع الفرجيوي.

المطلب الأول: خصائص سكان فرجيوة.

المطلب الثاني: قبائل المنطقة.

الفرع الأول قبيلة زواغة.

الفرع الثاني قبيلة أولاد كباب.

الفرع الثالث قبيلة فرجيوة.

الفرع الرابع بني مروان.

الفرع الخامس قبيلة أولاد بوصلاح .

المطلب الثالث: علاقة قبائل فرجيوة بسلطة البايلك.

مقدمة الفصل الأول

اكتسبت الأرض أهمية كبرى في العهد العثماني, لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وارتباط مباشر بالجهاز الضريبي.فالأغلبية الساحقة من سكان بايلك قسنطينة تعيش على استغلال الأرض خاصة سكان الأرياف. فلقد أجمعت اغلب المصادر أن 95% من هؤلاء كانوا يمارسون نشاطا فلاحيا رعويا. هذا ما جعل نوعية امتلاك الأرض وطريقة استغلالها أساس للحياة الاقتصادية. لذلك سأحاول التعرف على واقع الملكية وطرق حيازة الأرض والعوامل التي تحكمت في تنوعها داخل ريف فرجيوة، وأنواع الضرائب المستوجبة على كل نوع، المفروضة على المجتمع الفرجيوي الريفي القبلي . إشكالية الفصل تضمنت مجموعة تساؤلات ما واقع ملكية الأرض في ريف فرجيوة نهاية العهد العثماني وما علاقتها بمجتمع المنطقة وارتباطه بسلطة البايلك؟.

المبحث الأول أنواع الملكية العقارية والضريبية في ريف فرجيوة.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على ملكية الأرض.

تحكمت عدة عوامل في تنوع ملكية الأرض؛ فالعوامل الطبيعية من تضاريس ومناخ، كان لهما الأثر على نوعية الملكية وكيفية استغلالها، حيث تمتاز البنية التضاريسية لمنطقة الدراسة بعدم التجانس بسبب موقعها الانتقالي، بين ثلاث نطاقات رئيسية: النطاق الجبلي، نطاق الأحواض الداخلية ونطاق السهول الداخلية. **(ينظر الملحق رقم:1)**

كان لهذه البنية والتي تميز الشرق الجزائري إلى حد كبير اثر في تحديد نوعية الملكيات الزراعية، فمنطقة فرجيوة يغلب عليها الطابع الجبلي، أين ترتفع الكثافة السكانية لأسباب تاريخية وتنتشر الملكية الخاصة، وملكيات العزل التي تم إقطاعها لعائلات كبرى متنفذة.[1]

كما يميز المنطقة الطابع السهلي في الداخل (منطقة أحواض)؛ تنتمي إلى أشهر أحواض ميلة، تمتاز بالخصوبة، هذه الأراضي التي توسعت عليها ملكيات البايلك واقطاعات الحكام المعروفة بأراضي المخزن المنتجة للحبوب التي تم تأجيرها لقبائل العزل المتعاونة مع السلطة .[2]

المناخ احد العوامل الطبيعية التي أثرت على توزيع الملكية في المنطقة، فالمنطقة تقع شمال خط توزيع الأمطار السنوي 400 مم،وهذا الموقع يلاءم الاستقرار والنشاط الفلاحي الزراعي والرعوي، ويسمح بظهور الملكيات الثلاث (الخاصة، ملكيات البايلك، الملكيات المشاعة).

[1]- تنتشر الكتل الجبلية داخل الإقليم الذي يقع بجبال البابور، ففي الشمال السلسلة النوميدية والسلسلة الثانية جنوب الوادي هي سلسلة جبال الحلفاء والروسية، ومن أهم الجبال " جبل سيدي بوعزة بارتفاع 1522م، والذي يقع في دوار اراس وكاف قوريشي ارتفاعه 1387م جبل بوشارف 1150م وتسيطر سلسلة جبال الحلفاء. **انظر**:

- Rapport Monographie fedj- M'Zala, Présenté par M.Boissin: Administrateur de C.M, Congres de la colonisation rurale (Monographies Algériennes), 3ème partie, Alger 26-29Mai 1930, P:219.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية(الفترة الحديثة)، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 2001، ص:15.

وحيث تتوفر مصادر المياه من أودية[1]، يتنوع الغطاء النباتي في المساحات الرعوية التابعة لملكية القبائل "العرش، المخزن". فقبيلة فرجيوة التي تشتهر باتساع ملكية العرش نجدها تمارس الرعي على نطاق واسع، وقبيلة أولاد كباب وبني مروان وأولاد بوصلاح التي تعد من ابرز قبائل المخزن في الفترة المتأخرة من العهد العثماني، تم إقطاعهما أراضي تابعة للبايلك من نوع العزل، تشتهر هي الأخرى باتساع المراعي وممارسة نشاط الرعي على نطاق واسع، كما كانت تأجر مساحات من أراضيها لقبائل الزيبان المرتحلة.[2]

هذا، وقد كان للأحداث التاريخية التي عرفتها منطقة الدراسة تأثير ملموس على أوضاع الملكيات الزراعية. شهدت المنطقة تعاقبا حضاريا. فالوجود الروماني في المنطقة خلف عددا لا يحصى من مزارع منتشرة في جميع الدواوير التي مازالت الآثار تدل على النشاط الزراعي.[3]

كذلك كان للعهد الإسلامي الصنهاجي استولت السلطة على أحسن أراضي قبيلة فرجيوة، وتمت زراعتها بواسطة السكان الأصليين . كما نعرف أن المنطقة شهدت نشوء الخلافة الفاطمية، التي ظهرت بالمغرب الإسلامي، ثم رحل رابع خلفائها إلى مصر سنة 362هجري، هذه الفترة تشتهر باهتمام خلفاءها بالزراعة وتوسيع الملكيات.[4]

أما الهجرة الهلالية فقد كان لها الأثر الكبير على تغير النشاط الفلاحي لسكان المنطقة البربر؛ الذين احتموا بالجبال ومارسوا نشاط الرعي، وبذلك اتسعت حياة البدو،أين سيطرت القبائل البدوية على أراضي قبيلة زواغة، مما أدى إلى تحول مساحات واسعة إلى مراع لقطعان العشائر البدوية، والعزوف عن خدمة الأرض.[5]

---

[1]- أما مصادر المياه فتتمثل في أشهر الوديان دائمة الجريان والتي لا تنضب صيفا: واد النجاء ، واد دباب ، الواد الكبير ، واد بوصلاح.**انظر:**

Octave Teissier: Algérie (géographie-Histoire-Statistique), Paris, Librairie de l'Hachette, 1865, P:20.

[2] -Monographie du fedj-M'Zala, OP.CIT, P:222

[3]- IBID, P:220.

[4]- إ.لاكوست ، أ.نوشي، أ.برنيان: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة رابح اسطنبولي ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1984،ص:99.

[5]- موسى لقبال: دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية والتوزيع، الجزائر، 1979، ص:149 .

كما كان لأحداث الفترة العثمانية وسياسة حكامها اثر على توزيع ملكيات البايلك، وخاصة نوعية الضرائب وطريقة استخلاصها كانت لها اثر سلبي على تطور ملكية الأرض وطرق الاستغلال، فالحملات العسكرية كانت تتسبب في حرق المحاصيل الزراعية وهلاك لقطعان الماشية، مما اضطر مجموعات قبلية هامة إلى التحول من أراضيها وعن ممارسة الزراعة إلى الرعي، وإقامة زراعات معاشيه ضمن مساحات ضيقة **(ينظر الملحق رقم: 2)**، مما أدى إلى انكماش اقتصاد الأرياف وعزلة سكانها .[1]

[1]- فلة القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1837-1871، جامعة الجزائر، 1992، ص:184.

المطلب الثاني: ملكية الأرض والأشكال الضريبية.

الفرع الأول: أراضي البايلك " العزل " LES TERRES AZEL.

وهي تلك الأراضي التي يصادرها الباي أو يشتريها من القبائل، ويتنازل عنها لصالح كبار الموظفين,المرابطين، وقبائل المخزن التي ترضى بتقديم الجنود والولاء للباي، وتدفع العشور والحكور، ومزارعين أفراد بعد دفع إتاوات المفروضة عينا. إن تنازل الباي لصالح كبار موظفيه الذين يوكلون أمر زراعتها إلى الفلاحين من اجل الانتفاع بها نجد أنفسنا أمام ملكية خاصة للأرض.[1] يطلق على هذا النوع من أملاك البايلك "العزل".[2] تعود ملكيتها للدولة مباشرة، ويحق للحكام التصرف فيها، واغلبها تم إلحاقه بسجلات البايلك. كانت أملاك البايلك تتكون من **114** عزل، يرجع الفضل في إنشاءه إلى صالح باي .[3]

في عهد احمد باي تمت مصادرة أخصب أراضي العرش لقبيلة زواغة وضمت إلى ملكية البايلك "العزل"، قدر عددها **11**عزل. بعد حملة عسكرية تأديبية ضد القبيلة، التي صنفت من القبائل المتمردة و المستعصية على نفوذ البايلك **(ينظر الملحق رقم:3).**

هذه العوامل الأساسية التي زادت ووسعت من أراضي البايلك وخاصة الخصبة. وصلت الأملاك المصادرة في عهد الحاج احمد باي 21 ملكية، خص الباي عائلته ب :8 ملكيات.[4]

[1]– عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر "محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962"، ترجمة : نخبة من الأساتذة، مراجعة: عبد السلام شحاذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص:27.

[2]– **العزل**: التخلي والتنحي في اللغة العربية، **انظر**: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد11، 1956، ص:440.

ويرجع الفضل في إنشاء هذا النوع من الأراضي لصالح باي.

[3] – André Noushi: Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête Jusqu'en 1919, Essai d'Histoire Economique et Sociale, Paris –Tunis 1961, P: 80.

[4]– ناصر الدين سعيدوني :"ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف"، مقال في الملتقى الدولي الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء 1، جامعة وهران، 1983، ص:213 .

إذا أخذنا خريطة الملكيات بالجزائر الشرقية والتي وضعها "Warner" و "dine " نلاحظ انتشار ملكيات العزل يتوافق مع امتداد أراضي قبائل الريف الفرجيوي،الموالية للسلطة المركزية (أولاد كباب،أولاد بوصلاح ،بني مروان). **(ينظر الملحق رقم: 4)**.

تمت مصادرة أراضي قبيلة زواغة التي كانت ذات ملكية عرش، بعد حملة تأديب ضد القبيلة المتمردة وضمت إلى أملاك البايلك، من أهمها عزل زغاية الذي بلغت مساحته 2828هكتار، هذا العزل الذي سيحول إلى ملكية الدولة الفرنسية ويصبح قرية استيطانية.[1]

يمتد هذا النوع من الملكية على مساحة واسعة حول مدينة قسنطينة تقدر ب:60 ألف هكتار، وتم تقديرها من الفرنسيين بعد أن وضعوا أيديهم على الشرق الجزائري وذلك عام 1841م ب:112,351 هكتار حسب تقرير وارني، أما تقرير Sénatus Consulte لعام 1867م فقدرها ب: 146,693 هكتار. وألحقت بإدارة السجلات العقارية المعروفة بالدومين.[2]

تتم طريقة استغلال هذا النوع من الأراضي يتم عن طريق الاستغلال المباشر من طرف الحكام ؛ الذين يستخدمون العمال المستأجرين " الخماسة "، وعندما يتعذر الاستغلال المباشر تعطى أراضي الدولة لكبار الموظفين وذوي النفوذ والمكانة الاجتماعية المرموقة مقابل خدماتهم وكسبا لتأييدهم، مثل ضباط الجيش وشيوخ الزوايا المعروفين بالمرابطين وزعماء العشائر الكبرى والقبائل القوية. فكانت هذه الأراضي التي تحولت إلى اقطاعات في الشرق الجزائري تعرف أراضي الجوابرية، تحتل مساحة واسعة بالجهات القريبة من مدينة قسنطينة وبأطراف بايلك الشرق فرجيوة، مجانة، والحراكتة.[3]

[1] - S.C.S, P.V.P du Sénatus Consulte 22 Avril 1863 tribu de zouagha, P:102.

[2] - A.W.C, Rapport Sénatus Consulte du 22 Avril 1863, Statistique ; 1 janvier 1867, Azels De la province De Constantine.

[3]- شارل روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، ص:382.

تستثمر من قبل قبائل الرعية والتي تجبر على العمل فيها بنظام **التويزة**[1]، وإذا كان العمل غير كاف فان الباي يعمد إلى استخدام الخماسين الذين يتلقون جميع الوسائل من محراث وحيوانات, ينالون خمس الإنتاج على الجابدة كأجر لهم [2]. ويسمى هذا النوع عزل الخماسة.

وقد دعم العرف السائد في الريف الجزائري آنذاك هذا التعامل الفلاحي، فأصبح يقوم أساسا على إثبات حق إقطاعي في العمل الزراعي مقابل جزء من المحصول [3]، ويعملون في هذه الأراضي لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. ينتمي هؤلاء الخماسة إلى قبائل واعراش الشرق الجزائري من أبرزهم اعراش فرجيوة مثل: بني مروان، بني قشة، أولاد غمريان، وقبائل أخرى تمارس الزراعة المرتبطة بالرعي. [4]

عزل جبري: هذا الصنف من الأراضي التابعة لأملاك البايلك والتي يتم تأجيرها للفلاحين والمزارعين مقابل تقديم ضريبة تدعى "الجبري أو الحكور "المقدرة ب 12صاع[5] من الشعير و12 صاع من القمح على الجابدة الواحدة، تسمى الأراضي التي يفرض عليها بأراضي الجوابرية.[6]

---

[1]- **التويزة**: هي إجبار بعض الجماعات لتخصيص عدة أيام لحرث وحصاد أراضي الباي بحيواناتهم وآلاتهم بلا مقابل، ولقد أبقى الفرنسيون على هذا الأسلوب إلى أخر عهدهم بالجزائر ، عمل تطوعي جماعي يكون لصالح فرد أو مؤسسة أثناء زراعة الأرض والحصاد والدرس

[2]- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص:52.

[3] - Eugène Vayssettes : Histoire des derniers Beys de Constantine, depuis 1793 jusqu'à la chute d'Hadj -Ahmed, Revue africaine, Vol:3, 1858, P:116.

[4]- من بين القبائل :السراوية ، الزناتية ، أولاد دراج ، أولاد عزمة ، دريد، أولاد سلام ، عامر الشراقة ، بني زياد ، أولاد رحمون ، أولاد معوش، أولاد خلوف، **انظر**:

Charles Louis Féraud: Ferdjioua et Zouar 'a, Notes historique sur la province de Constantine, Vol:22, 1878, P:25

[5]- **الصاع** : وحدة قياس في الشرق الجزائري، يقدر صاع القمح بحوالي 106 كلغ ، صاع الشعير:80:كلغ حمولة التين: 50 كلغ ، أما حمدان خوجة في كتابه المرآة يقول بان الصاع يزن حوالي قنطار وثلاثين كلغ.

[6]- فلة القشاعي : الرسالة السابقة ،ص:91.

والجدول الأتي يبين قيمة الحكور اعتمادا على مبدأ الزويجة بالريال بوجو.[1]

الجدول رقم 1 :قيمة الحكور المدفوعة من طرف قبيلتي لأولاد كباب وغمريان.

اسم القبيلة	عدد الجابدات	عدد قيسات القمح	الحكور بالريال بوجو
أولاد كباب	120	120	1600
غمريان	800	800	1067

إضافة إلى أنواع أخرى من العزل مثل عزل الجبل. والتي يعرفها" نوشي" أنها أراضي جبلية تقيم عليها قبائل صعب على الباي إخضاعها، مما أدى إلى تسليمها لعائلات قوية متنفذة وكذا رجال الدين مقابل ضريبة مالية [2]، كما هو شأن أراضي قبيلة زواغة. نجد اقطاعات لعائلة بن عز الدين [3]. عائلة بن عاشور في فرجيوة من أشهر الأمثلة عزل النورة، عزل بني فوغال تنتشر ملكيات العزل في قبيلة أولاد كباب. عزل عائلة غمريان و عزل زرزور .[4]

(ينظر الملحق رقم :5)

[1] - Archive Historique :H227,Notice sur la province de Constantine.

[2] -A. Noushi: OP.CIT, P:80.

[3]- S.C.S, P.V de publication 28Avril 1887 de Sénatus Consulte Tribu de zouagha, P:103.

[4] - D'Après les Plan de S-C 1887, Douar ras ferdjioua, Douar ouled kebbeb.

الفرع الثاني: أراضي العرش " LES TERRES ARCH"

العرش هو نظام يمنح الهيمنة أو حق الانتفاع لجميع أفراد القبيلة، حيث يمكن اعتباره ملكية مشتركة بين أفراد القبيلة[1]، حق يمكن أن ينتقل للورثة فالأرض قبل أن تكون ملكية جماعية فهي مستثمرة عائلية بضمان أفراد القبيلة، تترك أجزاء من هذه الأرض للاستغلال الجماعي في رعي المواشي.[2]

تختلف تسميات هذا النوع من الملكية من منطقة إلى أخرى، وهنا اعتمدت المصطلح المعتمد في منطقة الدراسة والشرق الجزائري عامة "العرش"، في جهة الغرب تسمى" أراضي السابقة" التي فرنست بكلمة Sabega.[3]

اغلب أراضي هذا النوع من الملكيات يوجد بالمناطق الممتنعة على السلطة المركزية وغير الخاضعة مباشرة للحكام والمعروفة ببلاد "السيبة" أو الخلاء، المتميزة بحصانتها الطبيعية وقلة خصوبتها, وهذه الخصائص تميز نسبة كبيرة من أراضي القبائل المستقرة في منطقة فرجيوة مثل قبيلة زواغة وفرجيوة .[4]

كما ينتشر هذا النوع أيضا في المساحات السهلية التي تضم تلال فرجيوة ومنطقة سيدي مروان، هذه الأخيرة تمثل الجزء الشرقي لقبيلة زواغة قبل مصادرتها من طرف الباي و تحويلها إلى أملاك البايلك –العزل– خلال الفترة المتأخرة من الوجود العثماني.

تشغل مساحة شاسعة في بايلك الشرق، حيث تقيم قبائل النمامشة والحنانشة و الحراكتة وأولاد قاسم وأولاد مقران .[5]

---

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1972 ، ص:59.

[2] – A. Noushi: OP.CIT, P:86.

[3]– أي الأرض السابقة نسبة إلى المالك الأول لها ، يبدو أن معنى الكلمة وحده يؤكد عكس ذلك "أن الحقوق الفردية للشخص الذي في وسعه أن يثبت أسبقية الزراعة (Ernest Mercier).

[4]– تضاريسيا مايميز إقليم فرجيوة عدم التكافؤ، وسيادة الطابع الجبلي ، حيث تنتمي إلى سلسلة الأطلس التلي، **انظر**: مقال ناصر الدين سعيدوني "ملكية الأرض بالجزائر أواخر العهد العثماني ..."، المقال السابق، ص:214.

[5]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1792–1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص:87.

تمتاز منطقة فرجيوة ببنية مجتمعها القبلي، تضم خمس قبائل كبرى من بين 12قبيلة مستقرة في جهة ميلة، هذا ماساهم في اتساع ملكية العرش خلال الفترة العثمانية، ستأخذ أشكال أخرى نهاية العهد العثماني.[1]

والجدول الآتي يقدم مساحة ملكية العرش داخل أراضي قبيلة فرجيوة .[2]

الجدول رقم 2 : مساحة ملكية العرش في اراضي قبيلة فرجيوة.

القبيلة	الدوار	المساحة
فرجيوة	راس فرجيوة	14225 هكتار
	طلحة	14406 هكتار
	الروسيا	6850 هكتار
	موزليا	8240 هكتار
	عرب الواد	5168 هكتار
	زارزة	6650 هكتار
	اولاد عامر -دوار منار -	5465 هكتار

أما المستحقات التي توجب دفعها، فقد كان الحكام يستخلصون من مستغلي هذه الأراضي ضريبة سنوية تعددت تسمياتها حسب الجهات فهي: النائبة أو الغرامة أو المعونة أو الخطية أو المجبي ..[3]. فالغرامة نوع ضريبي تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك منها الشمال القسنطيني عوضا عن العشور، هذا النوع الجبائي يتم تسديده نقدا أو

[1] -S.C.S, P.V de publication 28 Avril 1887 de Sénatus Consulte 22 Avril 1863-Tribu de Mila, N°166, P:69.

[2]- Tableau arrondissements administratifs et subdivisions de département de Constantine, "Répertoire alphabétique des tribus", Alger- Typographie Adolphe, Jourdan, 1881,P:19.

[3] - N .Robin : Note sur l'organisation militaire et administrative des turque dans la Grande Kabylie, R.A, VOL:17, 1873, P:200.

عينا (مواشي ومواد غذائية)، وبذلك فهي تشمل الزكاة وتستقطع من قطعان الماشية والحكر التي يدفعها العزاليون .

جاء على لسان موظف تركي ذكره **نوشي :** "كما انه لم يكن سهلا على باي قسنطينة أن يجبر سكان القبائل على دفع الإتاوات...لا يمكن الحصول منهم على شيء إلا بالقوة أو الحيلة أو المفاجأة أو حد السيف".[1] مثل قبيلة زواغة التي لم تنحن للسلطة العثمانية وظلت خارج السيطرة التركية لفترة طويلة من الزمن .[2]

الفرع الثالث: أراضي خاصة الملك "LES TERRES MELK "

نجد هذا النمط من الحيازة في المناطق الجبلية ذات الكثافة السكانية العالية، حيث تتميز الملكية بعدم الاستقرار وصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء والهبة. كان يستغلها أصحابها مباشرة، وهي قليلة وشبه إقطاعية [3]، ويعلل "بويان" سبب تواجد هذا النوع في المناطق البعيدة عن المدن بعدم مقدرة العثمانيين السيطرة عليها، وبشراء القبائل لها بعقد مكتوب و تتعرض أحيانا كثيرة للمصادرة من طرف الحكام، كما يكثر امتلاكها من قبل موظفي الدولة وسكان المدن الميسورين والطبقة البورجوازية.[4]

يشمل هذا النوع من الملكيات في منطقة الشرق الجزائري المناطق الجبلية وهي الأراضي التي تمتلكها عائلات تعيش عليها وتستغلها لصالحها الخاص.[5]

---

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع نفسه، ص ص:36 -37.

[2] -A. Noushi: OP.C IT, P: 100.

[3] - M .Abdelghani: La paysannerie algérienne face à la colonisation, S.N.E.D, Alger, 1973 P:20.

[4] - Maurice Pouyanne: La propriété foncière en Algérie, Jourdan، Alger, 1900, PP:225-226.

[5]- فلة القشاعي : الرسالة السابقة، ص ص:106-107.

تخضع هذه الأراضي لضريبتي العشور والزكاة تؤخذ الأولى على المحصول والثانية على المواشي. هي في العادة تحدد حسب الجابدات أو الزويجات[1]، باعتبارها في حكم الأرض التي اسلم عليها أصحابها، إذ بلغ مجموع ما يؤخذ عنها كضريبة 20762 قيسة حبوب .[2]

هروبا من الأعباء الضريبية المرهقة عمد اغلب الملاك الخواص إلى تقديم هذه الأراضي لمؤسسات الأوقاف كوقف أهلي أو خيري.[3] كما هو الحال الأراضي الخاصة التي تعود لعلاوة ابن سيدي الحسين القشي التي اقطعها له أبوه بمساحة 200هكتار، هذه الملكية أصبحت حبوس حسب تقرير الإدارة الاستعمارية سنة 1902م.[4]

تسود الملكية الفردية الصغيرة كل المناطق التلية شمالا: على امتداد سلسلة جبال الأطلس التلي، شمال قبيلتي زواغة و فرجيوة. أراضي من قبيلة أولاد كباب, وأجزاء جنوبية من إقليم قبيلة زواغة، هذه الأخيرة التي سكنتها عائلة أولاد بن عز الدين المتنفذة والتي كانت تملك أراضي، وأيضا قبيلة فرجيوة التي تعود اغلب الملكيات الخاصة لعائلة أولاد بن عاشور التي أصبحت تشكل أسرة مخزنية مرتبطة بالسلطة المركزية ارتباطا غير مباشرا. شاركت بجيوشها وكذلك جمع الضرائب، لذلك تم إقطاعها أراضي من ضمن أملاك البايلك، نجد أيضا إقطاع 7724هكتار لعائلة غمريان التي تنتمي إلى قبيلة لأولاد كباب .[5]

---

[1] – **الجابدات والزويجات**: تسمى في مدينة الجزائر Zouiga ، وفي قسنطينة الجابدة، وهي المساحة التي يمكن أن تحرث بأداة واحدة وتعتبر في ذات الوقت وحدة مساحية ووحدة جبائية ، هي مساحة من الأرض الزراعية يحرثها ثوران وهي تختلف في سعتها حسب طبيعة الأرض حيث تصل في الأراضي السهلية إلى 12هكتار و8هكتار في المناطق الجبلية **انظر**: اجيرون ،المرجع السابق،ج1،ص:140.

[2] -A. Noushi: OP.CIT, P:90

[3] – احمد سيساوي: النظام الإداري بايلك الشرق (1791-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة قسنطينة ، 1987، ص:116.

[4] – بوجمعة هيشور: ميلة في مرآة الانتربولوجية واعراش فرجيوة، مقال نشر في جريدة النصر، العدد: 5، 1993.

[5] – المرجع نفسه.

أما العناصر العاملة في هذه الملكيات فتتكون من الخماسين وبعض الأسرى. كما يرى ذلك حمدان بن عثمان خوجة أن حق ملكية العائلة للأرض يرجع إلى زمن بعيد ؛ مؤكدا على ذلك بأن العقود الرسمية كان يحررها طالب القبيلة بحضور الجماعة.[1]

[1]- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص:51.

المبحث الثاني : علاقة ملكية الأرض بالمجتمع الفرجيوي.

المطلب الأول:خصائص سكان فرجيوة.

قسم بايلك الشرق إلى عدة أجزاء تعرف بالأوطان، يحتوي كل وطن على مجموعة قبائل واعراش ودواوير [1]، ويتكون من تشكيلات اجتماعية أساسها الأسر الموسعة والعشائر والقبائل مثل: بني مروان،أولاد عبد النور، ثلاغمة، فرجيوة، أولاد كباب واعراش وقبائل كثيرة.[2] **(ينظر الملحق رقم :6)**

مجتمع منطقتنا مجتمع ريفي؛ تم تدوين أخباره والاهتمام بكل جزئياته خلال الفترة الاستعمارية. فمن مسلمات الرؤية الفرنسية لتاريخ الجزائر الإقرار بغياب السلطة العثمانية عن الأرياف على الأخص في المناطق الجبلية، وأن سيطرة الدولة لم تتحقق إلا في العهد الفرنسي.[3]

فقد كانت سلطة الباي معترف بها من طرف الشيوخ والقبائل والأحلاف القبلية هذه السلطة كان يمثلها القياد [4] ؛ الذين يعينون من طرف الباي، وشيوخ القبائل الذين ينصبون من طرف أعيان القبيلة، حيث تتمثل مهمة هذين الشخصيتين في جمع الضرائب من قبل القبائل بصفة خاصة.[5] **(ينظر الملحق رقم: 7)**

---

[1]- N.E.Saidouni: L'Algérois rural à la fin de L'époque ottomane, 1791-1830, Dar El islami Beyrouth 2001, P:298.

[2] - E. Vayssettes: Histoire de Constantine, les beys, depuis l'invasion turque jusqu'à l'occupation française (1535-1837), Paris, P:5.

[3]-خنوف علي: السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري" نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي" ، الميزان للنشر والتوزيع ، الجزائر 1972،ص:23.

[4]- **القايد**: يعين من طرف الباي ويختار في الغالب من الذين سبق لهم العمل في النشاط العسكري من الأتراك والكراغلة ويتكفل القياد بالمحافظة على الأمن واستخلاص الضرائب من سكان الأرياف، وتجنبا للمصاعب التي تنجم عن اتصال القياد بالأهالي يتم الاستعانة بشيوخ القبائل والدواوير والاعراش وفرسان المخزن وفرق الحاميات العسكرية ، يستمد القياد شرعيتهم من الإرث الأسري وأشهر القيادات :أسرة بن عاشور ، أسرة المقراني ، وقيادة الحنانشة والنمامشة . **انظر** : جميلة معاشي :الرسالة السابقة ،ص:18.

[5]- L .Féraud: Notice Historique sur les tribus de la Province de Constantine R.S.A.C, 1869, P:3.

فكانت الإدارة تضطر في بعض الأحيان إلى التحالف مع بعض الزعامات المحلية القائمة على أساس قبلي أو ديني أمثال ابن عاشور وابن عز الدين[1]. فعائلة بن عاشور من أهم العائلات ظلت تتمتع باستقلالها السياسي والعسكري عن الحكم المركزي بقسنطينة بمرتفعات فرجيوة[2]، مارست السلطة المطلقة بدون رقابة ولم تعترف بسلطة الأتراك,إلى الفترة الأخيرة من الحكم أين تم إخضاعها لتصبح من الأسر المخزنية, وذلك كما ورد في التقرير الذي نشر في الجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 28فيفري 1894م، كما هو حال أسرة بن عز الدين بزواغة.[3]

حسب فيرو تنحدر أسرة ابن عاشور من سلالة عاشور الذي تبناه شيخ فرقة "ورزيفة" سيدة قبيلة فرجيوة حوالي نهاية القرن السابع عشر. فيعد مؤسس الأسرة التي مارست السلطة على مجموعة كبيرة من اعراش المنطقة السهلية والجبلية لفرجيوة. ومن أشهر قياد القرن التاسع عشر سي مصطفى بن عاشور الذي شارك الباي حسن ولد صالح باي في الحملة التأديبية ضد باي تونس سنة 1807م، كذلك بوعكاز بن عاشور الذي كان وفيا للحاج احمد باي أخر بايات قسنطينة[4]. بالإضافة إلى عائلة أولاد بن عز الدين التي تشتهر بها قبيلة زواغة. تنتمي هذه الأسرة إلى سي الناصر الذي كان قائدا على زواغة في جبال البابور, تولوا عدة مناصب في عهد الأتراك، و كان تمركزهم في مدينة ميلة.[5]

من بين خصائص المجتمع الفرجيوي أيضا القبلية, سكنته خمسة قبائل كبرى ذات أصول مختلفة، يرجعها ابن خلدون إلى أصول قبيلة كتامة. فتحت عنوان الخبر عن سدويكش يقول ابن خلدون: "وهذا الحي لهذا العهد –القرن الرابع عشر– وما قبله يعرفون بسدويكش,

---

[1] – L .Féraud : Mœurs et coutumes Kabyles, R.A N°7, Alger, 1863, P:68.

[2] - Ernest Mercier: Constantine avant la conquête française 1837, Centenaire de Constantine, Imp.1937, P:250.

[3] - E .Mercier : Histoire de Constantine, J-Male et F.Biren, Imprimeurs -Editeurs, 1903, P:377.

[4] –L. Féraud: Ferdjioua et Zouar'a …, OP.CIT, P :10.

[5] - L. Féraud : Mœurs et coutumes Kabyles, OP .CIT, P:241.

وديارهم من وطن كتامة ما بين بجاية وقسنطينة في البسائط؛ ولهم بطون كثيرة وربما انتسبوا إلى سليم من قبائل مصر ".[1]

فان قبيلة كتامة بقيت منها فروع بعد الرحيل نحو المشرق والزحف الهلالي على البسائط ما بين قسنطينة وبجاية. ما جعل تلك القبائل بين خيار: الاندماج أو الالتحام، والاحتماء بالقبائل الهلالية أو الاعتصام بالجبال. هذا ما وقع فعلا لبقايا كتامة في شرق الجزائر... وهو سر ارتفاع كثافة سكان الجبال وانتشار اللغة العربية.[2]

رأى بعض المؤرخين أن استقلالية سكان الأرياف كانت مقتصرة على الجانب المالي فقط، لأنهم كانوا يرفضون دفع أنواع الضرائب. أما بقية الجوانب الهامة فقد كانوا خاضعين للسلطات العليا العثمانية؛ باستثناء بعض الاعراش الجبلية التي كانت شبه مستقلة لان معيار التبعية للسلطات الشرعية يقتصر على الالتزام بدفع الضرائب والدعاء للداي في خطبة الجمعة وحماية القوافل التجارية بين المدن إذا كانت تمر على حدود العرش".[3]

وقدمت تقارير استعمارية معلومات حول نشاط قبائل المنطقة ما يلي:" إضافة إلى الزراعة والرعي تمارس قبائل إقليم ميلة عدة حرف، اغلبها للاستعمالات العائلية وتقوم بها أساسا النساء، فنجد مثلا سكان فرجيوة يصنعون من الصوف الملابس كالبرنوس، ويقومون بترويجه في الأسواق الأسبوعية كسوق زغاية، كما نجد أيضا أن بعض قبائل المنطقة تمارس حرفة صناعة الأدوات الجلدية كالباس والأغطية والتي مازالت تمارسها بعض العائلات في أيامنا والتي تدخل ضمن الصناعات التقليدية" .[4]

كما قدمت إحصائيات لعدد سكان القبائل وطريقة توزيعهم، حيث أكدت ارتفاع الكثافة بالأخص في المنحدرات المطلة على السهول والأحواض الجنوبية. وأرجعوها لأسباب

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من دوي الشأن الأكبر، مراجعة د- سهيل زكار ، الجزء 6 ص ص:302-303.

[2]- علي خنوف: المرجع السابق ،ص : 17.

[3]- ارزقي شويتام : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر، 2006،ص: 194.

[4] - Bulletin du gouvernement général de l'Algérie,1886, P:684.

تاريخية متعلقة بالهجرة الهلالية ثم الهروب من الأعباء الضريبية خلال العهد العثماني، ثم المشروع الاستيطاني لأن المعمرين زحزحوا سكان السهول إليها، بعد اغتصاب أراضيهم الخصبة. وحسب الإحصائيات التي قدمتها الوثائق الاستعمارية التي نشرت سنة 1886م، فان اكبر عرش من حيث عدد السكان هو عرش فرجيوة ؛ بلغ عددهم 29307 نسمة.[1]

تميزت العلاقة بين السلطة العثمانية وقبيلة أولاد كباب، أولاد بوصلاح وبني مروان بالاحترام والتقدير والاعتماد عليهم في جمع الضرائب. إذن المعيار الوحيد لولاء سكان الأرياف للسلطات الشرعية العثمانية مدى التزامهم بدفع الزكاة وأنواع الضرائب كواجبات دينية ودنيوية. وهذا ما شكل عبئا على القبائل وجعلهم يبتعدون عن البايلك " الدولة"، ويعتمدون على أنفسهم في تسيير الحياة اليومية. واستقروا في المناطق الجبلية حال قبيلتي زواغة وفرجيوة.[2]

فقبيلة فرجيوة لم تكن ترفض السيطرة التركية، بل تتحدى إلى درجة مناصبة العداء لها. واعتبارا من استقلالها لا تدفع الضرائب، إلى جانب قبائل أخرى يحدد عددها فيرو ب32 **قبيلة** مقسمة إلى قبائل صغيرة وأخرى كبيرة.[3]

كما يصف شارل فيرو سكان فرجيوة والقبائل الشرقية في كتابه تاريخ مدينة جيجل: "وقد حافظ سكان منطقة القبائل الشرقية، وقبائل جرجرة على العادات والتقاليد القديمة. وهي شعوب متمردة ترفض السيطرة. ولم تكن لها سلطة قضائية. ويعتبرون الجماعة سلطة تحكمهم حسب العادات".

وهو نفس ما جاء في وصف ابن خلدون لسكان تلك الأقاليم، التي يغلب عليها الطابع الجبلي، وتجدر فيها نظام سلطة الجماعة حتى فترة الاحتلال. فنظام الجماعة كان أساس التنظيم السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومن هنا جاء المثل القائل" عند القبائلي القاضي هو الحاكم إلا أن الجماعة تلغي الحكم ".[4]

---

[1] - IBID, P:685.

[2] - Abdeljalil Temimi : Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837) , Publication de Revenue D'Histoire Maghrébine, Vol 1, P:140.

[3] - L. Féraud: Histoire des villes de la province Constantine, S.A.R.C, 1879, P:36.

[4] - L. Féraud: Mœurs et coutumes Kabyles, R.A, N°6, 1862, P: 274.

نجد الإدارة الاستعمارية أبقت على نظام الجماعة لمعرفة خفايا المجتمع، وكلفت الضباط رؤساء المكاتب العربية ومترجمي الجيش بالبحث في تلك الخفايا. كان هدفهم من تلك الأبحاث إيجاد السبل غير المكلفة لحكم تلك المجتمعات الريفية والسيطرة عليها. ويتضح ذلك من خلال الكتابات والمقالات التي نشرها شارل فيرو في المجلة الإفريقية، وكمثال عن تلك التقارير وثيقة عوائد قبيلة زواغة التي قدمها شارل فيرو. **(ينظر الملحق رقم: 8).**

وكمثال عن اعتماد السلطة الاستعمارية على سلطة القياد والجماعة في المنطقة، ما كتبه شارل فيرو في المجلة الإفريقية سنة 1878م عن قيادة أولاد عاشور:"كان القياد يستعينون في تسيير المقاطعة الجغرافية الواسعة المشتملة على قيادتهم بشيوخ الدواوير وكبراء المشاتي" (جمع مشته: دشرة).[1]

كما يستعينون بقاضي المحكمة التي تكون بالقرب من منزل القائد, ويستقبلان الشكاوى والنزاعات في ديارهم في الأيام التي لا يكون هناك سوق أسبوعي، أما الأيام التي يكون فيها سوق أسبوعي فينتقل القائد والقاضي إليها وكل منهما يستقبل الناس في حدود صلاحيته.[2]

من الوثائق الرسمية الفرنسية حول السلطات المحلية التي كانت تخضع لها المجتمعات الريفية نلاحظ تشابه بين الفترة الأخيرة من الحكم العثماني وبداية العهد الفرنسي، ابتداء من 1845م شرع في تعيين بعض الشيوخ برتبة خليفة وقياد. في الواقع احتفظ بالشكل فقط وجردهم من كل السلطات وتركهم تابعين لضباط المكاتب العربية. ثم أصبحوا بدءا من 1870م تابعين لحكام البلديات المختلطة "الممتزجة" تحت سلطة "متصرف إداري" ADMINISTRATEUR, فلم تعد لهم صلاحية التصرف في أموال الضرائب أو حرية حل مشاكل الناس كما في الفترة العثمانية.[3]

---

[1] - L .Féraud: Mœurs et coutumes Kabyles, N°7, 1863, OP.CIT, P:68 jusqu'à p:75.

[2] - L .Féraud: Ferdjioua et Zouar 'a, OP.CIT, P:16.

[3]- L .Féraud: Mœurs et coutumes, N°7, 1863, OP.CIT, P:68.

[4] – **المتصرف الإداري**Administrateur: هو المسئول الأول عن البلدية المختلطة ، غير انه يمثل عون إداري وليس رئيس بلدية منتخب ، كان يتمتع بسلطات واسعة ، يمثل رمزا من رموز القهر الاستعماري ، إذ انه لم يتردد في استعمال أساليب عقابية مهينة في مهينة في مواجهة الأهالي المسلمين كالضرب بالعصا والهراوة، وحلق اللحى والشوارب، وهو تعسف أثار احتجاج الأعيان المسلمين خلال القرن التاسع عشر، **أنظر** :

المطلب الثاني: قبائل منطقة فرجيوة.

يتشكل الريف الفرجيوي من قبائل وأسر. فالقبيلة نوعان زراعية ورعوية وتشكل هذه القبائل بفعلها ومكانتها في الحياة الاجتماعية الأساس الثاني بعد الأرض، حيث كانت القبيلة والأرض وجهين متلازمين دائما. نستنتج أن سمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للريف الفرجيوي كانت تتحدد بالقبيلة وبالعلاقات فيما بينها وتتحدد بالنظام العقاري والأدوات الفلاحية .

القبيلة هذه الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تسير تسييرا جماعيا حيث يقوم الأعيان باختيار القائد الذي يمثل القبيلة لدى سلطة الباي. كما يسود القبيلة نظام اقتصادي يضع وسائل الإنتاج تحت تصرف جميع العاملين والأرض ملك مشاع بين أفرادها.[1]

تميزت البنية الاجتماعية في ريف فرجيوة حتى الفترة المتأخرة من الوجود العثماني، بتنظيمها القبلي نجد خمسة قبائل(زواغة،أولاد كباب، فرجيوة، بني مروان،أولاد بوصلاح)، تمايزت فيما بينها من حيث المساحة، بين قبائل كبيرة المساحة نجدها في السهول العليا مثل قبيلة فرجيوة، وقبائل صغيرة المساحة مثل قبيلة بني مروان، وهذا ما سيكون له الأثر على مساحة الملكيات وطريقة توزيعاها، من الملكية: العرش، العزل، الملك.[2]

فانتشار القبيلة كان ضمن حدود جغرافية معلومة، تربط أفرادها وشائج عدة، منها القرابة بين عوائلها والانتماء التاريخي وعناصر أخرى ترتبط باستقلال الأرض ومصادر المياه.[3]

وحسب تقرير الحاكم العام للجزائر القاضي بإنشاء البلدية المختلطة فج مزالة سنة 1880م يذكر بأن الإقليم تشكل من ستة قبائل وهي: قبيلة زواغة،فرجيوة، أولاد بوصلاح غمريان، بني قشة، أولاد كباب[4]. وقد كانت بعض القبائل مستقلة عن الحكم التركي

Claude Collot: Les institutions de L'Algérie durant la période colonial ,1830-1962, Editions CNR, Paris, 1987, P:112.

[1]- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص:82.

[2]- P.V.P de Sén-Con 1863 de la tribu de Mila, OP .CIT, P:24.

[3] - IBID, P:69.

[4]-بموجب قانون 1 ديسمبر 1880 أصبحت منطقة فرجيوة بلدية مختلطة تابعة لعمالة قسنطينة، يعين رئيسها من قبل الحام العام بالجزائر العاصمة وفي محيط البلدية يوجد ضابط شرطة قضائية، وضابط الحالة المدنية،ورئيس مكلف بالدراسات للشركات الفلاحية، (**أنظر الملحق رقم: 19).**

الذين اقتصر وجوده فيها على جمع الزكاة والعشور حيث أوكل لأولاد كباب مهمة جباية و جمع الضرائب من القبائل المتمردة والإشراف على المراعي. كما شملت العلاقة ايضا دعم القبائل القاطنة بالمنطقة في الأحداث الكبيرة وخاصة عند بداية الغزو الاستعماري حيث قدمت الجنود والفرسان لأحمد باي قسنطينة للدفاع عن هذه المدينة خلال حصار 1836 - 1837م.[1]

الفرع الأول : قبيلة زواغة.

تعتبر من ابرز قبائل المنطقة سواء من حيث المساحة أو السلطة التي كانت تمثلها أسرة أولاد بن عز الدين. بداية العهد الاستعماري أصبحت تنتمي إلى البلدية المختلطة زغاية[2]. يحدها شمالا قبيلة بني عافر وجيملة، وقبيلة أولاد عسكر وأولاد رابح والميلية، وبني هارون والقرارم . شرقا يحدها وادي الكبير الذي يفصل بين قبيلة سليانة,جنوبا وادي النجا، أما غربا نجد قبيلة فرجيوة. ترجع أصولها إلى زمن بعيد أين عاشت قبيلة قوية سميت "زواغة" في الصحراء التونسية، انتفضت سنة 1500م ضد السلطان التونسي حفصي ودخلت الجزائر واتجهوا نحو جبال شمال شرق ميلة على الضفة اليسرى لواد النجا.[3]

لم تنحن قبيلة زواغة للسلطة العثمانية؛ و ظلت خارج عن السيطرة لفترة طويلة من الزمن، لكن بعد النزاعات التي ظهرت في أوساط عائلة بن عز الدين تمكنت السلطة العثمانية من إخضاعها، فاستولت على أجود الأراضي وأصبحت تشكل أراضي عزل، وهي الأراضي التي ستشكل خلال الفترة الاستعمارية محيط المستوطنات الفرنسية الآتية: سيدي مروان، رجاص لفرادة، السراغنة، سراوحة .[4]

شارك سكانها في كل الانتفاضات والمقاومات ضد الاستعمار الفرنسي، ومنها مقاومة المقراني 1871م، والدليل على ذلك أنها دفعت 700.000 فرنك كغرامة، وتم تطبيق قانون الحجز لأراضي أولاد صالح، جلانة، زغاية، كريبسة، مشتة قارة ، شعبة شوف.

---

[1]- يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر, 1986، ص:29.

[2] -Bulletin Officiel du gouvernement général D'Algérie 1895, P:683.

[3] -Rapport de L'administrateur général de Fedj- M'Zala du 20Mars 1941.

[4] - P.V.P de tribu de Zouagha, OP.CIT, P:104.

وقسمت القبيلة إلى ثمانية أقسام وهي:

(عرب لالا ،أولاد خليف، قرمودة، زواغة الظهرة، أولاد يحي، أولاد زايد، سيدي مروان ، أولاد بوعسلي).[1]

حسب التقارير الرسمية الفرنسية لم يكن لدى هذه القبيلة صناعة بالمعنى الحقيقي للكلمة, حيث تصنع القبيلة بالطرق التقليدية بعض الألبسة الصوفية و التلاليس والبرانس، وأهم نشاط اقتصادي تمارسه هذه القبيلة هو الزراعة والرعي.

اغلب أراضي هذه القبيلة كما تمت الإشارة إليه في المبحث المتعلق بالملكية العقارية خلال العهد العثماني أراضي العرش، أما في الفترة المتأخرة من العهد العثماني صودرت أخصب أراضيها وأصبحت ملكية عزل البايلك، مع وجود بعض الملكيات الفردية وكانت هذه الأراضي موزعة بين مختلف الدواوير.[2]

الفرع الثاني: قبيلة أولاد كباب.

يحدها شمالا بني قشة, تيبرقنت و رجاص لفرادة التي كونت أراضيها البلدية المختلطة زغاية بعد الاحتلال، جنوبا عين الملوك، شلغوم العيد، واد الزرقة، هذه الأخيرة تابعة لقبيلة أولاد عبد النور، شرقا أولاد بوعزة و السراوية " عين التين "، غربا أولاد العربي وهي قبيلة تنتمي إلى أولاد عبد النور، وقبيلتي وادي مزلاح . تتكون من عناصر غير متجانسة وتنقسم إلى قسمين مختلفين هما: أولاد كباب و غمريان؛ كانت العلاقة بين العائلتين حسنة نظرا لوجود روابط قوية بينهما كالمصاهرة وحسن الجوار بالإضافة إلى إبرام تحالفات بينهما .[3] مساحة أولاد كباب 13.114 هكتار، منها 7.424 هكتار تم إقطاعها لعائلة غمران .

أصل أولاد كباب غمريانيين، كما يقال أن قبيلة أولاد كباب تنحدر من قبيلة بربرية سميت بأولاد بويدان التي قطنت ناحية البحيرات، جدهم سمي بكباب وسكن المنطقة مع خمسة من أبناءه،أما عائلة غمران فهي قبيلة صحراوية من أصل حلبان. على أن الأراضي

[1] - Tableau arrondissements administratifs et des subdivisions Militaires, Département de Constantine, Répertoire alphabétique des tribus, P:19.

[2] - Rapport de L'administrateur de Fedj M'Zala, OP.CIT.

[3] – بوجمعة هيشور : المرجع السابق.

الخصبة لهذه الاعراش جعلت منها ملجأ لاعراش أخرى لتقطنها، حيث كانت هذه القبيلة تستأجر بعض أراضيها للبدو الرحل القادمين من الجنوب.

في عهد الأتراك شكلت قبيلة أولاد كباب قبيلة دواير يقودها الأغا تضم كل الرجال القادرين على حمل السلاح، وهم ينتمون إلى القبائل الخاضعة للسلطة، ويعرف قائدها باغا الدواير، ولا يختلف دورها عن دور فرقة الزمالة، إلا أن الامتيازات التي كانت تمنح لأفرادها ،كانت اقل من تلك التي كانت تمنح لرجال الزمالة، وهي من ضمن التسميات التي تطلق على قبائل المخزن، لها عدة ادوار من أهمها الدور العسكري، إذ كانت مطالبة بتوفير الفرسان وتدعيم الحاميات العسكرية وتعزيز المحلات أثناء خروجها إلى الأرياف لجمع الضرائب ،كما تشارك في الحملات التأديبية ، و كانت بمثابة أعوان لالتقاط الضرائب لصالح باي على القبائل الغير مطيعة.[1].

يعرفها سعيدوني بأنها تجمعات سكانية تعميرية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، منها من اقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها، لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأراضي لتستقر عليها، ومنها ما استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية بالجزائر.[2]

وخلال احتلال الفرنسيين لقسنطينة يوم 13اكتوبر 1837م دعمت قبيلة أولاد كباب احمد باي بالجيوش والذخيرة، ثم عاد أفرادها اللذين كانوا جندا لأحمد باي لأراضيهم واهتموا بالزراعة, حيث استغلوا معظم أراضيهم في زراعة القمح والشعير. على عكس القبائل المجاورة لم يشارك أولاد كباب في انتفاضة 1871م. مصير هذه القبيلة سيعرف تحولا في ضل الاحتلال، حيث سيتغير شكل الملكية التي كانت معظمها ملكيات عرش وأراضي مخزن.[3]

1-E .Vayssettes: Histoire des derniers Beys de Constantine, R.A N°7, Alger, 1863, P:123

2- ناصرالدين سعيدوني: وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترتبت عليها، المجلة التاريخية العدد 7-8 جانفي 1977 ، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، ص:69.

[3] - A.W.C, Rapport d'Ensemble sur la délimitation des Douars de la tribu des ouled kebbeb, De Sénatus Consulte1887.

الفرع الثالث: قبيلة فرجيوة.

تسكن القبيلة الجهة الشمالية الغربية لميلة تتكون من 24عرشا[1]. يحدها شرقا عرش أولاد كباب وبني قشة, تيبرقنت والرواشد", وعرش زواغة،جنوبا قبيلة وادي مزلاح وعرش بني مروان، غربا قبيلة الدهامشة والبابور قرب العلمة وشمالا جزء من قبيلة بني فوغال واعراش جيملة .

التاريخ البعيد يذكر أن سكان هذه القبيلة برابرة، ويقال أن بعض الأرمينيين قطنوها قبل الفينيقيين إذن يمكن القول بانهم مزيج من العرب والبربر، فقد كانت المنطقة في بداية الاحتلال الروماني تابعة لقبيلة كتامة البربرية القوية، وقد استولت صنهاجة على أحسن الأراضي.

كانت قبيلة فرجيوة من القبائل التي يحسب لها ألف حساب في المنطقة، يدير شؤونها ويجمع أرزاقها بوعكاز بن عاشور ذات الأصل المكوي، وقد برزت في سنة 1562م، فكانت فرجيوة دوما لا تعترف بسلطة البايات وترفض تماما الغرامة .[2]

الفرع الرابع : قبيلة بني مروان.

يحدها جنوبا الزرقة (العلمة) وهي قبيلة قديمة تابعة لعامر الظهرة ودوار مريوت وبلاعة شرقا قبيلة أولاد بوصلاح, شمالا قبيلة فرجيوة, غربا واد الذهب، ويرجع تاريخ نشأتها إلى سنة 800للهجرة، إذ جاء رجل يدعى مروان من الغرب وتوجه إلى المنطقة التي سميت باسمه (بني مروان) وسكن هو وزوجته وأولاده عبد الواحد، الشرف، وزقار وهم رؤساء قبائل بني مروان .

كانت تربطها مع السلطة العثمانية علاقة حسنة،أصبحت تمثل قبيلة مخزنية تحت سلطة أغا،إلى غاية سنة 1805م أين تعرضت للغزو والنهب من قبل القوات التركية، بعد رفض

---

[1] – **اعراش قبيلة فرجيوة** :(الروسية ، زمالة ، مرابطين ، راس فرجيوة ، أولاد رايان،أولاد بلخير، أولاد ربيع، بني مسعد، عرب الواد ، أولاد يعقوب، مناصرية،أولاد حمد، شورفة، شوارفة، أولاد مبارك، بني فوغال،غريانة، عرب الواد شابا، مزلية بوهني، حموية ، زرامنة ومنتورة شادية النورة) أنظر:

-Répertoire alphabétique des tribus, OP.CIT, P:78.

[2] - Bulletin Officiel du gouvernement général D'Algérie,1883, P:133

الانصياع لأوامر عبد الله باي المتمثلة في مقاومة زواغة وانضموا إلى قبيلة أولاد عبد النور والدهامشة سنة 1837م، والتي تتشكل أساسا من ملكية العرش، هذه الأرض التي تشكل مراعي لأغنام العرب الرحل للاصطياف، بعد الاحتلال تعرضوا للقمع من طرف الجنرال الفرنسي "قالبوا Galbois" وتم تجميع أراضيها مع أراضي قبيلة أولاد بوصلاح واحتجاز أراضيهم سنة 1891م. وأصبحت القبيلة تشكل دوار تشودة بمقتضى المرسوم الصادر 16ديسمبر 1892م والذي قدرت مساحته 8.040 هكتار.[1]

الفرع الخامس : قبيلة أولاد بوصلاح .

يحدها غربا مضارب بني مروان، شمالا قبيلة فرجيوة، شرقا قبيلة أولاد كباب، ومن الجهة الجنوبية دوار أولاد العربي وأولاد زيان وهما قبيلتين تابعتين لأولاد عبد النور . هذه القبيلة التي ستخضع لقانون Sénatus Consulte بتاريخ 24افريل 1891م، وأصبحت تشكل الدواوير الآتية: دوار بوصلاح بمساحة10,680هكتار، دوار صراف 5,762هكتار.

لا توجد قرائن تاريخية تؤكد بدقة الأصول التي انحدرت منها هذه القبيلة وإدارة شؤونها تدار من طرف أسرة بوعكاز بن عاشور، لكن بالنظر للعلاقة التي كانت بينها وبين قبيلة فرجيوة، يبدو أنهما من نفس الأصل. تمثل نشاط السكان في الرعي والزراعة ولم يشتهروا بأي صناعة. وقد صنفت أراضي هذه القبيلة أراضي عرش، تأجرها لقبائل البدو الرحل من منطقة الزيبان وعرب الشراقة بعد جني المحصول .[2]

كانت علاقتها جيدة مع باي قسنطينة حيث اعترفت بسلطته. هذه القبيلة التي ستحمل السلاح وتشارك في الأحداث في بداية الاحتلال سنة 1832م ضد الوجود الاستعماري وفي مختلف الانتفاضات الشعبية كثورة زواغة وفرجيوة.

المطلب الثالث: علاقة قبائل فرجيوة بسلطة البايلك.

[1] - Bulletin Officiel du gouvernement général D'Algérie, 1892, P: 542.

[2] – رمضان بورغدة ، المقال السابق، ص ص:99-100.

إن الطابع الريفي سمة تغلب على واقع الجزائر قبل الاحتلال، فسكان الريف يشكلون الأغلبية، يساهمون بطريقة مباشرة خاصة في تمويل خزينة الدولة ويتسمون بالقوة وبحبهم الكبير للأرض، وتعتبر القبيلة الوحدة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية في منطقة نفوذها، وتقوم هذه الوحدة على تملكها للأرض على رابطة الدم. فالقبيلة والأرض والنسب هي الإيديولوجيات التي كانت تتحكم في الريف [1]، تختلف هذه القبائل في علاقتها بالسلطة الرسمية (قبائل المخزن، قبائل الرعية، القبائل الأحلاف، سكان ممتنعون في المناطق النائية والجبلية). [2]

تعتبر قبيلة أولاد بوصلاح و أولاد كباب وبني مروان قبائل مخزنية. متعاونة مع السلطة العثمانية، مهمتها استخلاص الضرائب من القبائل المتمردة وتقديم القوة المحاربة.

شكلت قبيلة أولاد كباب قبيلة دواير يقودها الأغا، وكانت بمثابة أعوان لالتقاط الضرائب لصالح الباي من القبائل الغير مطيعة، كما قدمت هذه القبيلة الجنود والفرسان لدعم احمد باي في حصار (1836 -1837)، وتعتبر من أهم المجموعات المخزنية التي نجدها في الطريق بين الجزائر وقسنطينة، إلى جانب قبيلة العثمانية وميلة .

أصبحت قبائل المخزن القوة الفاعلة التي يستخدمها الحكام في إبقاء نفوذهم والانتفاع بثروات الجهات الأكثر غنى مثل الجهات الشمالية لقبيلة زواغة وسهول فرجيوة. هذه الأخيرة كانت تحت قيادة عائلة بن عاشور؛ التي رفضت الخضوع للسلطة العثمانية لكن بسبب نزاعات داخل العائلة أصبحت من بين العائلات المتعاملة مع سلطة البايلك وخاصة مع البايات المتأخرين أبرزهم "الحاج احمد باي " . [3]

هذه المجموعات السكانية التي كان تعاملها مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين, والتي اعتمدت في فرض زعامتها على أصولها العريقة " الأشراف" أو امتثالها لرأي

[1] – حميدة عميراوي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث ، منشورات جامعة قسنطينة، ديسمبر1999، ص:114.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي : المرجع السابق ، ص:105.

[3] – E .Vayssettes : Histoire de Constantine, Les beys depuis ..., OP.CIT, P:8.

الجماعة " سلطة الجماعة ", كما هو الشأن لعائلة بن عاشور بفرجيوة وأولاد بن عز الدين بزواغة.

ما ساعد على تزايد نفوذ هذين الأسرتين هو الطبيعة الجبلية للشرق الجزائري، وعدم تعرضه لثورات مدمرة كما هو الشأن في الغرب الجزائري والتي اضطرت البايلك على التعامل معها والاعتراف بها ومحاولة التقرب منها عن طريق إسقاط المطالب المخزنية وإصدار فرمانات التولية مقابل خدمات محددة كما سبق الإشارة إليها, وكذا إقطاع الأراضي التي يقومون باستغلالها أو كرائها لقبائل البدو الرحل القادمة من الجنوب مثلما هو الشأن بالنسبة لقبيلة فرجيوة التي كانت معفية من دفع الغرامة، وقبيلة أولاد كباب وبهذا أصبح الشيوخ والزعماء المحليين واسطة بين الأهالي وبين رجال البايلك.[1]

كما نجد في منطقة فرجيوة مجموعات سكانية ممتنعة عن سلطة البايلك والتي تتألف خاصة من القبائل التي تعيش في المناطق الجبلية الحصينة، كانت هذه المجموعات البعيدة عن نفوذ الحكام ولا تعترف بسلطتهم مثل قبيلة زواغة التي لم تنحن للسلطة العثمانية وظلت خارج السيطرة التركية لفترة طويلة من الزمن .[2]

خاتمة الفصل الأول

[1]- علي خنوف: المرجع السابق ،ص:11.

[2]- ناصر الدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق ،ص ص:105-109.

تنوعت أصناف الملكية داخل ريف فرجيوة،من حيث المالك (البايلك،العرش،الملكية الفردية أو العائلية)، وكذا أسلوب الاستغلال(زراعة ،رعي) والتوزيع الجغرافي بين المناطق السهلية والجبلية. ارتبط هذا التنوع بعوامل طبيعية وتاريخية. نفس العوامل كان لها تأثير على بنية المجتمع الفرجيوي القبلي .

يظهر الأثر جليا في اختلال الكثافة السكانية، فأصبحت المناطق السهلية الخصبة تتميز بملكية البايلك "العزل" وقلة السكان بينما المناطق الجبلية النائية حيث توجد الملكيات الخاصة والعرش تشتهر بكثرة سكانها، كما ارتبط هذا التوزيع بسياسة الحكام الرامية إلى الاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب والسياسة الضريبية التي كان لها الاثر على توزيع ونشاط السكان.

ويرجع أكثر من مؤرخ معاصر للتدهور الاقتصادي التي عانت منه الفترة الأخيرة إلى التعسف الجبائي وخاصة على سكان الأرياف. أشكال الملكية والبنية القبلية ستعرف تغيرا جذريا خلال المرحلة التالية، كنتيجة لسياسة التقنين الهادفة إلى نقل الملكية من الجزائريين ومنحها للمستوطنين.

الفصل الثاني : تحولات الملكية العقارية و أبعادها الاستيطانية في ريف فرجيوة خلال القرن 19

المبحث الأول: السياسة العقارية الاستيطانية في ريف فرجيوة

المطلب الأول: قانون Sénatus Consulte 1863.

المطلب الثاني: مرسوم وارني 1873مWarnier.

المطلب الثالث :القانون الإمبراطوري المصغر 1887م.

المطلب الرابع: قانون 1897م.

المبحث الثاني: تحولات الملكية العقارية وحصيلة الملكية الأهلية.

-زواغة وأولاد كباب نموذجا -

المطلب الأول: تغيرات الملكية العقارية داخل قبيلة زواغة بدءا من 1863.

الفرع الأول: حصيلة الملكية في أراضي قبيلة الشيقارة.

الفرع الثاني :حصيلة الملكية في أراضي دوار باينان.

المطلب الثاني: تغيرات الملكية العقارية وحصيلة الملكية الأهلية في أراضي قبيلة أولاد كباب

الفرع الأول: حصيلة الملكية الأهلية والاستعمارية في دوار غمريان.

الفرع الثاني :حصيلة الملكية الأهلية والاستعمارية في دوار أولاد كباب.

مقدمة الفصل الثاني

يكشف لنا تصريح الجنرال بيجو Bugeaud أمام النواب عام 1840، حين قال: "عليكم بإسكان المستوطنين حيث يوجد الماء العذب والأراضي الخصبة دون الاهتمام بمعرفة لمن تعود هذه الأراضي"، عن حاجة الاستيطان إلى المزيد من الأراضي وتعذر إيجاد الصيغ القانونية "الحضارية" للاستيلاء عليها، بالقدر الذي يكشف لنا عن إحدى وجوه المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر التي لا يمكن إخفاؤها أو تلوينها. وعليه فإن إلقاء الضوء على سلسلة التشريعات العقارية الاستعمارية لا يعني في جوهر حديثنا سوى الوقوف على حدود اصطناع ساسة فرنسا المبررات "الضرورية" للاستيلاء على أراضي الجزائريين، المبررات التي يمكن جمعها في ثلاثة أصناف:

- اعتبر الفرنسيون أنفسهم ورثة دولة الدايات, وكافة أشكال الملكيات التي تمنع التشريعات المحلية انتقالها.

-أراضي البور والمراعي والغابات والسباخ ... إلخ؛ أي كافة الملكيات التي بَدَتْ للفرنسيين على أنها لا أهمية لها لدى الجزائريين، ودليلهم على ذلك أنهم لم يشهدوا لهم باستغلالها.

- المصادرة: أي الاستيلاء على أراضي القبائل الثائرة والمتعاونة معها.[1] لخ

[1]-حسين امزيان: مقالات في تاريخ الجزائر1830-1954 ,ص:233

المبحث الأول: السياسة العقارية الاستيطانية في ريف فرجيوة .

لقد كانت سلطات الاحتلال الفرنسي مدركة بان إخضاع الأهالي وإدماجهم واستغلال خيرات الجزائر يتم حتما بتشجيع الهجرة والاستيطان، لذلك تولت الحكومة بنفسها عملية نقل المهاجرين وشق الطرقات وتخطيط المدن وبناء المساكن ضمن مراكز و قرى فلاحية استيطانية. ولتحقيق ذلك قامت بإصدار عدد من القوانين التي كانت جميعها تهدف إلى إنشاء الملكية الفردية وإحداثها بأراضي العرش وأراضي العزل.

مست هذه القوانين مجمل أراضي الجزائر وبالأخص الخصبة منها السهول العليا القسنطينية ومنطقة الأحواض الداخلية[لخ]،والتي تشغل مساحة1219كلم²من أهمها: ميلة،زغاية،Lucet،جزء من فرجيوة، الرواشد Riche lieu [ير]،

بعد استيلاء الإدارة الفرنسية على هذه الأراضي قامت بجعلها مراكز استيطان؛ تتوفر على كافة شروط الحياة والأمن وذلك من اجل توطين العنصر الأوروبي.

لكن الجزائر لم تكن أرضا شاغرة وذلك أمر وضع المسئولين الإداريين وجها لوجه أمام إشكالية قائمة: كيف الحصول على أراضي من غير طرد أهاليها أو المبالغة في تجريدهم من أملاكهم ؟. دأب المستوطنون على اعتبار المسالة بسيطة مادام وصولهم إلى الجزائر قد تزامن مع الخراب الذي نجم عن الحرب، وتدهور الأوضاع الأمنية لفترة طويلة، هذه العوامل أدت إلى إخلاء عدة مناطق من سكانها وذلك شجع على وفرة الأراضي التي كانت شاغرة لأنها غير محروثة.[تر]

لذلك قام المشرع الفرنسي بإصدار ترسانة قوانين عقارية تفنن في صياغتها،مركزا بذلك على الريف. حيث انتهج كل الأساليب القمعية التي من شأنها أن تفكك تركيبته وتحدث خللا في توازنه وتسهل مهمة الاستحواذ على الأراضي الزراعية الخصبة، ومنحها للمهاجرين القادمين من فرنسا وغيرها من البلدان الأوربية نحو الجزائر.[ير]

---

[1]- رمضان بورغدة: الجزائريون والعدالة الفرنسية في قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسنطينة 2000،ص:20.

[2]- قدرت الإدارة الاستعمارية عند احتلالها لمنطقة الأحواض: 155.000هكتار أراضي جماعية، 12.000هكتارغابات ،45,000هكتار مراعي.انظر:ARRONDISSEMENT DE MILA,P

[3]- اجيرون: المرجع السابق، الجزء 1، ص:132.

[4]-Menouba Hamani: Est Algérien des Structures du foncier « diplôme d'études approfondis» juin1979-Université Paul Valery Montpellier- Paris, P:7.

حيث يبدو واضحا من سياسته بالمنطقة أن الاهتمام الأساسي له يكمن في وضع يده على الأراضي الخصبة، ولهذا أقام ميكانيزمات لتفكيك النظام الاجتماعي التقليدي، مما سيسمح بنقل الملكية من الجزائريين إلى الأوروبيين، سواء كانت ملكية عرش، الملك " إضافة إلى أملاك البايلك "العزل", هذه الملكيات التي ميزت أراضي قبائل فرجيوة نهاية العهد العثماني .[لخ]

بالمقابل قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء مراكز استيطانية و قرى فلاحية ضمت مزارع استعمارية أشهرها في منطقة الدراسة "مزرعة فرضوة، زغاية بوفون،مزرعة كريبسة"؛ في محيط التعمير المنبثق عن تقسيم قبيلة زواغة. مزرعة المرج الكبير في محيط التعمير المنبثق عن تقسيم قبيلة أولاد كباب.

تأسست هذه المراكز للتحكم أكثر في المجال وتعتبر قاعدة تحتية استعمارية لصالح المعمرين لاستغلال الأرض. هذه القرى مع مزارعها ومخازنها أماكن للإقامة والخدمات. وعلى بعد 500م إلى 1000م توجد المشتة التي تحمل عادة نفس الاسم.[بر]

وقد قدرت مساحة الأراضي التي كانت بحوزة الجزائريين وحولت لخدمة المشروع الاستيطاني مابين 1900/1850م على النحو التالي: مساحة أراضي الاستيطان سنة 1850كانت115.000هكتار؛ وصلت سنة 1870م إلى 765.000هكتار؛ أما سنة 1900م فزادت حتى وصلت إلى 1.682.000.[تر]

قامت السلطات الاستعمارية في أول الأمر ببناء قرى استيطانية: زغاية، رجاص، احمد راشدي, تيبرقنت، الرواشد،فرجيوة(**ينظر الملحق رقم:9**)، كان الهدف مرتبط مجاليا باستغلال الأراضي الشاسعة الخصبة.[بر]

هذه الأخيرة أخذت أشكال ملكية جديدة شملت أملاك الدولة، أملاك عمومية، ملكية البلدية،أملاك المعمرين.[سم]

---

[1]- Marc cote: L'Algérie ou l'espace retourné, Flammarion , France,1985, P:161.

[2]-S.A.C, Sautayra, Législation de l'Algérie «lois, Ordonnances, Décrit et arrêtés »T1, Edition, Paris1883, P:133.

[3]- عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص ص:146,147

[4]- الصادق مزهود، حسين بوكرزازة: هياكل العدو الفرنسي بولاية ميلة، مديرية المجاهدين لولاية ميلة، دار البعث، قسنطينة، ص ص:12-13

[5]- تتكون **أملاك الدولة** حسب المادة الرابعة من قانون 16 جوان 1851: من جميع الممتلكات المنهوبة من طرف المعمرين،بما فيها الغابات (المحميات الغابية). باستطاعة المعمر بيعها أو كرائها أو مبادلتها عن طريق عقود بالتزامات موثقة. بموجب قانون 14ماي 1841،التعليمة المؤرخة 9نوفمبر 1845، وبمراسيم 25جويلية 1860، ومرسوم 3ديسمبر1864،و6جانفي1869 15 جويلية 1874.

أملاك البلدية: تتشكل من عقارات وعمارات والتي تشكل أملاك الدولة والمحتمل إدماجها بأملاك البلدية، هده الأملاك تحت تصرف البلدية وتسير بالقانون الفرنسي.

فبحسب التقارير والمخططات العقارية؛ فأول قانون شمل أراضي المنطقة كان قانون 22افريل1863م. يمكن أن نرجع تأخر تنفيذ القوانين العقارية داخل المنطقة إلى تأخر التوسع الاستعماري إلى الداخل؛ واهتمام السلطة الاستعمارية بالمناطق الساحلية أول الأمر, من اجل تأمين مساحات زراعية للمهاجرين القادمين من أوروبا؛ لضمان استقرارهم وتأسيس نمط زراعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي. سبب آخر مرتبط بقوة المقاومة التي ميزت منطقة البحث، وهدفت إلى صد التوسع الاستعماري؛ امتدت من 1842 -1865م.[1]

عرفت عملية تنفيذه عثرات داخل أراضي القبائل المقيمة في ريف فرجيوة,استمر تنفيذه إلى سنة 1899م للأسباب الآتية: صعوبة تعيين الحدود بين القبائل وبين الاعراش؛ التضامن الشديد والانسجام الذي ميز سكان الريف الفرجيوي، امتلاك بعض الاعراش لوثائق إثبات الملكية, بالإضافة إلى قرار تجميد كل العمليات المرتبطة به في 1870/12/19م بسبب الحرب البروسية الفرنسية. من المعلوم انه ترتب عن هذا القانون إنشاء الدواوير في المناطق القبلية وتشكيل مخزون من الأراضي العمومية الخاصة بالدواوير.[2]

الملكية العمومية:هي جميع الأملاك المصرحة بموجب القانون المدني والقانون العام الفرنسي كل ماهو طبيعي، غير المؤهلة لتكون ملكية خاصة، مثل الآبار العمومية ،البحيرات ،المجاري المائية...**المصدر**:

Godin: Le régime foncier de l'Algérie, l'œuvre législative de la France en Algérie, Paris, 1930, P:203.

[1] – عبد الحميد زوزو:المرجع السابق، ص ص:146-147.

[2]–Rapport Monographie C.M fedj- M'Zala, OP.CIT, P:234.

المطلب الأول قانون Sénatus Consulte 1863.

صدر قانون سيناتوس كونسولت بتاريخ 22افريل1863م،يشير هذا المرسوم الإمبراطوري إلى تنظيم عمليات تعيين الحدود وتقسيم الأراضي بين الدواوير. ليفكك بذلك إطاراً اجتماعيا كان لانهياره مضاعفات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل على المستوى الإنساني والنفسي. منذ صدور هذا القانون بدأت الإدارة الاستعمارية بتطبيق سياسة نزع الملكية الجماعية وتعميم الملكية العقارية الفردية عند الجزائريين بغرض تسهيل تملك المعمرين.[لخ]

هدف قرار مجلس الشيوخ إلى" تدعيم الملكية في يد من يحوزها...(التحاشي)، إقلاق جميع السكان تقريبا حول ما يملكونه "[بر]. كذا إنشاء مداشر وقرى على حساب القبائل المتفرقة والمشتتة من اجل المرور بالمجتمع الجزائري من نظام غير مؤسس إلى نظام رأسمالي، وهذا عبر قنوات قانونية واقتصادية. وقد نص هذا القانون على:

-تحديد أراضي القبائل.

-بعد الانتهاء من وضع الحدود لأراضي القبيلة تقوم اللجان مباشرة بتوزيع أراضي هذه القبيلة في التل وفي باقي الأراضي الزراعية على الدواوير التي تتشكل منها، وكذا بوضع الحدود بين تلك الدواوير، التي يقوم اقتصادها على الفلاحة بالدرجة الأولى.[تر] اعتمد في هذا التقسيم على مقاييس جغرافية تتمثل في مساحة لا تزيد عن 12000هكتار و سكان لا يقل عددهم عن 1000نسمة .[بر]

-إقامة الملكية الفردية والتي ستقام لحساب أفراد هذه الدواوير، يمكن التصرف فيها في اليوم الذي سيتم فيه قانونيا تسليم سندات الملكية.

هذا القانون الذي كان الأساس لهيكلة جديدة فتحت الطريق أمام الاستعمار ليتطور بسرعة وبدون تردد. فحول النظام التقليدي للقبائل في استغلال أراضيهم إلى نظام ملكية فردية، وعوض القبيلة بالدوار بديل للقبيلة التقليدية. ولم يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين السكان، فغالبا ما انشطرت القبيلة إلى عدة دواوير، وان كانت قليلة العدد ضمت إلى دواوير القبيلة المجاورة مثلما

---

[1]- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر(سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960)، ط1، ترجمة:جوزيف عبد الله ، دار الحداثة، بيروت، لبنان 1983م، ص:60.

[2]- عبداللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص:58.

[3]-Addi Lhaouari: De l'Algérie pré - Coloniale (Economie et Société),E.N.L, Alger, 1985, P:65.

[4]- Marc Cote: OP. CIT, P: 160.

حدث لقبيلة بني مروان التي تشكلت من دوار واحد"تشودة"،الذي تم ضمه إلى قبيلة بوصلاح[1].
كما تم التعرف بدقة على مختلف أنواع الملكيات: أملاك الدولة والأملاك التي تدعى"الملك"والتي تسمى "العرش"، والجدول الآتي يوضح ذلك: [2]

الجدول رقم3: نتائج تطبيق قانون سيناتوس كونسولت 1863.

عدد القبائل التي مسها قرار22 -04 -1863	372 قبيلة
عدد الدواوير التي أنشأت	667 دوار
عدد سكانها	1037066نسمة
مساحة أملاك الدولة	1003072هكتار
مساحة أملاك البلدية	1336492هكتار
مساحة الملكيات الفردية	2840591هكتار
مساحة الملكيات الجماعية	1523013هكتار
مساحة الملكية العمومية	180643هكتار
إجمالي المساحة	6883811هكتار

من خلال الجدول نجد بأنه تم خلال عهد الإمبراطورية الثانية إنشاء 667 دوار في 372 قبيلة، أي أن كل دوار يمثل معدل 55.7%من القبيلة. وهو الأمر الذي لم يتمكن القانون الإمبراطوري المصغر 1887م إنشاءه، حيث في الفترة 1887 -1900م قدر عدد الدواوير 349دوار في 224قبيلة أي بمعدل64.1 %. [3]... اقل تشتيتا للقبيلة نسبيا .

شمل قانون 1863م قبائل المنطقة وقسمها إلى دواوير؛ هذا التقسيم سهل عملية نقل الملكية من الجزائريين إلى المستوطنين الذين انتقلوا إلى المنطقة واستقروا في مراكزاستيطان ريفية وتم ذلك بعد نقل الملكية إلى الدولة الفرنسية والقضاء التدريجي على الملكية الجماعية،مع الإبقاء

[1]- André Noushi, André Prenant,Lacoste: L'Algérie passé et présent (le cadre et les étapes de la Constitution de l'Algérie actuelle), Paris 1960, P:340.

[2]- اجيرون: المرجع السابق،ج2، ص: 206.

[3]-المرجع نفسه، ص ص: 209-210.

على بعض معالمها في المناطق الجبلية وسيتضح ذلك من خلال دراسة الملكية داخل بعض الدواوير.[لخ]

إجراءات قانون سيناتوس كونسولت 1863م تم تنفيذها داخل المنطقة بواسطة القانون الإمبراطوري المصغر 1887م، وكذا عن طريق مجموعة من المراسيم والقرارات المكملة له. الجدول الأتي يبين الدواوير المنبثقة عن تقسيم قبائل المنطقة.[ير]

الجدول رقم4: نتائج القرار المشيخي 1863 في قبائل فرجيوة.

القبيلة	الدواوير المنبثقة عن قانون سيناتوس كونسولت
فرجيوة	جيملة، زارزة، راس فرجيوة، مزلية، منار، روسية، تسدان.
زواغة	اراس ،أولاد حايا (تسالة)، دهرة (باينان)، أولاد يحيا(الشيقارة) .
أولاد بوصلاح	صراف، بوصلاح
أولاد كباب	غمريان، أولاد كباب
بني مروان	دوار تشودة

فقبيلة أولاد بوصلاح شملتها إجراءات قانون 1887م، بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 24افريل1891م، قسمت إلى دوارين "صراف وبوصلاح". كما تم تعيين الحدود بين الدوارين فدوار بوصلاح قدرت مساحته10.680 هكتار، ومساحة دوار صراف 5.762هكتار وتمت عملية المسح الكلي لمختلف الملكيات. من خلال هذا التقسيم نلاحظ فرقا في المساحة، فمساحة دوار بوصلاح شكلت ضعف مساحة الدوار الثاني؛ هذه النقطة ستخلق مشاكل بين السكان وتعرقل إجراءات تنفيذه.[تر]

المطلب الثاني: قانون وارني Warnier1873م.

صدر" قانون وارنيWarnier"بتاريخ26 جويلية 1873م[ير]. يعتبر هذا القانون بمثابة مراجعة لمرسوم مجلس الشيوخ لعام 1863م،ومن بين الإجراءات المستخدمة لتدمير أنماط الملكية

[1]- Roger Léonard, Gouverneur général: Carte établie d'après les renseignements Communiqués par la direction générale des finances, Plan du S–C .

[2]- Bulletin de gouvernement général de L'Algérie: 1895 P:172,1892 P:1481,1896,P:173.

[3]- Rapport Monographie C.M fedj- M'Zala, OP.CIT, P: 223.

[4]-وارني طبيب جراح ولد سنة 1810، عين مساعد جراح في مستشفى وهران عام 1832، مدير الشؤون المدنية في مقاطعة وهران سنة 1843، مقررا لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1844، ألف كتاب الجزائر عام الإمبراطورية الثانية.

السابقة. أخذا على عاتقه تحديد الملكية الفردية لرجال القبائل وتعزيز استخدام القانون الفرنسي في جميع المبادلات المتعلقة بالأراضي ليس فقط بين الجزائريين والأوروبيين إنما أيضا بين الجزائريين أنفسهم.[لخ]

في الوقت الذي أخضعت التبادلات العقارية للقانون الفرنسي وضع حد لتواجد الحقوق والممارسات التقليدية، ونفذ على أراضي القبائل وعملوا على فرنسة أراضي الجزائر، هذا القانون أقام الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية، لذلك يعد هذا القانون إلى جانب قانون 1887م من اخطر القوانين العقارية التي طبقها المشرع الفرنسي على الأراضي الجزائرية.[بر]

صدر هذا القانون بعد ثورة 1871م التي شاركت فيها قبيلة زواغة، في نفس السنة صدر قرار يقضي بتغريم سكانها ب700.000فرنك ، وطبق عليها قانون الحجز للأراضي الآتية: أراضي أولاد صالح،جلانة، زغاية، كريبسة، مشتة قارة، شعبة شوف"[تر] هذه القبيلة التي دعمت انتفاضة المقراني بالمنطقة الشمالية الشرقية للجزائر. شمل الحجز كل القبائل التي شاركت في هذا التمرد. وهناك قبائل نقلت من أراضيها إلى أراضي أخرى، كما حدث لقبائل ضواحي جيجل التي نقلت من أراضيها إلى أراضي أخرى في فرجيوة، وهذا ما سيسمح فيما بعد بالسيطرة على أخصب وأجود الأراضي مشكلا عليها محيطات تعمير.[بر]

مما يدل على تنفيذ إجراءات قانون 1873م داخل المنطقة، جدول يتضمن قائمة اسمية لمستوطنين من بينهم مهاجرين من إقليمي الالزاس واللورين بعد سنة 1870، تحصلوا على عقود ملكية(امتيازات) داخل المنطقة في نفس السنة. والذي يدل على إقرار مبدأ الملكية الفردية وفرنستها, سهل ذلك عملية البيع.[سم]

---

[1]-Djilali Benamrane:Agriculture et développement en Algérie, Société national etdiffusion, Alger, 1980,P:54.

[2]- عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق ، ص:61.

[3]-B.G.G 1895, OP. CIT, P:684.

[4]- جيلالي صاري: نزع ملكية الفلاحين ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1975، ص :49.

[5]- S.C.M, Enquête d'ensembleN°37, Recueil des actes Administratifs du département deConstantine, (Lio de 1873-Homologué) ,1963.

الجدول رقم5:قائمة بأسماء أوروبيين تحصلوا على عقود ملكية بعد1873.

المساحة بالهكتار	اسم المالك	المساحة بالهكتار	اسم المالك
133	DINARD	600	AUGIER M. Gilbert
700	FAURDE Maurice	10	AYNES Robert
24	LOGHARD	28	BAGHIMOU Marcel
35,65	PLANUS Claudius	47	BERNAD Lus
200	PATONNIER Paul	20	BOBI Mille
80	RAY Julien	21	BOUGET M
13	ROUX Emille	05	CAY Miliane
60	TRADIEU Egis	36.92	CLAUDINE Planus
214	VALLET Charles	164	DAMEGLIA Gabriel

Source: S.C.M, Enquête d'ensemble, N°37

من خلال أرقام الجدول نلاحظ تباين في مساحة الملكيات بين الملاك, وهذا الاختلاف واضح حيث نجد من بين 17 مالك هناك مالكين وهما AUGIER M. Gilbert و FAURDE Mauriceتحصلا على أراضي تراوحت مساحتهما ما بين 600 و700هكتار, وأربعة ملاك تراوحت مساحة أراضيهم مابين 100و200هكتار وبقية الملاك لم تتجاوز ملكياتهم80 هكتار , ويمكن أن نفسر هذا التباين حسب القوة المالية لكل مالك أوروبي .

المطلب الثالث: القانون الإمبراطوري المصغر 1887م.

أشارت التقارير والوثائق والمخططات الاستعمارية داخل منطقة الدراسة بشكل واسع إلى المرسوم الجمهوري الصادر يوم28افريل 1887م[1]، يعتبر قانون إمبراطوري جديد. اصطلح عليه في الجزائر "القانون الإمبراطوري المصغر". تضمن صلاحيات واسعة للوالي العام ولحكام المقاطعات وسلطات غير محدودة للسطو على ما تبقى من الأراضي الصالحة للزراعة.

تفرع عن هذا الأخير مجموعة هائلة من القرارات والأوامر، كلها تهدف إلى نزع الملكيات العقارية من الجزائريين ومنحها للكولون، وسمح بموجبها للموثقين بتحرير عقود البيع كيفما كان نوع العقار؛ والشرط الوحيد لشرعية العقد أن يكون البائع عربيا والشاري إفرنجيا "أوروبيا" أما العكس فلا فالعقد غير شرعي، بالإضافة إلى المصادرة بسبب أو بغير سبب، والتقسيم والتوزيع.[2]

حصلت الدولة على957.399 ألف ساكنا، إضافة إلى الأراضي التي لحقت بالبلديات وأعادت الدولة توزيعها على المستوطنين. لكن ماميز هذا القانون البطء الظاهر حيث لم يتجاوز معدل القبائل التي تم مسح أراضيها ثمانية قبائل في السنة مابين 1892/1888م، تم تسارعت وتيرة العملية فطبق القانون الإمبراطوري على 142قبيلة مع قصر أولوية الاهتمام على عمالة قسنطينة (68 قبيلة).[3]

ماميز هذا القانون أيضا توزيع الملكيات الأهلية المصنفة ضمن الأراضي التي دعيت "عرش" أو التي دعيت "ملك"؛ التي تعتبر ارض غير ذات قيمة تذكر في تقدير أملاك الدولة، نجد أن نسبتها بلغت 20.56% وفي القانون السابق بلغت22.1%.[4]

إذن، هذا القانون جسد على أرض الواقع الإجراءات التي بدأ بها قانون 1863م والتي فشل فيها قانون 1873م، من حيث نقل وتقسيم القبائل وإجراء مسح لأراضي الدواوير وتوزيعها على مختلف الملكيات سواء تابعة للإدارة الاستعمارية والى العنصر المحلي.

---

[1]- متوفرة على مستوى مديرية مسح الأراضي لولاية سطيف وولاية ميلة .

[2]- اجيرون: المرجع السابق،ج 2، ص:206.

[3]-نفسه ، ص ص:207-208.

[4]-نفسه، ص:212.

تظهر هذه الإجراءات بوضوح داخل دواوير قبيلة فرجيوة من بينها دوار"راس فرجيوة "الذي انبثق عن تقسيمS.Cلقبيلة فرجيوة وتم المسح الكلي بمقتضى القرار الصادر بتاريخ28فيفري1894م المنفذ لإجراءات قانون1887م.

والجدول الأتي يوضح أنواع الملكيات ومساحتها.[1] **(ينظر الملحق رقم:10)**

الجدول رقم 6: أشكال الملكية العقارية داخل دوار راس فرجيوة 1887م.

نوعية الملكية	الرقم	طبيعة الملكية	المساحة التقريبية
أملاك الدولة	20/1	غابة، أراضي زراعية	794562.6هكتار
أملاك البلدية	58/20	مراعي، مقبرة	8973760هك
ملكيات خاصة	لم يحدد	أراضي زراعية، صبار	39279500هك
ملكية جماعية	//	أراضي زراعية	8.448.98.40هك
أملاك متنازع عليها	//	أراضي زراعية	77474هك
أملاك عمومية	//	ينابيع، وديان، طرق، مسالك، مصادر	148.38.00هك
المساحة الكلية	//	/	1422.500.00هك

إن هذا القانون عبارة عن عملية اغتصاب منظمة ألحقت أضرارا فادحة بسكان الريف, إذ نص في احد بنوده على عدم السماح بتحويل ملكية الأرض من الأوروبيين إلى الجزائريين عن طريق الشراء؛ حتى ولو توفرت الإمكانيات لدى بعض الجزائريين فإنهم لا يستطيعون شراء أراضي الدولة وأراضي الكولون.

والملاحظ أن فشل هذا القانون كان معروف منذ 1890م، نظرا لاحتجاج الشديد للأهالي[2]، ومثال ذلك عرائض الاحتجاج التي تقدم بها سكان دوار أولاد كباب سنة 1892م

[1] -S. C. M, Rapport Sénatus Consulte 28Avril Statistique du 28 Février 1894, Douar Ras ferdjioua, Algérie.

[2]- اجيرون: المرجع السابق، ج2، ص: 209.

والتي كانت محل نزاع مع مسئولي أملاك الدولة **(الملحق رقم:11)**, والجدول الأتي يقدم عينة بأسماء من تقدموا بهذه الشكاوى .[1]

الجدول رقم7: قائمة بأسماء بعض المشتكين داخل دوار أولاد كباب.

الرقم	أطراف النزاع	تاريخه	طبيعة ووضعية ورقم الملكية محل النزاع
1	مسئول أملاك الدولة	4 -3 -1892	دوار أولاد كباب، ارض ملكية جماعية رقم118، مصنفة ضمن قسم ارض دولة
2	علي بن شريط	5 -3 -1892	ارض دولة رقم1ضمن دوار أولاد كباب
3	طاهر بن شريط	//	ارض دولة رقم1و2، دوار أولاد كباب
4	علي شعبان بن غنان	//	//
5	علي بن خليفة	//	ارض دولة
6	حمامة بن بوشريط	//	//
7	لخضر بن بوشريط	//	//
8	بوعكاز بن رمضان	//	//
9	جبالة بن رمضان	//	//
10	لعجل بن محمد	//	ارض رقم2دوار أولاد خليف

[1] -A.W.C, Etat des Réclamations formulées pendant le Délai d'un mois à partir du 22 février1892.

المطلب الرابع: قانون 1897م.

عرفت السنوات الأخيرة من القرن 19م صدور قانون 26فيفري1897م. جاء ليتمم مابدأبه قانون وارني 1873م وقانون 1887م. كانت اهتماماته تنصب حول التحقق من الممتلكات الخاصة وتأسيس الملكيات الفردية وعملية الحصر والتحديد.[1]

طبقت إجراءات هذا القانون داخل منطقة الدراسة من خلال عملية المسح الجزئي التي مست أراضي القبائل ومن نتائجه:

-إنشاء الملكية الخاصة للأهالي المقدرة مساحتها 83853هكتارمن الأراضي الزراعية، هذه المساحة كانت تشمل ملكيات يتراوح عددها مابين 20و56 ملكية، ومسح لملكية العرش أو الأرض الجماعية بمساحة 9840هكتار ؛ أي ملكيات تتراوح مابين 4و50 أراضي ملك حتى وقت تنفيذ القانون .

-وقد ساعد المسح الجزئي للأراضي القبائل إعطاء وثائق الملكية الخاصة أي حق التملك لأراضي مساحتها 35660هكتار.

-أما المساحة المتبقية غير المجزأة فهي المجال الأوسع لمؤامرات داخل المنطقة.

هذا ماجعل السكان يطالبون بإعادة التحقيق والمسح الجزئي؛ بعد ظهور أخطاء ونقائص متعلقة بالاستخدام الأرض، و خلافات بين الجيران حول الحدود أو"الرسم" العبارة المعتمدة حتى أيامنا، تزايد عدد الطلبات الاحتجاجية إلى ما بعد ح -ع -1، أين تم تعليق كل الإجراءات مما أدى إلى ظهور طلبات أكثر عددا إلى غاية 1928م.[2]

قدرت مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها في الجزائر مابين (1830/1897م) ب:1.682.000هكتار؛ وهي المناطق الأكثر خصوبة والتي أصبحت ملكا للمعمرين.[3]

---

[1]- اجيرون: المرجع السابق، ج 2، ص ص: 207-208.

[2]- Monographie du fedj-M'Zala, OP.ClT, P:221.

[3]-اجيرون: المرجع السابق، ص:248.

الملاحظ أن الإدارة الفرنسية لم تكتف بإصدار القوانين العقارية خلال القرن التاسع عشر، وإنما استمرت في إصدار القوانين حتى خلال القرن العشرين، وابرز هذه القوانين قانون 1926م الذي سرع بشدة عملية "الفرنسة" وسيصيب بصورة خاصة أراضي العرش العائدة للقبائل.[1]

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص:13.

المبحث الثاني: تحولات الملكية العقارية وحصيلة الملكية الأهلية.

-زواغة وأولاد كباب نموذجا -

أدى تطبيق هذه القوانين العقارية إلى تغيير شكل الملكية العقارية، التي ميزت أراضي قبائل فرجيوة خلال الفترة العثمانية. وخلقت أنواع ملكية جديدة، شكلت مساحات للتعمير الرسمي؛ خصصتها الإدارة الاستعمارية لبناء مراكز استيطان ريفية.

حاولت إبراز هذه التحولات من خلال دراسة عينة تضم قبيلتين متباينتين في جوانب عدة, من ضمن خمسة قبائل مستقرة بمنطقة فرجيوة، وهما قبيلة زواغة وقبيلة أولاد كباب, تتلخص أسباب اختيار العينة في النقاط الآتية:

1-الأهمية التاريخية للقبيلتين عبر مختلف الحقب التاريخية المتعاقبة.

2- توفر المصادر حول الملكية وبنية المجتمع داخل القبيلتين من كتابات خلال الفترة العثمانية، ووثائق وخرائط الفترة الاستعمارية.

3 - التباين الواضح بين القبيلتين في علاقتهما بالسلطة العثمانية، فقبيلة زواغة صنفت ضمن القبائل المستعصية عن نفوذ البايلك، على خلاف قبيلة أولاد كباب التي تعد من العشائرالمخزنية .[1]

4 -اختلاف نمط الملكية العقارية بداية الاحتلال، فقبيلة زواغة غلب على أخصب أراضيها ملكية العزل ثم ملكيةالعرش. أما قبيلة أولاد كباب فتميزت أراضيها باتساع أراضي العرش ثم ملكيات مخزن.

4 -اختلاف الموقع الجغرافي للقبيلتين، والبنية التضاريسية, فقبيلة زواغة تقع في شمال منطقة الدراسة، يغلب على أراضيها الطابع الجبلي، في أقدام سلسلة جبال البابور. أما قبيلة أولاد كباب فتقع في الجزء الجنوبي لإقليم الدراسة تنتمي إلى منطقة الأحواض الداخلية، تمتاز بالخصوبة.[2]

الهدف من اختيار هذه العينة هو الإجابة على الأسئلة الآتية: ماهي القوانين التي طبقتها الإدارة الاستعمارية على أراضي القبيلتين؟، وكيف تعاملت مع الملكيات التي وجدتها في بداية

[1]-Monographie du fedj-m'Zala, OP.CIT, P:222.

[2]- S.C.M, Après les Plans de Sénatus consulte.

الاحتلال ؟، ماهي أشكال الملكية العقارية التي خلقتها داخل كل قبيلة، ومامجالات استغلالها؟، ما حصيلة الملكية الأهلية؟ .

المطلب الأول : تغيرات الملكية العقارية داخل قبيلة زواغة بدءا من 1863.

تعتبر قبيلة زواغة من أهم القبائل الخمسة القاطنة بمنطقة الدراسة. كان يحسب لها ألف حساب خلال العهد التركي، تصنف ضمن القبائل المتمردة والمستعصية عن نفوذ البايلك، فلم تنحن للسلطة العثمانية وظلت في صراع معها طيلة الوجود العثماني.

تميزت ملكية أراضيها في بداية الاحتلال بانتشار ملكية العزل في أحسن أراضيها الواقعة بالجهة الشمالية لواد النجا، وانتشار ملكية العرش وملكيات خاصة محدودة تابعة لعائلات متنفذة، هذه الملكيات ستعرف تحولا بعد تطبيق القوانين العقارية. سيكون مصير القبيلة كبقية القبائل الجزائرية التي تعرضت للتفكيك والتقسيم بمقتضى قانون 1863م الذي مس بالدرجة الأولى أراضي العرش.[لخ]

أما ملكية العزل؛ فبعدما حلت السلطة الاستعمارية مكان الدولة التركية كمالكة فوقية لكل الأراضي في الجزائر، أصبح لها الحق في الحد من ملكية القبائل للأرض من جهة ومن جهة أخرى مصادرة أراضي العزل باعتبارها ارث لدولة وتحول إلى أملاك الدومين؛ وذلك بمقتضى مرسوم 19ماي 1865م [ير]. بواسطة هذا المرسوم تمكنت الإدارة الاستعمارية من مصادرة أراضي العزل والتي قدر عددها في قبيلة زواغة ب11 عزل بمساحة 9173هكتار، وجعلتها محيطات تعمير للمستوطنات الفرنسية الآتية: سيدي مروان , سراوحة، رجاص لفرادة سراغنة [تر]. بعد تطبيق هذا القانون سمح ذلك بتنفيذ قوانين أخرى وجعل منها عزل الدولة يتمثل في دوار بلدية بمساحة4885هكتار، حسب مرسوم 2افريل 1870م وسميت الملكية العقارية " قرمودة "، وجعل منها قرى استيطانية فلاحية (رجاص لفرادة، والسراغنة).

---

[1]-P.V.P du sénatus-consulte,Tribu de Zouagha, OP.CIT, P:103.

[2]– عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص:28 .

[3]-P.V. Tribu de Zouagha, OP.CIT, P:11.

بعد انتفاضة المقراني 1871؛ قسمت القبيلة إلى ثمانية فروع: علالة، أولاد خليف، زواغة الظهرة، أولاد يحيى، أولاد بوعسلي، أولاد زايد، قرمودة، سيدي مروان،هذه الفروع شكلت فيما بعد ثلاث دواوير وهي : دوار أولاد يحيى (دوار الشيقارة)، بلغت مساحته 4200هكتار. دوار أولاد حايا مساحته 4700هكتار، دوار الظهرة المعروف حاليا بدوار باينان مساحته 7250هكتار[1]. التقسيم في تلك المرحلة هدف إلى إضعاف المقاومة باعتبارها من القبائل الثائرة والتي دعمت ثورة المقراني والحداد، وذلك في إطار سياسة تقسيم ومصادرة أراضي القبائل الثائرة والمدعمة لها.

من الفروع المذكورة سابقا فرع قرمودة و سيدي مروان، تم إلحاقهما بالبلدية المختلطة لميلة سنة 1874م، تبعدان عن ميلة ب 8كلم شرقا، يقطنها حوالي 422 فرنسي وسكان أصليون يقدر عددهم ب997 نسمة. القسم الأكبر من هذه الأراضي المحجوزة وظف لخدمة الاستيطان الرسمي، شكلت مراكز استعمارية: زغاية بوفون، سيدي مروان وبعض المزارع المعزولة "فرضوه".[2]

وبمقتضى مرسوم 19 -12 -1895م المنشور في الجريدة الرسمية للإدارة الاستعمارية قسمت قبيلة زواغة ثانية، هذه المرة إلى أربعة دواوير وهي: دوار اراس، دوار تسالة المنبثقين عن تقسيم دوار أولاد حايا السابق، دوار باينان، دوار الشيقارة.[3]

أدى تطبيق هذه القوانين العقارية إلى تغيير نمط الملكية العقارية الموروثة عن الفترة العثمانية. أين تم تقسيم القبيلة إلى دواوير ثم شرع في عملية المسح والتقسيم. خصصت أخصب الأراضي لإقامة قرى استيطانية تمثل أقطاب زراعية هامة، قطنها عدد مهم من المعمرين والتي ظلت تزود المخازن الفرنسية بالقمح الصلب واللين.

من اجل توضيح أشكال الملكية الجديدة وحصيلة الملكية الأهلية داخل أراضي قبيلة زواغة، اخترت عينة من الدواوير وهما دوار أولاد يحي (دوار الشيقارة)ودوار باينان، اللذين ظهرا بعد ثورة المقراني، وكانا أول الأمر عبارة عن فروع حولت فيما بعد إلى دواوير تنفيذا للمرسوم الإمبراطوري المصغر 1887م الذي شمل أراضي القبيلة.

---

[1]-P.V. P, Tribu de Zouagha, OP.CIT, P:11.
[2]- S.C. S, Rapport d'ensemble sur les opérations de la délimitation de la Tribu dezouagha, P:30
[3]- B.G.G.A, 1895, OP.CIT, P:172.

نفذت إجراءات المتعلقة بعملية المسح وتحديد الملكيات بموجب القرار الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 1895م . نتج عنه خلق ملكيات جديدة وحصيلة ملكية أهلية متمركزة في المناطق الأقل خصوبة، كما ساهمت في تغيير نشاط السكان، بعد ضم المراعي وأخصب الأراضي إلى ملكية الدولة والبلدية.

الفرع الأول : حصيلة الملكية في أراضي دوار الشيقارة.

يقع دوار أولاد يحي(الشيقارة)في أقدام سلسلة جبال البابور، يحده شمالا دوار أولاد رابح و عزل بني هارون، جنوبا محيط التعمير سيدي مروان ، شرقا محيط التعمير سليانة والوصاف أما غربا دوار باينان .[1]

بعد عملية المسح تم تقدير مساحة الدوارب: 4201.00.00هكتار، هذه المساحة سيتم تجزئتها بمقتضى مرسوم السابق، كانت نتيجته أشكال ملكية جديدة تابعة للإدارة الفرنسية, و ملكية جماعية على نطاق واسع تابعة للأهالي، باعتبار المنطقة كما اشرنا سابقا ذات طابع جبلي، أي أراضي لا قيمة لها حسب المنظور الفرنسي، غير مناسبة للاستيطان الأوروبي وممارسة الزراعة الواسعة. وتشمل أنواع الملكية الجديدة مايلي :

-أملاك الدولة: شملت مساحات غابية(البلوط)، أراضي زراعية، مراعي(المرج)، ومناطق ينمو بها نبات الصبار، مساحة هذه الملكية 304,48,00 هكتار.

- أملاك البلدية: تضم مقابر من أمثلتها (جبانة الهواري، جبانة قبر بورنان ...، ومراعي أشهرها مجاز الأحمر)، قدرت مساحة هذا النوع من الملكية 406,29,50 هكتار.

- أراضي ذات ملكية جماعية:احتلت مساحة واسعة من أراضي الدوار، قدرت ب: 3421.48.50هكتار،وهي عبارة عن أراضي بور وأراضي زراعية ومراعي.

-أملاك عمومية: وتنقسم إلى قسمين محددة وتضم مجموعة عيون مائية، وغير محددة مسالك وطرق، ينابيع ومجاري مائية وأثار.[2]

[1]-S.C.S, Plan Sénatus Consulte.
[2]-S.C .S, Rapport Sénatus Consulte, Statistique de l'Arrêté G.ªl en date du19 Décembre1895, Douar Chighara.

الفرع الثاني: حصيلة الملكية العقارية لأراضي دوار باينان.

ظهر دوار زواغة الظهرة المسمى دوار باينان بموجب القرار الصادر 19 ديسمبر 1895م، المنفذ لقانون 1887م. تم بموجبه رسم حدود الدوار وتشكيل مخزون لملكيات جديدة. [1]

يحد الدوار من الجهة الشمالية دوار أولاد رابح و دوار أولاد عسكر،جنوبا إقليم زغاية ومزرعة كريبسة، شرقا دوار الشيقارة والذي يضم أيضا سيدي مروان وبوفوح، غربا دوار اراس

بعد تعيين الحدود شرع في عملية المسح. فتم تقدير مساحة الدوار 8571.00.00هكتار موزعة بين عدة أشكال من الملكية ترجع أغلبيتها لملكية الدولة الفرنسية، مع الإبقاء أيضا على مساحة للسكان الأصليين تشكل ملكية جماعية.

تشمل هذه الملكيات -أملاك الدولة: تضم غابات، بيوت غابية، أراضي زراعية ومناطق أثرية، احتلت مساحة 1191.78.10هكتار.

-أملاك بلدية: تشمل مراعي ومقابر، على مساحة 1295.38.30هكتار.

- أراضي ملكيات جماعية: وهي عبارة عن أراضي زراعية ومزارع، خصصت لها مساحة واسعة بالمقارنة مع بقية الملكيات، احتلت مساحة.5972.10.00هكتار.

-أملاك عمومية: محددة تضم عيون (عين دخان،عين سداري،عين جنان،عين بهلول وعين باينان). وأملاك غير محددة وهي عبارة عن طرق ومسالك ومصادر وينابيع مائية مساحتها111.78.60هكتار.

-ملكية خاصة تحت رقم 7و8 تتوفر على عقد إثبات الملكية تم شرائها من طرف الباشاغا بن سالم بن يحيا التاريخ الإداري للعقد الأحد 3 أفريل 1851م.[2]

[1] -B.G .G, 1895, OP.CIT, P: 172.
[2] - S.C.S, Rapport Sénatus Consulte, Statistique par l'Arrêté G.ªl en date du19 Décembre1895 Douar Bienen.

المطلب الثاني: تغيرات الملكية العقارية وحصيلة الملكية الأهلية في أراضي قبيلة أولاد كباب.

قبيلة أولاد كباب من ابرز قبائل المنطقة منذ العهود القديمة، تشغل مساحة شاسعة ذات تربة خصبة، كانت علاقتها مميزة بالسلطة العثمانية في قسنطينة وخاصة البايات المتأخرين في بداية القرن التاسع عشر. قبيلة أولاد كباب من بين العشائر المخزنية مهمتها جباية الضرائب من القبائل المتمردة والمستعصية عن نفوذ البايلك كقبيلة زواغة، كما أنها قدمت الدعم أثناء حصار قسنطينة 1837م، كانت تمثل قبيلة دواير تحت سلطة أغا.[1]

ستصبح هذه القبيلة منطقة استقطاب بعد الاحتلال من خلال القوانين العقارية الاستيطانية التي نفذت إجراءاتها على أراضي القبيلة, التي غلب عليها نمط ملكية العرش، إلى جانب ملكية العزل التي تم إقطاعها من طرف سلطة البايلك للأفراد القبيلة.

فإجراءات قانون سيناتوس كونسولت 1863م تأخر تنفيذها إلى وقت صدور القانون الإمبراطوري المصغر سنة 1887م، وذلك راجع لجملة أسباب والمتعلقة بصعوبة رسم الحدود إضافة لكون قبيلة أولاد كباب من أهم القبائل المشتهرة بالوحدة والانسجام, والسبب الأخر والأساسي يرجع إلى نوعية الملكية السائدة "العرش"، التي ظلت تشكل حجرة عثرة أمام التوسع الاستعماري في المنطقة. وهو الأمر الذي لم نلحظه داخل قبيلة زواغة التي تشكلت في الغالب من ملكية العزل، والتي صنفت كإرث دولة قديمة. [2]

كما طبقت إجراءات قانون وارنيي1873م الهادفة إلى تأسيس الملكية الفردية وفرنستها، فمن خلال التقارير الاستعمارية والمخططات التي تحصلت عليها من مديريات مسح الأراضي.

قدرت مساحة الأراضي ذات نمط الملكية الفردية داخل "دوار أولاد كباب1100.00 هكتار وهي في الأساس أراضي زراعية خصبة. [3]

بعد قانون 1873م صدر مرسوم 22افريل 1887م، هذا المرسوم جاء ليتمم الإجراءات المتعلقة بالفقرة 1 و2 من قانون 1863م، الذي يهدف إلى تفكيك البنية القبلية الموحدة التي من شانها إضعاف قوة العائلة الجزائرية. بمقتضى هذه الإجراءات قسمت القبيلة إلى دوارين "غمريان

---

[1]-Monographie du fedj-M'Zala, OP.CIT, P:222

[2]- IBID, P:234.

[3]- S.C.M, Enquête d'Ensemble N°37, (Lio de 1873), OP.CIT.

ودوار أولاد كباب"، وتم تعيين الحدود بينهما تحت إشراف الجماعة المسئولة، هذه الحدود كانت اغلبها طبيعية"مسالك و ينابيع مائية".

الفرع الأول: حصيلة الملكية الأهلية والاستعمارية في دوار غمريان.

يقع دوار غمريان في الجهة الشرقية لقبيلة أولاد كباب، حدوده الشمالية محيط التعمير ريشليو(احمد راشدي) و دوار بوعزون، من الشرق دوار سراوية، الغرب دوار أولاد كباب، أما حدوده الجنوبية دوار أولاد الزرقة.[1]

بعد تعيين حدود دوار غمريان، شرع في عملية مسح الأراضي مما سمح بظهور أشكال ملكية جديدة وتشمل: أملاك الدولة، أملاك البلدية، ملكية عمومية، كما أشارت المعطيات الإحصائية إلى انتشار الملكية الجماعية العرش التابعة للسكان المحليين في المناطق الجبلية القليلة الخصوبة.[2]

قدرت مساحة دوار غمريان ب:7724.00.00 هكتار, استقر به2985 نسمة بين جزائريين ومعمرين. أبقت الإدارة الاستعمارية المسئولة على الملكية جماعية "العرش"التي تم تقديرها ب 4585.00.00هـ، تمثل 59% من المساحة الإجمالية. أما المساحة المتبقية فضمت ملكية الدولة التي أقيمت عليها منشآت ومساكن تمثل محيط التعمير الرسمي مساحتها 2165.14.40هكتار, شملت32 ملكية تابعة لأملاك الدومين.

- ملكية البلدية عددها 26 ملكية موزعة على مساحة 902.65.20هكتار، وهي ملكيات متنوعة أهمها أراضي زراعية.

- الملكية العمومية فقدر عددها7ملكيات بمساحة71.20.10هكتار .[3]

الملاحظ على توزيع الملكيات داخل دوار غمريان، أن الإدارة الاستعمارية أبقت على مساحة واسعة تمثل أراضي عرش فاقت مساحة الملكيات الأخرى، يمكن أن نرجع ذلك للأسباب التي ذكرناها سابقا والمرتبطة بطبيعة ملكية العرش، وكذلك ظهور تصريحات لذوي الضمائر

[1] -S.C.S, Plan du Sénatus consulte, Homologue par Arrêté G.ªl en date du19 Octobre 1892, Douar Ghomriénne.

[2] - A.W.C, Gouvernement général de l'Algérie, Rapport d'ensemble sur la délimitation des douars de la Tribu des ouled kebbeb.

[3]- Rapport SénatusConsulte, Statistique …, OP.CIT.

الحية من الشخصيات السياسية المسئولة، ظهور لجنة حماية الملكية الأهلية التي تهدف للإبقاء على الملكية الأهلية وعدم إقصاء الأهالي عند عملية توزيع الأراضي[1]، وذلك بعد ظهور شكاوى من سكان المنطقة يطالبون بإعادة عملية المسح، مثل جدول الاحتجاجات التي تقدم بها سكان دوار أولاد كباب سنة1892م .

ما يمكن ملاحظته من خلال مخطط توزيع الملكية لسنة 1892م هو وجود ملكية الخاصة، وهي امتيازات Concessionsمنحت لأشخاص؛ مثل امتياز الذي منح للسيد الحسين بن جعفر والذي يشغل مساحة معتبرة.[2]

<u>الفرع الثاني</u>: حصيلة الملكية الأهلية والاستعمارية في دوار غمريان .

أول قانون طبق داخل أراضي الدوار كان قانون 1873م،الذي خلق الملكية الفردية، ابرز امتيازات منحت لمهاجري الالزاس واللورين. والملكية الخاصة رقم 45 مسجلة ضمن أملاك الدولة، منحت كامتياز للسيد ولباني صالح بن محمد.

قانون 1887م الذي رسم حدود الدوار بعد تقسيم القبيلة. يقع دوار أولاد كباب في الجهة الغربية للقبيلة يحده من الجهة الشرقية دوار غمريان ومحيط التعمير ريشليو, شمالا مركز تيبرقنت ومركز الاستيطانLucet، غربا دوار أولاد العربي .[3]

قدرت مساحة دوار أولاد كباب ب 13180.00.00هكتار، هذه المساحة حتى بداية الاحتلال كانت ملكية عرش و مخزن. بمقتضى القانون الإمبراطوري المصغر1887 قسمت إلى أربع ملكيات، قدرت في المجموع 144ملكية، نجد9ملكيات تشكل ملكية جماعية بمساحة 10670.05.00هكتارمن نوع ملكية عرش.

من خلال هذا الرقم نلحظ بأن حصيلة الملكية الأهلية التي أبقى عليها المشرع الفرنسي داخل الدوار تشكل مانسبته 81%وهو رقم معتبر يفسره التعليل السابق.[4]

---

[1]- اجيرون :المرجع السابق، ج2، ص: 266.

[2]-Plan du SénatusConsulte, Homologué 1892, OP.CIT.

[3]-Rapport d'Ensemble de Tribu des ouledkebbeb, OP.CIT.

[4]- S.C.S, Rapport Sénatus-consulte, Statistique la loi 1887 dans la Tribu des ouled kebbeb.

والجدول الأتي يلخص نوعية الملكية العقارية وطبيعتها ومساحتها بناءا على النتائج التي خلص إليها قانون 28 افريل 1887.[1]

الجدول رقم8: أشكال الملكية العقارية في دوار أولاد كباب .

الدوار	تاريخ صدور القانون	نوع الملكية	طبيعتها	المساحة
أولاد كباب	28افريل 1887م	أملاك الدولة	أراضي زراعية ،آثار رومانية محاجر(صخر ملحي)	90.44.00
		ملكية البلدية	مقابر ، صوامع مشتة، محاجر	17261800هـ
		ملكية خاصة	أراضي زراعية	1100.00هـ
		ملكية جماعية	مزارع	10.8517100هـ
		ملكية عمومية -محددة	عيون،طرق، ينابيع مسالك، وديان.	549.00
		-غير محددة		203.45.00هـ

Source: S.C.M, Enquête d'Ensemble N°37

كما ظهرت ملكيات متنازع عليها بين المالكين الأصليين والإدارة الاستعمارية لم يتضمنها الجدول، قدرت مساحتها ب: 3821700هكتار، هذا النوع من الملكية أيضا نجده ضمن الملكيات العمومية تتمثل في أراضي زراعية.[2]

[1] -IBID.
[2] - S.C.M, Enquête d'Ensemble N°37, OP.CIT.

خاتمة الفصل الثاني

تمكن المشرع الفرنسي في وقت وجيز "1863 -1899م" من تغيير نمط الملكية التي ورثها عن العهد العثماني داخل قبائل منطقة فرجيوة، فخلق بنية عقارية جديدة وحصيلة ملكية أهلية محصورة في المناطق التي تعتبر اقل قيمة في المنظور الاستعماري.

لم يشمل هذا التغيير ملكية الأرض فقط، بل اثر على مختلف جوانب الحياة، وما حدث داخل هذه القبائل ما هو إلا نموذج مصغر للأرياف الجزائرية، هذه المنطقة التي شهدت بداية الاستيطان في وقت مبكر سنة 1852م واعتبرت مستوطنة زراعية، عرفت تغيرا وتحولا كان نتيجة حتمية للسياسة الاستعمارية العقارية الهادفة إلى جعل الجزائر مستوطنة فرنسية وربط اقتصادها بالاقتصاد الفرنسي، ولا يتم لها ذلك إلا بتغيير البنية الاجتماعية التي ظلت تشكل عائقا أمام المشروع الاستعماري الاستيطاني .

وهكذا قام الاستعمار بانتزاع ملكية الأراضي من الجزائريين، مركزا على أحسن الأراضي وأجودها، إذ أنصب اهتمام المعمرين على الجزائر الشمالية خاصة السهول الداخلية والأحواض أين تتوفر شروط الزراعة وذلك تكريسا لمقولة بيجو: "أين توجد الأرض الخصبة والماء العذب أسكنوا المعمرين دون أن تسالوا عن أصحابها..." [1]

[1] – عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص:214 .

الفصل الثالث: التحولات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية في منطقة فرجيوة.

المبحث الأول: اتساع دائرة الاستيطان.

المطلب الأول: مراكز الاستيطان

1-مركز فج مزالة"M.C"

2-مركزLucet.

3-مركز تيبرقنتTiberguent

4-مركز الرواشدRouached .

5-مركزRichelieu .

المطلب الثاني: القرية الفلاحية زغاية بوفون نموذجا.

المبحث الثاني: تفكك البنية القبلية وتراجع الوضعية الاجتماعية.

المطلب الأول: من القبيلة إلى الدوار كومين.

المطلب الثاني: تراجع الوضعية الاجتماعية.

المبحث الثالث :من إنتاج زراعة تقليدية إلى نظام إنتاج رأسمالي.

المبحث الرابع: رد فعل السكان على السياسة الاستعمارية بالمنطقة.

تميز الاستعمار الفرنسي في ريف فرجيوة؛بكونه استعمارا اقتصاديا استيطانيا, هدف إلى الاستيلاء على أخصب الأراضي من أجل الاستيطان،واستقرار المهاجرين القادمين من مختلف دول أوروبا، وذلك بتطبيق سياسة نزع الملكية وجميع السياسات المرتبطة بها. كان لها أثار سلبية على مختلف نواحي الحياة داخل المنطقة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

ريف فرجيوة ماهو إلا نموذج مصغر لبقية الأرياف الجزائرية التي عرفت نفس المصير. سيكون لهذه النتائج أثر على مستقبل المنطقة. على المدى القريب والبعيد فما انعكاسات هذه السياسة على البنية القبلية؟ ونشاطات السكان ؟وما أثرها غلى اقتصاد المنطقة ؟وكيف كان رد فعل السكان على ذلك؟

المبحث الأول:اتساع دائرة الاستيطان.

كان للسياسة الاستعمارية العقارية مجتمع الهادفة إلى نزع الملكية والاستيطان بفرجيوة،نتائج على الصعيد الاجتماعي تمثلت في ظهور جديد مكون من الأوروبيين. حيث ارتفعت أعدادهم وكان لهم دور كبير في استغلال أخصب الأراضي الواقعة في الأحواض الداخلية وتحويلها إلى مزارع.[لخ]

أقيمت في أول الأمر مراكز الاستيطان الريفي:لوسات(بني قشة)،الرواشد،فج مزالة،زغاية،Richelieu و التي استقر بها مستوطني أنشئوا مزارع (ضيعات)،مثل ضيعة

[1]- Peyer Mhoff: Enquête sur les résultats de la colonisation Officielle de 1871 à 1895, T2, Alger, 1906, PP:368-375.

مرج الكبير على أخصب أراضي دوار أولاد كباب**(ينظر الملحق رقم:16)**. هذه الضيعة استقر بها 6 عائلات فرنسية تتكون من 20 شخصا. ومزرعة الكريبسة ضمن أراضي قبيلة زواغة وتهميش السكان الأصليين وأبعدوا إلى حواف الجبال والمناطق المرتفعة .[1]

فإذا أخذنا خريطة توزيع السكان الحالية لمنطقة الرواشدوزغاية وبني قشة؛ نلاحظ ارتفاع الكثافة في المناطق الجبلية،لذلك نطرح السؤال التالي:لماذا تم التوزيع بهذه الطريقة؟، ولماذا اختار هؤلاء السكن في هذه المناطق العالية والصعبة والفقيرة؟، هل كان الاستقرار اختياري أو اضطراري ؟، لكن الواقع أن هذا التوزيع يفسر لنا التفاوت المجالي من حيث التهيئة والتنظيم،وكذا عدم الانسجام بين الأقطاب المهيكلة للمجال. فتميز السكن بالتبعثر كما هو الحال في بلدية زغاية التي أصبحت محيطا استعماريا يمتاز بنمطين من السكن .[2]

<u>النمط الأول</u>: قرية فلاحية ذات نمط أوروبي يتمثل في السكن الاستعماري المتجمع في وسط المركز، يمتاز بالانتظام,المساكن تتركز بالمناطق السهلية ذات الإمكانيات الزراعية وقد تم اختيار هذا الموقع كمقر للمعمرين بدافع الاستغلال الاقتصادي .

<u>النمط الثاني</u>:يتميز بتركز سكاني كبير،ظهرت بصمات المعمر من خلال السكنات التي قدرت ب 364 سكن مبعثرة،وموزعة أغلبيتها في الشمال،قدر اكبر عدد بمشته بوجرار،المالح،أولاد صالح، على الترتيب 68و69 مسكن،مقارنة بمشتة قرمودة التي لا تمثل سوى 12 مسكن. وقد شجع هذا التوزيع توفر الطرق وخصوبة الأراضي لاستغلالها مع وجود مجاري مائية دائمة الجريان. [3]أقيمتثمانية مراكز استيطانية في منطقة الدراسة وهي: "الرواشد،تيبرقنت،فرجيوة،رجاص،زغاية, بني قشة (لوسات)،احمد راشدي". برزت هذه النماذج في محيط التعمير فج مزالة مع انتشار النشاط الفلاحي ذات الطابع الرأسمالي سنة 1880م.

قبل أن نتوسع في دراستها، يجب نطرح السؤال التالي:ماهومركز الاستيطان،ما الهدف من إنشاءه ؟.

---

[1]– رشيد لطرش: دراسة عمرانية لمركز بلدية زغاية، مذكرة ماجستير ، معهد التهيئة العمرانية، قسنطينة، 1986،ص:28.

[2]– Enquête sur les résultats de la colonisation, OP.CIT, P:202.

[3]–رشيد لطرش: الرسالة السابقة،ص:29.

مركز الاستيطـــان (مركز سكاني):يعني التعمير الاستعماري بالمهاجرين الأوروبيين خاصة الفرنسيين، والذي كان بصورة مستمرة،وكانت الإدارة الفرنسية تتبع أسلوبين ووسيلتين مباشرتين أساسيتين لتحقيق هذا الهدف:التنازل عن الأراضي و إنشاء مراكز وقرى، والتي لم يتم تطبيقه حتى سنة1863م، أين تم إعطاء إشارة انطلاق تنفيذ هذا المشروع بصورة واضحة، هذه المراكز المنشأة موجودة في مناطق استعمارية مفتوحة للأوروبيين.[1]

تطبيق المشروع الاستعماري لبناء قرى للمعمرين لم يتم تطبيقه كما تمت الإشارة إليه إلا بعد صدور قانون سيناتوسكونسولت،الذي اقر نظاما جديدا يعتمد على الانتقال الحر للأملاك بين الجزائريين والأوروبيين، والذي يدعم أيضا فكرة كون المعمرين قادرين على الإقامة في جميع نواحي الإقليم مع توفير شروط الحياة الملائمة (الأمن، الصحة...الخ). وتم توزيع هذه المراكز على العمالات الثلاث (قسنطينة، وهران ، الجزائر). لإنشائها خصصت جزء من أراضيتابعة لأملاك الدولة والبلدية، والتي كانت تشكل سابقا مراع وأراضي زراعية للسكان المحليين.[2]

المطلب الأول:مراكز الاستيطان داخل البلدية المختلطة فج مزالة.

تميزتمراكز الاستيطان داخل البلدية المختلطة فج مزالةبكونها محيطات تعمير ذات وظيفةاقتصاديةزراعيةلإنتاج الحبوب الكروم والزيتون، ضمنأراضي الزراعية خصبة واسعة المساحة. التي ركزت عليها السلطة الاستعمارية منذبداية تواجدها بالمنطقة، وحولتملكيتها منالجزائريين إلىأملاك الدولة والبلدية وتدريجيا إلى ملكية المعمرين.

تأسست هذه المراكز للتحكم أكثر في المجال. وتعتبر قاعدة تحتية استعمارية لصالح المعمرين لاستغلال الأرض،هذه القرى مع مزارعها ومخازنها أماكن لإقامة والخدمات وعلى بعد 500م الى1000م توجد المشته التي تحمل عادة نفس الاسم مثال مركز بني قشة.

[1]- Gouvernement général de l'Algérie: Cent ans de colonisation français en Algérie, Alger 1930, P:52.

[2]-Sautayra,OP.CIT, PP: 88-89.

كانت هذه القرى الاستيطانية التي يقطنها الكولون بمثابة أقطاب زراعية هامة،زودت المخازن الفرنسية بالقمح الصلب واللين، وذلك بفضل اليد العاملة الرخيصة والتي كانت تساق بأثمان زهيدة جدا. ومن بين هؤلاء الكولون الذين كان لهم شأن لدى السلطات الفرنسية بالجزائر عموما ولدى الحاكم العام بالجزائر العاصمة خصوصا:موريس فورMauriceFaurdالذي استولى على أجود الأراضيبرجاصوفرجيوة، وكان يقدم إنتاجا وفيرا ومتنوعا للاقتصاد الفرنسي على حساب البطون الجائعة من الجزائريين بالمنطقة.[لخ]

ما يمكن ملاحظته حول مراكز الاستيطان بمنطقة الدراسة هو تطابق الأوساط الطبيعية مع انتشار الأراضي الكولونيالية، حيث تمركز الكولون بين الأحواض الخصبة ومنطقة السهول العليا. بينما ظلت المناطق الجبلية والتلال المطلة على الأحواض الخصبة مأهولة بالسكان الجزائريين يمارسون زراعة تقليدية بسيطة.[ر] استقر المعمرون في خمسة مراكز وهي كالأتي:

1 -**مركزفج مزالة"M.C":** وظيفة هذاالمركزإدارية لتسيير بقية المراكز،يضم إدارات مختلفة تدار من طرف مسئولإداري، قاضي، طبيب استعماري، قابض وموزع لمختلف الخدمات.[تر]

2 - **مركز لوساتLucet**:وكان يسمى سابقا مركز بني قشة Beni Gâcha،يقع على بعد 6 كلم من حدود البلدية، تم تأسيسه بتاريخ 8 نوفمبر 1887م، يضم 58عائلة على مساحة 3.004هك. مساحة الشوارع في المتوسط 50هكتار، استقرت بها 16 عائلة فرنسية عدد أفرادها 105،والسكان الأصليين 71نسمة. هذا المركز الوحيد حيث العنصر

–توجد هذه المراكز 25 على محورين:المحور الأول يضم واد العثمانية ،شلغومالعيد،تاجنانت، كانت تشكل المراكز الأولى لوضع شبكة حضرية استعمارية في منطقة السهول العليا والتي طعمت بخط مواصلات هام ، أما المحور الثاني فيقع إلى الشمال ويضم فرجيوة،احمد راشدي رجاص ويخترقه خط مواصلات إقليمي تحول إلى خط وطني بعد الاستقلال ،**انظر:** صباح حميمد: أحواض الخدمة بمنطقة ميلة –رسالة ماجستير – معهد التهيئة العمرانية ، قسنطينة ، 2002،ص:28.

[1]– الصادق مزهود،أحسنبوكرزازة:المرجع السابق ، ص ص:11–12.

[2]–BoujemàaSoukehal: Bassin de ferdjioua « problèmes majeurs et perspectivesd'Aménagement, Thèse de Magister », Constantine, Juin, 2002, P:86.

[3]-Congrès de la colonisation rural, Monographie Algérienne, ... OP.CIT, P: 229

الفرنسي متفوق عدديا عن العنصر الأهلي. من المراكز الأكثر أهمية، له وظيفة زراعية "الزراعة المشتركة". بقي محل اهتمام لمكانتهالزراعية.[1]

3 - مركز تيبرقنتTiberguent: يقع على بعد 14كلم من مركز البلدية المختلطة فج مزالة. أسس يوم5 فيفري 1881م، استقرت به 50 عائلة للمستوطنين، و145سكان أصليين.استقرت على أراضي تابعة ملكيتها للدولة مساحتها: 2.566 هكتار.أماالأراضي التابعة لملكية البلدية فمنحت على شكل امتيازات للمعمرين. قدرت مساحة كل امتياز في المتوسط 36هكتار، تم توزيعها على8عائلات(41أوروبي و46 جزائري). كان هذا المركز سابقا مزدهرا لكنه فقد أهميته في المراحل الاستعمارية التالية، وأصبح شبه مهجور. أما حجم الامتيازات الممنوحة للمعمرين من ملكية الدولة بلغت في المتوسط 35هكتارلعشرة عائلات فرنسية (39 شخصا).

4 -مركزالرواشدRouached:وهو مركز يقع فوق منحدرات جبل بوشارف، على بعد 20كلم من مركز البلدية، تم تأسيسه يوم 14مارس 1881م، ضم 60عائلة على مجال مساحته 3.442هكتار، منحت قطع أرضية للمعمرين كامتيازات تبلغ في المتوسط 50هكتار، يقطنها 14عائلة 68 فرنسي و219 جزائري.

5 - مركز ريشليو "احمد راشدي"Richelieu:آخر مركز تم تأسيسه بالمنطقة، أنشأ بتاريخ 21 جويلية 1892م، استقرت به 50عائلة من المستوطنين منها 10 عائلات فرنسية ضمت:

39شخصا، و145جزائري.في منطقةمساحتها2.505هكتارمنحت امتيازات للمستوطنين بلغت مساحتها في المتوسط 35هكتار .

إضافة إلى هذه المراكز؛ تم تخصيص مساحة 10.000هكتار، خارج قرارات التأسيس في خدمة المستوطنين الذين يعتبرون أغلبتهم أجانب، هذه المساحة ضمت عدة مزارع. وبذلك

[1]- S. A. C, L'Arrondissement de Mila, Constantine, Imprimerie chapelle, Paris, PP:95-96.

أصبحت البلدية المختلطة فج مزالة مند تأسيسها سنة1880م مقرا لمجتمع مختلط، منهم 85 فرنسي ينشطون في الزراعة والبقية 323 نسمة موظفو البلديات وتجار وحرفيين وعمال.[1]

هذه التجمعات السكنية ذات طابع فلاحي من طراز أوروبي, في البداية أنشأت عشرة بنايات متطورة مربوطة بالمرافق الضرورية للحياة (الماء الشروب). تتميز بأشكال هندسية مربعة على خط مستقيم,بنيت بالحجارة والمواد المحلية ذات سقوف من الحطب والقرميد الأحمر بمداخن من الأجر. تمتاز هذه المراكز بطرقات مستقيمةمعبدة وغير معقدة, بأرصفة عريضة مزينة بالأشجار.[2]

حاليا هذه التجمعات السكنية في تدهور, حيث فقدوا ميزاتهم الخاصة التي بنيت من اجلها,استغلوا من طرف أناس لا علاقة لهم بالمجال الفلاحي مع تزايد النمو الديموغرافي أثرت سلبا على السكنات المحيطة, ففقدوا بريقهم المعهود نظرا لغياب معالم التحضر للمواطن.

المطلب الثاني: القرية الفلاحية الاستيطانية زغاية بوفون" نموذجا".

من ابرز قرى الاستيطان التي أسست على أخصبأراضي البلدية المختلطة فج مزالة، القرية الفلاحية "زغاية بوفون"،وهي قرية استيطانية فلاحية كانت تسمى "بالبرج" خلال الفترة العثمانية[3].تقع ضمن منطقة الأحواض الداخلية، تمتاز بخصوبة أراضيها،مما جعل منها منطقة تستقطبالهجرة الأوروبية،و مخزن يزود اقتصاد فرنسا بالكروم والحبوب، وقبل ذلك حولت أخصب أراضيها إلى أملاك الدولة الفرنسية"الدومين" Immeubles Domaniaux.

[1]- Congrès de la colonisation rural, Monographie Algérienne…, OP.CIT, P:230.

[2]-C.Nesson, DJ. Sari : Recherche sur L'Algérie, éd CNRS, Paris, 1978, Vol 17, P:188.

[3]– تمت إقامتها خلال العهد العثماني، تقيم فيها الحاميات العسكرية،كان دورها دعم المحلة أثناء خروجها لجمع الضرائب من الأرياف ومراقبة تحركات القبائل الجبلية،وضمان التنقلات عبر الطرقات الرئيسية التي تربط البايلكات ودار السلطان كانت تلك الأبراج مشيدة في المناطق السهلية وسفوح الجبال،حيث تتمركز قبائل المخزن الخاضعة للسلطة .**انظر**:N. Robin, OP.CIT, P:13

كانت أراضيهانهاية العهد العثماني تابعة لأملاك البايلك "ملكية العزل"،مشتهرة بزراعة الحبوب،حتى أن اسم المنطقة مشتق من"زرعاية" المأخوذة من زراعة،وهذا يدل على خصوبة أراضيها وتوفر المياه مثل "عين رأس المزاير". عند دخول المستعمر غير اسمها إلى زغاية في اللفظ الفرنسي.[1]

عرفت المنطقة تهيئة وتوطن للمعمرين بشكل مباشر، فتم توزيع قطع أرضية(امتيازات) علىالمعمرين**"أراضي من صنف التعمير الرسمي "**،استغلت في زراعة الكروم في بادئ الأمر تم حولوها لزراعة الحبوب،فتم بناء مركز للتعمير على سفح مرتفع " رأس المزاير" يبعد عن مشتى البرج بحوالي 180كلم،تمركز به المعمرون سنة 1874م،وقد منع الجزائريون من السكن فيه مما دفعهم إلى إقامة منازلهم في سفح الجبل بالمكان المسمى المشته .[2]

بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 23نوفمبر 1880م،أصبحت منطقة زغاية بلدية كاملة الصلاحيات بمساحة 11307هكتار، والتي كانت تماثل في تنظيمها وتسييرها بلدية فرنسية .

بدأ تطبيق هذا القرار ابتدءا من1جانفي 1881م الذي يحدد نوعية الملكيات التابعة لمركز التعمير الذي يضم:المراكز السكنية الأوروبية والمحيط الاستعماري لسراغنةورجاص لفرادة الذي أخد من دوار قرمودة وقبيلة زواغة،التي كانت تشكل عزل دولة بمقتضى مرسوم 2افريل 1870م.[3]فظهرت أربعة أنواع من الملكيات بمساحات متباينة.

الجدول رقم9:أنواع الملكية في القرية الفلاحية زغاية بوفون.

نوعية الأراضي	المساحة
أراضي المعمرين	45827
أراضي الدولة	367

[1]– عن كبار شيوخ المنطقة" الشيخ بولنوار".

[2] -Bulletin du Gouvernement général de l'Algérie 1880, P: 817.

[3]-B. G.G.A, 1880, OP.CIT, P: 817.

أراضي بلدية	593
أراضي جماعية للجزائريين	160

من خلال هذه المعطيات الرقمية التي تمثل مساحة الملكيات العقارية داخل القرية الاستيطانية زغايةبوفون، نلاحظ نوعين من الملكية الخاصة إلى جانب ملكية الدولة والبلدية.

النوع الأول من الملكية الخاصة تابع لأهل المنطقة تنحصر مساحة ملكياتهممابين16و49هك،متمركزة أساسا في المناطق الأقل خصوبة،بعدما سلبهم المعمر الأراضي الخصبة وعوضها بالأراضي غير الخصبة الواقعة في الجهة الشمالية الشرقية لواد النجاء،والنوع الثاني من الملكية الخاصة ذات المساحة الواسعة تابعة للمعمرين، الذين احتلوا أخصب الأراضي بالحوض التلي الملائم لزراعة الحبوب والتي تقدر مساحتها 45827هكتار من صنف التعمير الرسمي يتقاسمها97مالك أوروبي[1].وهذا مايفسر الأعداد المتزايدة للمهاجرين الأوروبيين إلى المركز الريفي ابتداء من 1881م وهي سنة بداية تنفيذ مرسوم 23نوفمبر 1880م أي سنة تأسيس البلدية الكاملة الصلاحيات C.P.E[2]

الجدول رقم10:عدد المستوطنين والأهالي في البلدية المختلطة فج مزالة

السنة	الأوروبيون	الأهالي	المجموع
1881	450	1979	2429
1886	366	2071	2437
1891	403	3420	3823
1896	305	3297	3602
1901	281	3983	4264
1906	316	4488	4764
1911	278	4491	4769

[1]- IBID, P: 134.
[2]-S. A. C, Recueil des actes de la préfecture de Constantine, 1927, N°02, P:54.

1921	186	3980	4166
1926	184	4409	4593

انتشرت في إقليم البلدية المختلطة فج مزالة عدة مراكز، البعض منها تحول بعد الاستقلال إلى مدن حضرية هامة، بينما تقهقر البعض الأخر وأصبح مراكز صغيرة، كما يوجد نوع آخر تمثله مجموعة عديدة من التجمعات الريفية الصغيرة الحجم التي أنشأت بالقرب من المراكز الاستيطانية الاستعمارية وذلك لغرض العمل في مزارع هذه المراكز.[لخ]

نشير أيضا إلى أن مراكز الاستيطان في إقليم ميلة بلغ 25مركزا منها8 مراكز في البلدية المختلطة فج مزالة، إضافة إلى مراكز هامشية .[مر] **(ينظر الملحق رقم17)**

المبحث الثاني:تفكك البنية القبلية وتراجع الوضعية الاجتماعية.

المطلب الأول :من القبيلة إلى الدوار كومين .

عند قدوم الفرنسيين إلى الجزائر وجدوا نظاما مركزيا ضعيفا تمثل في الحكم العثماني، ولكن على مستوى القاعدة كان هناك نظام مجالي اجتماعي قوي تمثله القبيلة، هذه الأخيرة كان يحكمها زعماء مهمتهم تسيير شؤون القبيلة.[تر]

لكن بعد تقدم الاستعمار في الأرياف والاستيلاء على الأراضي وتوسع مجال المعمرين ضعف نفوذ هؤلاء الزعماء، حيث بعد أن أدت هذه الفئة مهمتها في تسهيل توغل الاستعمار في

---

[1] -B. Soukehal, OP.CIT, P: 85.

[2]- L'Arrondissement de Mila,OP.CIT, P:94.

[3]– عدي الهواري:الاستعمار الفرنسي في الجزائر ...،المرجعالسابق، ص:18.

الريف بدأت الإدارة الاستعمارية تستغني عن خدماتها[1]. كما قامت بسن مجموعة من القوانين تهدف كلها إلى تفكيك هذا الإطار التقليدي واستبداله بوحدات إدارية جديدة بدءا بالدوار فالبلدية بنوعيها :مختلطة وكاملة الصلاحيات.[2]

كان التنظيم القبلي للمجتمع الجزائري من الصعوبات الكبرى التي واجهت الاستعمار الفرنسي. حيث ظهر اهتمام المعمرين بالاستيلاء على أراضي الجزائريين واستغلالها استغلالا كبيرا، ولا يتم لهم ذلك إلا بتفكيك القبيلة الجزائرية،حيث ورد إلى مجلس الشيوخ سنة 1860م على لسان بعضهم القول التالي:«إن على فرنسا أن تقوم بتفكيك القبيلة وتحطيم الارستقراطية العربية والوصول إلى إلغاء القضاء الإسلامي وإقرار الإدماج».[3]

طرأ تغيير كبير في الحيثيات اليومية للجزائريين، بعد استيلاء المعمر على أراضيهم، وتكوين المداشر والقرى أو ما يسمى بالتجمعات السكنية،عن طريق قانون 1863SénatusConsulteم،الذي هدف إلى إنشاء مداشر وقرى على حساب القبائل المتفرقة والمشتتة،من اجل المرور بالمجتمع الجزائري من نظام غير مؤسس إلى نظام رأسمالي، وهذا عبر قنوات قانونية واقتصادية .

الهدف الثاني يتمثل في إنشاء الملكية الخاصة وسلخ الفرد من القبيلة ودمجه في تجمعات بإشرافالإدارة، هذهالتجمعات السكنية أطلق عليها "الدوار"[4]، وهذا المسعى يهدف إلى تفكيك القبائل من اجل رفع الحواجز لتسهيل نقل الملكية .

ثم قامت الإدارة الاستعمارية على المستوى الأعلى بإنشاء البلديات بنوعيها بلديات مختلطة و بلديات كاملة الصلاحيات[1].بحيث أكمل بسط نفوذه بشكل نهائي بالاعتماد على هذين النوعين من الإدارة، وذلك ضمن دوائر والدوائر ضمن عمالات .[2]

---

[1]- الطاهر عمري: دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي, رسالة ماجستير, جامعة قسنطينة, 1999،ص:219.

[2]- اجيرون:المرجع السابق ، ج2، ص :26.

[3]- الطاهر عمري:الرسالة السابقة،ص:21.

[4]- **الدوار** : هو عبارة عن جماعة اهلية عرفت بموجب قانون 22 افريل 1863 ومرسوم 23ماي 1863 ، المؤسس للملكية داخل القبائل باسم الدوار ، وهي مماثلة لفروع البلديات بفرنسا ، على ان يضم كل دوار جماعة تحت رئاسة قايد ، كما يوجد على راس كل دوار مساعد اهلي او قايد ، وهو مكلف بمساعدة وضمان فاعلية السلطات الفرنسية بدواره ،**انظر**:يسمينةزمولي : الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن 19م (1870-1900)-قسنطينةنموذجا- ط 1 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007،ص :22.

هذه الإستراتيجية أدت إلى زعزعة البناء الاجتماعي نتيجة تقسيم القبيلة إلى دواوير، والذي تسبب في شغور العلاقات السابقة من قاعدتها المادية، حيث كانت العلاقات الاجتماعية مصبوغة بروابط الدم،تترسخ بالتمتع الجماعي للأملاك المشتركة.لكن العلاقات التي حلت مكانها في الدواوير نجمت عن تجميع عناصر شديدة الاختلاف، إذ لم تأخذ السلطات الاستعمارية في تقسيمها بعين الاعتبار الترابط بين السكان .[1]

من الأمثلة التي تبرز فعلا تفتيت القبيلة في منطقتنا, قبيلة فرجيوة التي قسمت إلى سبعة دواوير. وهناك من القبائل التي قسمت إلى دوارين فقط مثل قبيلة أولاد كباب إلى:دوار أولاد كباب دوار غمريان والأمثلة كثيرة ومتنوعة. الاختلاف الظاهر في عدد الدواوير المنبثقة عن التقسيم يرجع إلى المساحة بالدرجة الأولى واعتبارات أخرى.[2]**(ينظر الملحق رقم:18)**

إذن, اعتمدت الإدارة الاستعمارية على الدوار كبديل عن القبيلة، ثم انتقلت تدريجيا إلى نظام البلدية.

حيث بمقتضى القرار الصادر 1ديسمبر 1880**(ينظر الملحق رقم:19)**، أسست البلدية المختلطة فج مزالة وتم تجميع الدواوير. تشكلت من أغلبية جزائرييونوأقليةالمستوطنين، قدرت مساحتها ب:142.780هكتار،سكنها 43.879 نسمة من العنصر الأهلي، و335 مستوطن أوروبي موزعين بين ثلاث مراكز أساسية بالترتيب الأتي:الرواشد:179أوروبي،تيبرقنت: 144 أوروبي،فج مزالة:12أوروبي.

---

[1]– نشأت سلطات الاحتلال الفرنسي البلديات المختلطة ،كان هدفها ترسيخ النظام الإداري الفرنسي في الجزائر غير أنها كانت تمثل مرحلة انتقالية إذا" ينبغي أن تتحول إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة متى تطور سكانها الأوروبيون يشكل كانت خلال القرن التاسع عشر تشكل خمسة أسداس (6/5)(Maxime Champ)أفكارنا..." حسب تعبير ماكسيم شومب، ومتى اندمج العنصر الأهلي أراضي الجزائر الشمالية وثلاثة أخماس 5/3 مجموع السكان المسلمين .

[2]–Alain Sainte-Marie:De la Tribu Au Douar –Commune En Algérie Centrale, Au 19emeSiècle , Congres d'Histoire, OP.CIT, P:380.

[3]–يسمينة زمولي:المرجع السابق، ص:22.

[4]- B.G.G.A, 1892 P: 1481,1895P: 172, 1896P: 173.

اختلفت التقارير الاستعمارية حول عدد الدواوير المشكلة للبلدية المختلطة فتذكر البعض 15 اخرى16دوارا ،من ضمنها7مراكز استيطان وضيعتين مساحتهما 137898هكتار .[1]

الجدول الآتي يقدم عدد سكان كل دوار مشكل للبلدية المختلطة فج مزالة.[2]

الجدول رقم11: عدد سكان دواوير البلدية المختلطة فج مزالة.

اسم الدوار	عدد السكان	اسم الدوار	عدد السكان
أولاد يحيى	1.309	الروسية	لا توجد معطيلت
زواغةدهرة	1.442	راس فرجيوة	3.284
اراس	1.934	طلحة	4.043
أولاد حايا	2.120	بني مروان	لا توجد إحصائيات
زارزا	3.123	أولاد زغار	2.066
عرب الواد	1.860	أولاد فلاح	لا توجد إحصائيات
أولاد عمور	لا توجد إحصائيات	أولاد كباب	6.245
موزلية	2.210	بني قشة	لا توجد إحصائيات
غمريان	3.105		

تحولت البلدية المختلطة فج مزالة إلى بلدية ذات الصلاحيات الكاملةبمقتضى القرار الصادر في 28جوان 1956م، بسبب التزايد المستمر لعدد المستوطنين وأصبحت تضم12 بلدية كاملة الصلاحيات.**(ينظر الملحق رقم:20)**,مع خلق أقسامإدارية خاصة والذي يضع الوجود الفرنسي تحت المراقبة والحماية،وكذلكإنشاء مدارس وقاعات علاج...الخ. تكون مركز فرجيوة من:المركز(فرجيوة) +دوار الروسية .[3]

[1]-B.G.G.A, 1888, P:806.

[2]-D.T.Morsely: De l'épidémie cholérique qui a sévi aux environs de Constantine et notamment dans la C.M de fedj –M'Zala 1885-1886, Constantine –Imprimerie Adolphe Braham, 1886, P:17.

[3]-S.A.C: L'Arrondissement de Mila, OP.CIT, P:67

المطلب الثاني:تدهور الوضعية الاجتماعية.

هدفت الإستراتيجية الأساسية لفرنسا إلى تكسير المجتمع الجزائري التقليدي،وذلك عن طريق تقتيل السكان، ونزع الملكية بالقوة وتفقيرهم وطردهم إلى الأراضي الأكثر فقرا .[لخ]

فقد كانت الحالة الاجتماعية صورة معبرة عن الحالة الاقتصادية،بعدما تعرضتقبائلالمنطقة إلى المجاعات الناتجة عن الأمراضوالأوبئة التي أثقلت كاهلها، وهي نفس

[1]- الجيلالي صاري ، محفوظ قداش:المقاومة السياسية "1900-1954" الطريق الإصلاحي والطريق الثوري،ترجمة : عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص:226.

القبائل التي تعرضت إلى القمع بعد الثورات الكبرى بين 1864 -1865م. هذه القبائل الثائرة كانت قد استنفدت مخزونها ولم تحصد شيئا من محصولها سنة 1864م، كما فقدت قسما كبيرا من قطعان الماشية وباعت الباقي لتسديد تعويضات الحرب [لخ]،أدى ذلك إلىتفاقم حالة المجاعة داخل قبيلة فرجيوة وأولاد كباب وأولاد بوصلاح، وكذلك داخل القبائل المجاورة كقبيلة أولاد عبد النور مابين 1867 -1868م .

أدت إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين سكان قبائل المنطقة، بسبب تدهور الحالة الصحية وانتشار الأمراض والأوبئة(الكوليرا) والمجاعة.

نتوقف عند هذه النقطة لنطرح السؤال التالي ما هي الأسباب التي أدتإلى انتشار البؤس بين السكان، والتي أعجزتهم عن تحمل إصابات الكوليرا والتفويس خلال سنتي 1867 - 1868م.[2]

الإجابة عن هذا السؤال مرتبطة بالحالة التي توجد عليها الملكية العربية ضمن المحيط العشائري فإنها (أي الملكية) وحتى ماكانمنها ملكية خاصة لا تمنح للإنسان الأوروبي ضمانا لتقديم قرض مضمون برهن عقاري،وأيضا الأرض بعد سنوات متتالية من الحرث لا تعطي سوى محصول هزيل، مما أدى إلى إفراغ الأهراء(المطامير)،ونفاد حبوبها بالبيع إضافة إلى ثقل الضرائب، وارتفاع الأسعار. [تر]

وما زاد من حدة البؤس، القحط والجفاف،مما أدى إلى قحط المحاصيل الزراعية والغذائية، فمنذ عام 1865م والمطر يشح ولا ينزل إلا بمقدار قليل، وحتى في أيام قليلة من الشتاء.بذلك تفشت المجاعة، حتى أصبح الناس يؤرخون بها ويقولون حدث ذلك "**عام**

[1]-Charles –Robert Agéron: Les Algériens musulmans et la France 1871-1919,Presse Universitaire de France , Paris , P:180.

[2]- عبد الحميد زوزو:المرجع السابق،ص:99.

[3]- صالح العنتري:مجاعات قسنطينة،تحقيق وتقديم:رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1974،ص:55.

الشر"[1].وزادت تفاقما بعد موجة الجراد التي اجتاحت بعض قبائل المنطقة،فقد سجل يوم 14 ماي 1869م انتشار سريع لأسرابالجراد واحدث خسائر, والجدول الأتي يبين ذلك. [2]

الجدول رقم12: أثار الجراد في قبيلتي أولاد بوصلاح وفرجيوة.

القبيلة المجتاحة	المساحة المجتاحة /هك	الخسائر / (الزويجة)	القبائل المهددة
أولادبوصلاح	10.000	6	السراوية
فرجيوة	100	2 /1	أولاد كباب

إضافة إلى قبائل قريبة؛ كقبيلة أولاد عبد النور و التلاغمة. هذه الكارثة ستخلق مشاكل أخرى وتؤدي إلى تأزم الوضع الاجتماعي للمنطقة، ستنتشر ظاهرة المجاعة وتؤدي إلى خسائر بشرية من مختلف الأعمار والفئات،فارتفعت نسبة الوفيات بالمقارنة مع الولادات مثلا:رجاص لفرادة عدد الولادات مابين 1881و1902 : 144مولود مقابل 124وفاة.

زغاية عدد الولادات مابين 1881الى 1902 :357 مولود,والوفايات 1881 ب 155 وفاة. [3]

كما سجل يوم 4 جوان 1869م امتداد سراب القبائل مرة أخرى، واجتاح مساحات واسعة :

الجدول رقم13: المساحة المجتاحة سنة 1869

القبائل المجتاحة	المساحة المجتاحة/هك	الخسائر/الزويجة	القبائل المهددة
أولاد بوصلاح	5.000	15	أولاد كباب
فرجيوة	10.000	4	سراوية

[1]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا ...المرجع السابق، ص:455.

[2]- عبد الحميد زوزو:المرجع السابق،ص:106.

[3]- Enquête sur les résultats de la colonisation …, OP.CIT, P:368 .

كما أصيبت المنطقة بداء الكوليرا خلال فترتين:**الفترة الأولى** مابين 1867 -1868م بسبب قدوم بعض الأوروبيين عن طريق الموانئ والذين تسببوا بالداء، وانعدام وسائل الوقاية الصحية وسوء حالتهم الاقتصادية والمعاشية.

الفترة الثانية:وهي اخطر فترة أصيب فيها سكان المنطقة بهذا الداء كانت مابين 9 أكتوبر 1885و20 جانفي 1886م،إذ سجلت 522 حالة وفاة داخل دواوير البلدية المختلطة فج مزالة.انطلق هذا الداء من دوار موزلية يوم 13 أكتوبر 1885م، تم شمل بقية الدواوير في وقت وجيز، وخلف ضحايا من مختلف الأعمار والفئات .[1]والجدول الأتي يبين ذلك:

الجدول رقم 14:ضحايا الكوليرا حسب الفئات العمرية .

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0 -4	42	24	66
5 -14	62	58	120
15 -24	34	29	63
25 -39	93	72	165
40 -49	24	16	40

[1]-D.T.Morsely, OP.CIT, P: 20.

50 فما فوق	48	20	68
المجموع	303	219	522

من الأسباب التي أدت إلى تأزم الوضع الاجتماعي للسكان الأعباء الضريبية التي أثقلت كاهل السكان.حيث شكلت الضرائب عبئا على سكان ريف فرجيوة سواء نهاية العهد العثماني وخلال الفترة الاستعمارية.

إذ لم يسجل التاريخ حالة اخضع فيها الناس لدفع ضرائب مفروضة من طرف ديانتين مختلفتين كما هو عليه حالنا، نحن المسلمون،إذ نلزم بدفع الضرائب تمليها الشريعة الإسلامية وضرائب يفرضها القانون الفرنسي، ذلك هو التصريح الذي تقدم به الأعضاء الأهالي في لجنة Le Hon سنة 1869م؛ مؤكدين على أن الأعباء الضريبية من بين أهم الأسباب التي أدت إلى إفلاس العرب .[1]

قدمت إحصائيات كثيرة حول قيمة الضرائب التي دفعها سكان الساحل،منها إحصاء 1863م أن السكان دفعوا في هذه السنة إلى الخزينة الفرنسية حوالي 75000فرنك كضريبة وحوالي 40600فرنك كزكاة،وجاء في تقرير لخليفة بابور[2]وهو احمد بن دراجي بن عاشور إلى احد رجال السلطة الفرنسية واسمه مصطفى بالمه ذكر فيه: " الغالب أن كل مادفعته الاعراش جملة من حكر وعشر نحو الخمسة وسبعين ألف فرنك من غير الزكاة، وقيمة ما قبضته من زكاة نحو الأربعين ألف وستمائة فرنك . [3]

وذكر في تقرير للسيد خوجة احمد بتاريخ 24افريل1864م؛بأن مغرم الاعراش الداخلة تحت قبيلة فرجيوة من حكر وعشر على كل جابدة،تم تقديرها بالشكل الآتي:

الجدول رقم15: قيمة العشر والحكر المدفوعة من طرف قبيلة فرجيوة والبابور.

العرش	عدد الجابدات	قيمة ما دفع

[1]- اجيرون:المرجع السابق،ج1،ص:149.

[2]- **خليفة**:رتبة إدارية موروثة من العهد التركي منحت لأشخاص اثبتوا جدارتهم في خدمة مصالح فرنسية ، فالقايد هو عين الإدارة الاستعمارية على لأفراد القبيلة التي يحكمها ،وكان مكلفا بضمان خضوع القبيلة للسلطة الاستعمارية وجمع الضرائب وكان عضوا مساعدا في اللجنة المسيرة للبلدية المختلطة ،ويمتاز بالصرامة في التعامل مع الأهالي، من أمثلتهم في البلدية المختلطة فج مزالة تقرير حول القائد شبوكي لخضر وما جاء فيه" انه موظف ممتاز يدير بشكل متقن مهامه ، حيث حصل على نتائج رائعة في مجال جمع الضرائب "

[3]-Archive Historique:H227,Notice sur la province de Constantine.

عرش فرجيوة	445و½جابدة 53 جابدة و½	1جابدة=53فرنكيه وزوج صوردي الباقي:29فرنك ½فرنك
اعراش بابور	1جابدة 1جابدة 1جابدة	53فرنك و½و2صوردي 40فرنك و6صوردي 26ريال فرنكيه و½و2صوردي

من خلال الأرقام الواردة في الجدول وكذلك(**الملحق رقم:21**)،يتضح أن الجزائري وبخاصة الفلاح كان محل امتصاص دائم من طرف العائلات المتنفذة الإقطاعية خلال الفترة العثمانية مثل أسرة بن عاشور،وكذلكمحل امتصاص من طرف السلطة الفرنسية من جهة ثانية, ولجشع واغتصاب المعمرين الأوروبيين من جهة ثالثة. بجانب هذا الامتصاص تلقى الكثير من الإهانات في كرامته الأمر الذي حدا به إلى الثورة دفاعا عن حرمة الدين وعزة النفس وصيانة الأرض، حيث ثار سكان زغاية ثم امتدت الثورة إلى بقية المناطق المجاورة تحت ما يسمى" **ثورة سكان زواغةوفرجيوة**" .[لخ]

<u>المبحث الثالث</u>:من نظام إنتاج فلاحي تقليدي إلى نظام إنتاج رأسمالي.

تركزت إستراتيجية الاستعمار في المنطقة حول الاستيلاء على الأراضي؛ ذات المردودية العالية وإقصاء السكان وطردهم باتجاه المناطق الجبلية، مما خلق ازدواجية زراعية. فالفلاحة الأهلية بقيتمحافظة على الوضع الذي كانت عليه في العهد العثماني، فلاحة معاشية هدفها الأول الاستهلاك الذاتي،أما السوق فتأتي في الدرجة الثانية تعتمد على العمل العائلي تستعمل الأدوات البسيطة القديمة. بالمقابل أراضي الملاك الكبار عرفت تحسنا في

[1]- حميدة عميراوي:المرجع السابق،ص:79.

وسائل الإنتاج والاعتماد على الإجراء والخماسين فأسلوبها اقرب إلى الأسلوب الإقطاعي إلى جانب الأسلوب الرأسمالي الذي ادخله المستعمرون .[1]

ما يميز أراضي البلدية المختلطة فج مزالةالخصوبة الملائمة لزراعة الحبوب، والدليل على ذلك تقارير الإدارة الاستعمارية في بداية الاحتلال حول قبيلة أولاد كباب،كتبت "كانت القبيلة تستغل معظم أراضيها المقدرة بحوالي 20.000هكتار فيزراعة القمح والشعير".[2]

لذلك اعتبرت السلطة الاستعمارية القمح المنتوج الأساسي وعملت على توسيع مساحاته,فقامت أولا بإنشاء على هذه الأراضي قرى الفلاحية (مساكن ومزارع),منتهجة آليات عقارية جديدة مطبقة قوانين إضافية لتسيير الأراضي.ماخلق بنية عقارية سلبية للفلاحة المحلية,فالسكان الجزائريين مارسوازراعة معاشيه تقليدية ضمن مساحات ضيقة.

ينتجونالذرة، الحلبة، التبغ...الخ، حتى المساحات الواسعة ذات الملكية الجماعية، التي أبقت عليها الإدارة الاستعمارية، فهي أراضي غير ملائمة للزراعة لوعورتها.

كما نجد في المنطقة الشمالية وخارج القطاع الغابي عدة عيون وينابيع استغلها المعمرون في بساتين فاكهة(المشمش، التين، الرمان،الفستق،الخوخ...)، وفي الأماكن المهيأة بشكل جيد يتم إنتاج البرتقال، هذه الفاكهة توجه إلى السوق لأنها تعتبر تجارة جد هامة،كما يتم داخل هذه البساتينإنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين، و الخضر التي يستهلكها الأهالي.[3]

تتصف المزارع الاستعمارية ضمن محيط البلدية المختلطة فج مزالة باتساع المساحة 800إلى 1000هكتار مرسمه بسياج من قصب مغروس, تضم هذه المزارع أشجار الحمضيات والكروم بالإضافة إلى النباتات المستعملة للطهي (مثل القصبر, المعدنوس , الدبشة). كما تضم مستودعات تستعمل لتربية المواشي وتخزين المحاصيل الفلاحية .

---

[1]– اجيرون:المرجع السابق ج2،ص:357.

– لقد كتب الكثير قبل وبعد 1914، حول حالة الخماس الذي يشبه أقنان العصور الوسطى في كل شيء ، لكن الفوارق موجودة لأنه في وسع الخماس في الجزائر تغيير معلمه تماما .**انظر:** اجيرون، ج2، ص:383.

[2]–بورغدة رمضان:جوانب من تاريخ فج مزالة خلال العهد الاستعماري الفرنسي ، مقال في كتاب الملتقى الأول كتامةفج مزالة عبر العصور والحضارات،فرجيوة 2005،ص:91.

[3]-Congrès de la colonisation rural, Monographie Algérienne, OP.CIT, P:241.

بمجيء الكولون واستقرارهم بهذه الأراضي،أحدثوا تغييرا مهما وعميقا في ماهية استغلال الأرض،فإنتاج المزارع الفرنسية قدم معطيات أكثر نجاعة في العلوم الزراعية مثل طريقة الحرث التحضيريوالأسمدة تناوب المحاصيل،كما اعتمدت على آلات ميكانيكية مهمة ساهمت كل عام في خلق أزمة اليد العاملة،نتيجة اعتماد الكولون على تقنيات زراعية متطورة زاد المدخول الخاص بالحبوب،وبلغ معدل إنتاج القمح9قنطار في الهكتار داخل المزارع الفرنسية،ولم تتعد قبلا 4قنطار في الهكتار.كما كان لأسلوب الأشرطة المتباعدة نتائج جيدة ومستقبل واعد للزراعة، بحيث ساهمت في مضاعفة المنتوج وذلك بفضل مجهودات الكولون،في حين الأهالي بقوا يعتمدون على نظام الخماسة.[1]

النتيجة التي وصلنا إليها هي أن المعمرين تمكنوا من الاستحواذ على أخصبالأراضي في قلب أحواضفرجيوة، مما أحدث تغير نمط الإنتاج الذي كان سائدا قبلا،كل هذا من اجل خدمة الاقتصاد الفرنسي بتصدير المنتجات الفلاحية إلى فرنسا. نجد ذلك مثلا في مركز رجاص لفرادة الذي تقدر مساحته ب:2662هكتار، والذي قسم إلى 50 قطعة خصص منها:1 ,1هكتار لزراعة الحبوب ومساحة 25هكتارلبساتين الكروم.[2]

أما في القرية الفلاحية زغايةبوفون والذي تقدر مساحتها ب4340هكتار المقسمة إلى 70 ملكية وثلاث مزارع.

يعود أصل 26هكتار من هذه المساحة إلى قبيلة زواغة،أما الباقيفهيأراضي عزل خصصت: مساحة:700هكتار حبوب،30هكتارلزراعةالكروم،10هكتار لزراعة الزيتون.

أما مركز سيدي مروان المقدرة مساحته ب 3462هكتار خصص منها:1300هكتار لزراعة الحبوب و27 هكتار لزراعة الكروم .[3]

بالنظر إلى نوعية النشاط الذي مورس والقوى الفردية للمستعمر الاستيطاني،كانت بالنسبة للأهاليبمثابة حساب غالي لم يجن من وراءه الأهالي أية فائدة، ولم يكن له أي دور

[1]- بن اشنهو:المرجع السابق ،ص:88.

[2]-Enquête sur les résultats de la colonisation …,OP.CIT, P:375.

[3]- IBID, P: 368

في التطور الاقتصادي لهم، لكن بتوسع نطاق الاستغلال الأوروبي زاد من قيمة مردود الإنتاج والذي شكل عنصر هام بالنسبة للحركة التجارية اتجاه فرنسا .[لخ]

المبحث الرابع:رد فعل السكان على السياسة الاستعمارية بالمنطقة.

جاءرد فعل السكان على التوسع الاستعماري,الذي هدد أمنالأفراد والقبائل بأكملها. هذاالأمن الذي يمس جوانب عدة في حياة سكان الأريافالذين قاوموا التوسع الاستعماري.

انطلاق المقاومة من الريف أمر طبيعي بعد سقوط الحكم المركزي، وعجز قيادتها على تقديم البديل "فتحرك المجتمع الريفي بغريزة المحافظة على البقاء، حركة منسجمة متزنة، فخلق الشروط الملائمة للكفاح المسلح من حيث التجاوب والتعاون وتوفير الرجال". [بر]

[1]- صالح عباد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية بقسنطينة، 1999، ص: 18.

[2]- مصطفى الاشرف:الجزائر الأمة والمجتمع،ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1983 ، ص:21.

فاحتلال أراضي العرش التي كانت تمثل عند اغلب الناس قضية حياة أو موت بالنسبة للفرد والجماعة، فقد كتبEMILE DE CAVIGNACفي معرض الحديث عن حب الجزائري للأرض "...فالعربي حريص كل الحرص على أرضه أكثر مما نتصور.والملكية الزراعية عند العرب تقوم على أسس تابثة ".[لخ]

إذا سرنا في هذا المجال فإننا نذهب إلى القول بأن القبائل لو لم تمس مصالحها ولم تهدد سلطة الأفراد لما كانت للثور على فرنسا، في ظل حفاظ هذه الأخيرة على الأطر السياسية والاجتماعية والدينية للقبائل خاصة في بداية الاحتلال. ولما كان هذا الاستعمار يهدد "الوجود الإنساني" للمستعمرة،وتبديل صور المجتمع والذي يعتبر نجاحا بالنسبة للمستعمر،حدث اصطدام بين الثقافات وأكثر من ذلك إلى صراعات وهذا مايذهب إليه BACHLER بقوله في تعريف الثورات بأنها "ليست مجرد اصطدام إرادات وقوة؛بل هي صراعات لا مجال لتسويتها بين صيغتين اجتماعيتين،كل واحدة منها توفي الأخرى ".[بر]

هذه الأسس والخصائص ميزت المقاومة الشعبية في منطقة فرجيوة. فرفض الاستعمار وممارساته كان الدافع الرئيسي لتفجير ثورات القبائل.من أشهرها الهجوم على برج زغاية وثورة زواغةوفرجيوةسنة 1864م. [تر]

في الواقع كان سكان البابور في ثورة دائمة منذ بداية الاحتلال،حيث دعموا مقاومة احمد باي في مقاومته سنة 1837م.[بر]

بعد سقوط قسنطينة امتد التوسع الاستعماري إلى المناطق الواقعة غربا،فتم احتلال إقليم ميلة سنة 1839م،وشرع في تنفيذ سياسة استعمارية تهدف للسيطرة على منطقة الأحواض،ونقل الملكية من أيادي الجزائريين،وإقامة مراكز وقرى استيطانية في أخصب الأراضي. هذه الظروف خلقت عدة أسبابأدت إلى تفجير الثورات داخل المنطقة يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية :

---

[1]- المرجع نفسه ، ص:87.

[2]- سليمان الشيخ:الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003،ص:22.

[3]- يحي بوعزيز:ثورات سكان زواغةوفرجيوة بالبابور ضد الاستعمار الفرنسي وقضية الحاج بن عز الدين "مجلة الثقافة"العدد 40، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1977، ص:11.

[4]- يحي بوعزيز :"معارك الحاج احمد في جبال أولاد سلطان "،مجلة الثقافة، العدد 96،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1985،ص:124.

-السبب السياسي والذي تستبعده الإدارة الاستعمارية، وتفسر جميع الثورات بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية، ونقصد بها السياسة الاستعمارية المتمثلة في قوتها العسكرية والبعض من متعامليها؛وكذلك المكاتب العربية[1]،كل هذه القوى كانت الأدوات التي حركتها السلطة الفرنسية في كل الأوقات ضد أي جزائري. كما أنها عملت على إثارة النعرات والشقاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وبين شيوخ القبائل .[2]

-السبب الاقتصادي الذي تركز عليه الإدارة الاستعمارية محاولة تشويه الحقائق، فقد ارجع الدارسون الأوروبيون ومن بينهم الباحثة Rey Goldezeiguerفي كتابها المملكة العربية؛ أن الثورة كانت بدافع الحفاظ على الأرض. كما أن ثقل الضرائب التي فرضها السلطة الاستعمارية على الفلاحينبهذه المناطق،شكلتعبئا،إذ أن نسبة كبيرة من مردود فلاحتهم تنقل لتمويل الخزينة الفرنسية،وللتدليل على ذلك إحصاء 1863م الذي يبينأن سكان الساحل دفعوا75000فرنك كضريبة وحوالي 40600فرنك زكاة.(من الغرابة هنا أن تدفع الزكاة من مسلم إلى كافر).[3]

وقد شاركت عدة شخصيات في الهجوم علىبرج زغاية،واتفقت كل الأطراف على ضرورة محاربة التواجد الفرنسي بإيعازمن ابن مولاي محمد مقدم الإخوان الرحمانيين [4].**(ينظر الملحق رقم:22)**،ويفهم من رسالة حمو بن علي قائد زواغة، الذي تؤكده الوثائق انه كان وراء تحريض الاعراش ووجهاء القوم على القيام بهذا الهجوم.

كان الهجوم على برج زغاية بداية لتوسيع المقاومة إلى نواحي أخرى، فمن خلال رسالة أخرى لحمو بن علي قائد زواغة، جاء فيها:"إن القبائل قد هجموا على البرج وغزو عليه

---

[1]– أنشأت سلطات الاحتلال يوم 1جانفي 1875 مكتبا عربيا بمنطقة فرجيوة، ووضعته تحت سلطة المكتب العربي الموجود بمدينة قسنطينة واستمر العمل به إلى سنة 1881. والمكاتب العربية قاعدة أساسية للإدارة الفرنسية في مناطق الحكم العسكري .تعود فكرة تأسيسها إلى الجنرال بيجو ، تحت سلطة ضابط عسكري مهمته مراقبة سلوك شيوخ القبائل ، تسوية الخلافات التي تنشب بين القبائل،تسوية وضعية الملكيات ،تحديد الإتاوات المفروضة بين القبائل .

[2] – حميدة عميراوي:جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية غي قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، ط1، دار البعث،قسنطينة، 1984،ص:73.

[3]–المرجع نفسه،ص:75.

[4]– Archive Historique:H227, OP.CIT, 20Mars1864.

وكسروا أبوابه وجميع مافيه،واخذوا القش الذي بداخله وحرقوا الديار..وذكروا إنهم يريدون أن يقدموا إلى القائد بن أمنيع ويغزوا عليه،ومن هناك يقدما إلىالميلية" .[1]

إذا بعد ضمان مولاي بن محمد مساندة الشيخ بوعكاز الذي تكفل بتمويل الحملة بالرجال والبارود والرصاص. وبتوفر الإمكانيات تم الهجوم على البرج يوم 18مارس 1864م الذي كان يمثل في نظر السكان موطن القوة الفرنسية في الناحية.[2]

تولدت نتائج كثيرة للثورة على عدة مستويات وأثارت ردود فعل قوية، من هذه الردود نذكر موقف السلطة الفرنسية:

- تكليف الجهات المسئولة بالقيام بإحصاء لعدد الأسلحة وكميات الذخيرة.

-تشديد الرقابة مع تنويع الضرائب وزيادتها .

-إصدار قانون 1864م والذي حدد الإمبراطور بمقتضاه أسعار البيع،والذي دخل حيز التطبيق منذ سنة 1866م،حيث بيع الهكتار الواحد في سطيف ب 52 فرنك،ثم أعيد بيعه بالمزايدة العلنية فوصل إلى 312 فرنك . وارتفعت الأسعار(القمح والشعير)، وكثرت الأمراض والمجاعات.[3] والأرقام الواردة في الجدول تبين ارتفاع الأسعار مابين 1864 -1866م.

الجدول رقم16: ارتفاع أسعار القمح والشعير بعد 1864.

السنة	صاع القمح	صاع الشعير
1864	13,30فرنك	5فرنك
1865	17,50 ف	6,45 ف
1866	27 ف	13,20ف

من النتائج أيضا اتساع الثورة لتمتد إلى جهات أخرى من المنطقة، ففي هذه الناحية ثار أولاد بن عز الدين في جويلية/ أوت 1864م،وأولاد بوعكاز بن عاشور سبتمبر/نوفمبر

[1] - حميدة عميراوي: المرجع السابق،ص:85.

[2]-Archive Historique:H227, OP.CIT, 23Mars1864.

[3]-A.Noushi: OP.CIT, P:365.

1864م. أما الخسائر المادية فقد قدرتها السلطة الفرنسية بحوالي 300الف فرنك، والاستيلاء على حوالي 500راس بقر و 4000 راس غنم، 9200راس معز و400 حصان.[1]

خاتمة الفصل الثالث

نتج عن سلسلة القوانين العقارية الهادفة إلى نقل الملكية وفرنستها ،وجعل أخصب أراضي ريف فرجية إلى مراكز استيطان ريفي، نتائج وانعكاسات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.وتطلب تجسيد هذه الأهداف، طرد سكانها إلىالجبال..في حين خصص الجزء المتموقع في الأحواض والسهول للمعمرين. وتم تحويل هذه الأخيرة إلى مراكز وقرى فلاحية

[1]- Archive Historique:H227,OP.CIT.

لخدمة الاقتصاد الاستعماري. نجاح هذا المشروع كان على حساب تماسك وتضامن المجتمع الفرجيوي و مكانة بعض الأسر التي تراجع نفوذها وهيبتها.

كذلك عدم الأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية والصحية للسكان، التي زادت أوضاعهم تأزما بفعل الأمراض والكوارث الطبيعية. ماخلق غضب شعبي تمثل في تفجير ثورات كتعبير شعبي عن رفض السياسة الاستعمارية, شهد لهذه الثورات بالقوة خلال القرن 19م.

خـاتمــة: ----------

إن دراسة العلاقة بين الملكية والمجتمع في ريف فرجيوة نهاية العهد العثماني والمرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي في الفصول السابقة , سمح لنا بتسجيل بعض الاستنتاجات وعرض بعض الملاحظات نجملها في النقاط الآتية:

-من خلال دراسة الملكية في الفصل الأول, برز لنا اهتمام بايات قسنطينة وخاصة المتأخرين بالفلاحة داخل المنطقة؛ اشتهر صالح باي واحمد باي بإقطاع أخصب الأراضي لقبائل المخزن المتعاونة مع السلطة كقبيلة أولاد كباب والأسر ذات المكانة والنفوذ. كمثال قدر عدد ملكيات العزل في عهد احمد باي 24 ملكية عزل؛ في منطقة فرجيوة وجدنا 14 ملكية عزل,11منها منتشرة داخل أراضي قبيلة زواغة أي بنسبة 50%. تمتاز باتساع المساحة وخصوبة أراضيها من أهمها عزل زرزوز, عزل بني فوغال, عزل النورة. كما برز الاهتمام بهذا القطاع من خلال نظام جمع الضرائب عن طريق المحلات والدليل على ذلك ابراج المراقبة في المنطقة أشهرها برج زغاية . مهمتها مراقبة الأراضي الخصبة وتحركات القبائل المستعصية عن نفوذ البايلك.

-التنوع الطبيعي للمنطقة من ابرز العوامل التي ساهمت في تنوع الملكية وطريقة توزيعها وأساليب استغلالها. ملكيات تمتاز بخصوبة أراضيها بيد الأقلية ملكيات العزل في منطقة الأحواض الداخلية, أما الملكيات الضيقة المساحة والقليلة الخصوبة (الجبلية), بيد الأغلبية (العرش).

-تباينت علاقة القبائل بالسلطة المركزية, ارتبط ذلك بالموقع الجغرافي. فمن القبائل الخمسة المستقرة بريف فرجيوة لاحظنا في الفصل الأول قبيلتين ظلتا إلى الفترة المتأخرة العثمانية في حالة صراع وتمرد ولم تنحن للسلطة العثمانية وهما قبيلتي زواغة وفرجيوة. فالبنية الجبلية المعقدة؛ ساعدت هذه القبائل الجبلية على التمتع بنوع من الاستقلال, النسبي وهذا ما أدى بالحكام إلى جرد حملات عسكرية ضدها, لإرغامها على دفع الضرائب والاعتراف بإدارتهم . من أبرزها حملة احمد باي لتأديب قبيلة زواغة, كانت نتائجها 11ملكية عزل.

-من خلال تصنيف قبائل فرجيوة الخمسة حسب علاقتها بالسلطة, وجدنا بأنها تحددت بالنظام الضريبي, فقبيلة أولاد كباب التي تعد من ابرز العشائر ضمن مستطيل قسنطينة,

سكيكدة, بجاية , تمتعت بمكانة لدى السلطة وأعفيت من دفع الضرائب, وكذا الأسر المتنفذة أبرزها أولاد بن عز الدين التي تعتبر من أهم الأسر في المنطقة منذ القرن السادس عشر, والتي صعب على السلطة إخضاعها فجعلها ذلك تتحالف معها وتعفى من الجباية الضريبية.

-من النقطة السابقة تأكدنا بأن السلطة الفعلية في ريف فرحيوة كانت في يد زعامات تمثلها الأسر المتنفذة كاسرة أولاد بن عز الدين, بن عاشور, بني فوغال, غمريان... كما أقيمت أبراج مراقبة داخل المنطقة أشهرها برج زغاية.

-تميزت ملكية الأرض في ريف فرجيوة نهاية الفترة العثمانية باتساع نمط الملكية الجماعية "العرش" بنسبة كبيرة يمكن أن نقدرها بحوالي 70٪, والانتشار المحدود لمساحة الملكية الخاصة التي تلعب دورا فعالا في التنمية الريفية, التي تأثرت بطريقة سلبية بسبب اتساع ملكية العرش, هذا ما خلق مشاكل كبيرة في استغلال الأرض بطريقة عقلانية واثر سلبا على المبادرة الفردية.

-من خلال تتبع دراسة الفصل الثاني يمكن ملاحظة مصير هذه البنية العقارية,حيث لم تستطع الصمود أمام الإدارة الفرنسية المدعمة بمختلف القوانين العقارية أهمها قانون سيناتوس كونسولتSénatus Consulte1863م, وقوانين تنظيم الملكية الصادرة طيلة القرن 19م. التي أحدثت تحولات في ملكية الأرض وبنية المجتمع الفرجيوي يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية :

-يمكن ملاحظة أن الإدارة الاستعمارية أوجدت صيغ جديدة لتسيير الأراضي, حيث تظهر علامات تنظيمية تشبه إلى حد بعيد تنظيم الأراضي في فرنسا, مع الاحتفاظ في تسييرها بالنمط القديم. فبعد إجراء عملية المسح للأراضي تم إحصاء مخزون من الملكيات بالشكل الأتي: 13,565هكتار تابعة لأملاك البلدية, 8006هكتار أملاك الدولة و2356هكتار ملكية عمومية.

- ظهور سوق عقارية في الشمال القسنطيني .

-قدرت المساحة الإجمالية المستغلة من طرف المعمرين ب 23,927 هكتار موزعة بين مراكز الاستيطان بني قشة, تيبرقنت, زغاية, رجاص. مركز بني قشة على سبيل المثال ضم زيادة على أملاك الدولة وأملاك البلدية مساحة 4556هكتار و95أر, خصصت من اجل خلق 52 عقد استغلال .

-نتج عن هذه السياسة الإدماجية للأراضي الفلاحية, التي يمكن أن نصفها بكونها تعسفية مفروضة من طرف المستعمر آثار اجتماعية واقتصادية كنتيجة للسياسة نقل الملكية ذات الأبعاد الاستيطانية, تبرز لنا من دراسة الفصل الثالث.

-هيكلة جديدة معقدة لتسيير الراضي الفلاحية بصفة فوضوية أدت إلى نزاعات.

-نمو سريع لاستغلال الأراضي الريفية من طرف المعمرين, وذلك بظهور مساحات شاسعة لغابات الزيتون وانتشار حقول العنب.

-منحت قروض للفلاحين الصغار من اجل استصلاح هذه الأراضي.

-أنشئت قرى فلاحية من اجل الحد من النزوح الريفي, وتثبيت الاستقرار السكان النازحين من آماكن أخرى على سبيل المثال: بني قشة, رجاص, تيبرقنت, الرواشد, زغاية. برزت هذه النماذج في محيط فرجيوة من انتشار النشاط الفلاحي ذات الطابع الرأسمالي سنة1880م, بعد ذلك ظهرت مزارع فلاحية متطورة بمعدات متطورة ملك لكبار المعمرين بمعدات عصرية ومتخصصة في إنتاج الحبوب تتراوح مساحتها800الى 1000م^2.

-نتيجة تدهور الحالة المعيشية للسكان الأصليين حيث أصبحوا فقراء مجردين من أراضيهم, مبعدين إلى المناطق الجبلية والوعرة.

-نقص ملحوظ في الإنتاج الحيواني, بعد تقليص مساحات الرعي أوانعدامها, مع منع ولوج الغابات وغلاء سعر كراء المراعي, حتم على هؤلاء العودة إلى الحياة البدائية.

-هذه السياسة جعلت نمط الحياة الريفية ينهار, في كافة المجالات, يتضح هذا الانهيار في زعزعة البنية الاجتماعية التقليدية القبلية, وأدى ذلك إلى القضاء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة قبلا.

-تحويل ملكية الأرض من القبائل وسكان المنطقة إلى الأوروبيين ,حيث أنشئت عليها مراكز لتوطينهم , والتي تركزت في المناطق السهلية الخصبة .وتمذلك بعد طرد الجزائريين منها وأدى بهم ذلك إلى الانتقال من المناطق السهلية إلى المناطق الجبلية ,أو نحو المدن المجاورة .

-حاول الأوروبيون توجيه الإنتاج الزراعي بالمنطقة لخدمة الاقتصاد الفرنسي, حيث قاموا بتشجيع زراعات القمح, الزيتون والكروم ,ولا تزال المنطقة تشتهر بزراعة الزيتون.

-وقد نتج عن هذه السياسة مجموعة نتائج أخرى على المدى البعيد والمتمثلة في أن بعض المراكز السكنية التي كان يسكنها الأوروبيون أصبحت نواة لظهور بعض المراكز سكنية لجزائريين تطورت بعد الاستقلال إلى بلديات ودوائر بعد الاستقلال مثل سيدي مروان فرجيوة و زغاية. نجد مركز هذه التجمعات عبارة عن مركز سكني يتميز ببنائه القديم على النمط الأوروبي, ثم تأتي التوسعات السكنية الحديثة.

أولا -الوثائق الأرشيفية

1 -غير المنشورة:

- Enquête d'ensemble N°37, Recueil des actes Administratifs du département de Constantine, (Lio de 1873-Homologué) ,1963
- P.V de publication 28 Avril 1887 de Sénatus Consulte 22 Avril 1863-Tribu deMila, N°144.
- P.V de publication du Sénatus Consulte 22 Avril 1863 ,28Avril 1887 de Sénatus Consulte Tribu de zouagha N°166.
- P.V de publication du Sénatus Consulte 22 Avril 1863 ,28Avril 1887 de Sénatus Consulte Tribu de Ferdjioua.
- P.V de publication du Sénatus Consulte 22 Avril 1863 ,28Avril 1887 de Sénatus Consulte Tribu de Ouled Kabbeb.
- Rapport d'ensemble sur les opérations de la délimitation de la Tribu de zouagha.
- Rapport Sénatus Consulte, Statistique par l'Arrêté G.ªl en date du19 Décembre1895
Douar Bienen.
- Rapport Sénatus Consulte, Statistique de l'Arrêté G.ªl en date du19 Décembre 1895, Douar chighara.
- Rapport SénatusConsult28Avril Statistique du 28 Février 1894, Douar Rasferdjioua, Algérie.
- Rapport Sénatus-consulte, Statistique la loi 1887 dans la Tribu des ouled kebbeb.
- Plans de Sénatus Consulte.

2 -المنشورة:

- Archive Historique : H227, Notice sur la province de Constantine. والذي تحصلت عليه بفضل الأخ الأستاذ بودويرة الطاهر
- Bulletin Officiel du gouvernement général D'Algérie "1880, 1883, 1886, 1892, 1895, 1896"

- L’arrondissement de Mila, Constantine, Imprimerie chapelle, Paris.
- Rapport de L’administrateur général de Fedj - M’Zala du 20Mars 1941.
- Rapport Sénatus Consulte du 22 Avril 1863, Statistique, 1janvier 1867, AzelsDe laprovince De Constantine.
- Recueil des actes de la préfecture de Constantine، 1927, N°02.
- Sautayra, Législation de l’Algérie «lois, Ordonnances, Décrit et arrêtés »T1,Edition, Paris1883
- Tableau arrondissements administratifs et des subdivisions Militaires, Département de Constantine, Répertoire alphabétique des Tribus .

ثانيا -المصادر:

1 - المصادر باللغة الأجنبية:

- D. Morsely (T): De l'épidémie cholérique qui a sévi aux environs de Constantine et notamment dans la C.M de fedj – M'Zala 1885-1886, Constantine –Imprimerie Adolphe braham, 1886
- Teissier Octave: Algérie (géographie-Histoire-Statistique), Paris,Librairie de l'Hachette, 1865.

2 -المصادرالعربية:

- العنتري صالح :مجاعات قسنطينة ,تحقيق وتقديم :رابح بونار, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع , 1974.
- ابن خلدون عبد الرحمن: تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم مندوي الشأنالأكبر، مراجعة د-سهيل زكار،الجزء:6.

ثالثا -المراجع:

1-المراجع الأجنبية:

- Agéron Charles –Robert :Les Algériens musulmans et la France 1871-1919,Presse Universitaire de France, Paris.1968
- Benamrane Djilali: Agriculture et développement en Algérie, Société National etd , Alger, 1980.
- C.Nesson, DJ. Sari : Recherche sur L'Algérie, éd CNRS, Paris, 1978, Vol 17
- Collot Claude: Les institutions de L'Algérie durant la période colonial ,1830-1962, Editions CNR, Paris, 1987
- cote Marc : L'Algérie ou l'espace retourné, Flammarion, France, 1985.
- Féraud (ch.L): Notice Historique sur les tribus de la Province de Constantine R.N. M.S.A.C, 1869.
- Féraud Charles Louis: Histoire des villes de la province Constantine, S.A.R.C, 1879
- Godin: Le régime foncier de l'Algérie, l'Œuvre législative de la France en Algérie,Paris, 1930.
- Lhaouari Addi : De l'Algérie pré -Coloniale (Economie et Société), E.N.A.L, Alger, 1985.
- Mercier Ernest : Histoire de Constantine, J-Male et F.Biren, Imprimeurs –Editeurs, 1903.
- Mercier Ernest: Constantine avant la conquête française1837, Centenaire deConstantine Imp, 1937.
- Pier mihof: Enquête sur les résultats de la colonisation Officielle de 1871 à 1895, T2, Alger, 1906.
- Noushi André: Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoisesde laconquêteJusqu'en 1919, Essai d'Histoire Economique et Sociale, Paris –Tunis 1961

- Noushi André , Prenant André: L'Algérie passé et présent (le cadre et les étapes de la Constitution de l'Algérie actuelle, Paris 1960.
- PouyanneMaurice: La propriété foncière en Algérie, Jourdan, Alger, 1900.
- Saidouni (N.E):L'Algérois rural à la fin de L'époque ottomane, 1791-1830, Dar El islami, Beyrouth, 2001.
- Teissier Octave: Algérie (géographie-Histoire-Statistique), Paris, Librairie de l'Hachette, 1865.
- Vayessettes Ungène: Histoire de Constantine sous les beys depuis l'Anvasion turque jusqu'à l'occupation française (1535-1837), Editeur larnolet, Libraire paris, 1869

2 -المراجع العربية والمعربة:

- لاكوست,إ, نوشي .أ, برنيان .أ : الجزائر بين الماضي والحاضر,ترجمة رابح اسطنبولي ومنصف عاشور,ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1984.
- صاري الجيلالي,قداش محفوظ:المقاومة السياسية "1900 -1954" الطريق الإصلاحي والطريق الثوري,ترجمة :عبد القادر بن حراثالمؤسسة الوطنية للكتاب .
- صاري جيلالي:نزع ملكية الفلاحين, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر , 1975.
- عميراوي حميدة: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث, منشورات جامعة قسنطينة , ديسمبر1999.
- عميراوي حميدة:جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)،ط1 ، دار البعث، قسنطينة، 1984.
- خنوف علي: السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري" نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي", الميزانللنشر والتوزيع, الجزائر 1972.
- الشيخ سليمان:الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين, دار القصية للنشر, الجزائر, 2003.
- اجيرونشارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 -1919,ج1, دار الرائد للكتاب,الجزائر.
- مزهودالصادق, بوكرزازةحسين:هياكل العدو الفرنسي بولاية ميلة, مديرية المجاهدين لولاية ميلة, دار البعث,قسنطينة.
- عباد صالح :الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 -1930,ديوان المطبوعات الجامعية بقسنطينة,1999.
- زوزوعبد الحميد : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 -1900), المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1984.

- بن اشنهو عبد اللطيف:تكون التخلف في الجزائر "محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 -1962",ترجمة: نخبة من الأساتذة , مراجعة:عبد السلام شحاذة,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر,1979.
- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر(سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830 -1960), ط1,ترجمة :جوزيفعبد الله, دار الحداثة, بيروت لبنان 1983م.
- الزبيري محمد العربي:التجارة الخارجية للشرق الجزائري,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع,الجزائر,1972.
- الاشرف مصطفى:الجزائر الأمة والمجتمع, ترجمة حنفي بن عيسى,المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر,1983.
- لقبال موسى: دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية,الشركة الوطنية والتوزيع, الجزائر, 1979.
- بالحميسي مولاي: سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني, مقال في الملتقى الدولي الثالث لتاريخ وحضارة المغرب, وهران1983.
- سعيدوني ناصر الدين, بوعبدلي المهدي :الجزائر في التاريخ (العهد العثماني),المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1984.
- سعيدونيناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- العهد العثماني - المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر,1984.
- سعيدونيناصر الدين: النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني 1792 - 1830م,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر, 1985.
- سعيدوني ناصر الدين: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية(الفترة الحديثة), دار الغرب الإسلامي ,ط1,بيروت 2001.
- بوعزيزيحي:ثورة 1871م دور عائلتي المقراني والحداد, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر,(د.ت).

- بوعزيز يحي: كفاح الجزائر من خلال الوثائق, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر, 1986.
- زمولي يسمينة: الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن 19م (1870 -1900) -قسنطينةنموذجا-, ط 1دار البصائر, الجزائر, 2007.

رابعا-الرسائل الجامعية:

1 - بالفرنسية

- Boujemàa Soukehal: Bassin de ferdjioua « Problèmes majeurs et perspectives D'Aménagement, Thèse de Magister », Constantine, Juin, 2002
- Hamani Menouba : Est Algérien des Structures du foncier, « diplôme d'études approfondis» juin1979-Université Paul Valery, Montpellier- Paris

2 -بالعربية:

أ -الدكتوراه:

- شويتام ارزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519 -1830، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الجزائر، 2006.
- فركوس صالح: المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة 1844 -1871,جامعة قسنطينة, 2001م.
- قشي فاطمة الزهراء:قسنطينة المدينة والمجتمع أواخر العهد العثماني 1792/ 1837م جامعة تونس الأولى ,1998.

ب -الماجستير:

- بورغدة رمضان:الجزائريون والعدالة الفرنسية في قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،قسنطينة, 2000.
- حميمد صباح: أحواض الخدمة بمنطقة ميلة,رسالة ماجستير, معهد التهيئة العمرانية قسنطينة ، 2002.
- سيساوي احمد: النظام الإداري ببايلك الشرق (1791 -1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعةقسنطينة ، 1987

- عمري الطاهر: دور بنى المجتمع الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي, رسالة ماجستير, جامعة قسنطينة,1999.
- القشاعي فلة:النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1871 - 1837، جامعة الجزائر، 1992
- لطرش رشيد: دراسة عمرانية لمركز بلدية زغاية، مذكرة ماجستير، معهد التهيئة العمرانية، قسنطينة ، 1986.
- معاشي جميلة :الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق من القرن 10ه/16م إلى القرن 13ه/19م ،رسالة ماجستير، 1991.

خامسا-الدوريات

1 - باللغة الأجنبية:

- TemimiAbdeljalil : Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837), Publication de Revenue D'Histoire Maghrébine, Vol:1.
- Sainte-Marie Alain: De la Tribu Au Douar –Commune En Algérie Centrale, Au 19emeSiècle,Congres d'Histoire
- Féraud Charles Louis: Ferdjioua et Zouar 'a, Notes historique sur la province de Constantine, Vol:22, Alger 1878.
- Féraud Charles Louis: Mœurs et coutumes Kabyles,R.A. Vol: 7,Alger, 1863.
- Féraud Charles Louis: Mœurs et coutumes Kabyles, R.A, N°6, 1862.
- Congres de la colonisation rurale(Monographies Algériennes), ^{3ème} partie Rapport Monographie fedj- M'zala, présenté par M.Boissin: Administrateur de C.M, Alger 26-29Mai 1930.
- VayssettesEngène: Histoire des derniers Beys de Constantine, depuis 1793 jusqu'àla chute d'Hadj –Ahmed, Revue africaine, Vol:3, 1858.
- Vayssettes (E): Histoire des derniers Beys de Constantine, R.A, N°7, Alger, 1863
- Robin (N): Note sur l'organisation militaire et administrative des turque dans laGrandeKabylie,R.A, VOL:17, 1873

2 -بالعربية

- بالحميسي مولاي: سياسة الضرائب بالجزائر في أواخر العهد العثماني، مقال في الملتقى الدولي الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، وهران1983 .
- بورغدة رمضان:جوانب من تاريخ فج مزالة خلال العهد الاستعماري الفرنسي، مقال في كتاب الملتقى الأول كتامةفج مزالة عبر العصور والحضارات،فرجيوة 2005.
- بوعزيز يحي:ثورات سكان زواغة وفرجيوة بالبابور ضد الاستعمار الفرنسي وقضية الحاج بن عز الدين "مجلة الثقافة"العدد 40، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, 1977.
- سعيدوني ناصر الدين: وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترتبت عليها، المجلة التاريخية العدد 7 -8 جانفي 1977، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل.
- سعيدوني ناصر الدين :"ملكية الأراضي بالجزائر أواخر العهد العثماني وتأثيرها على البنية الاجتماعية بالريف"،مقال في الملتقى الدولي الثالث لتاريخ وحضارة المغرب، الجزء 1، جامعة وهران، 1983.
- هيشور بوجمعة: ميلة في مرآة الانتربولوجيا واعراش فرجيوة، مقال نشر في جريدة النصر، العدد5، 1993.

الملحق رقم: 1 التضاريس

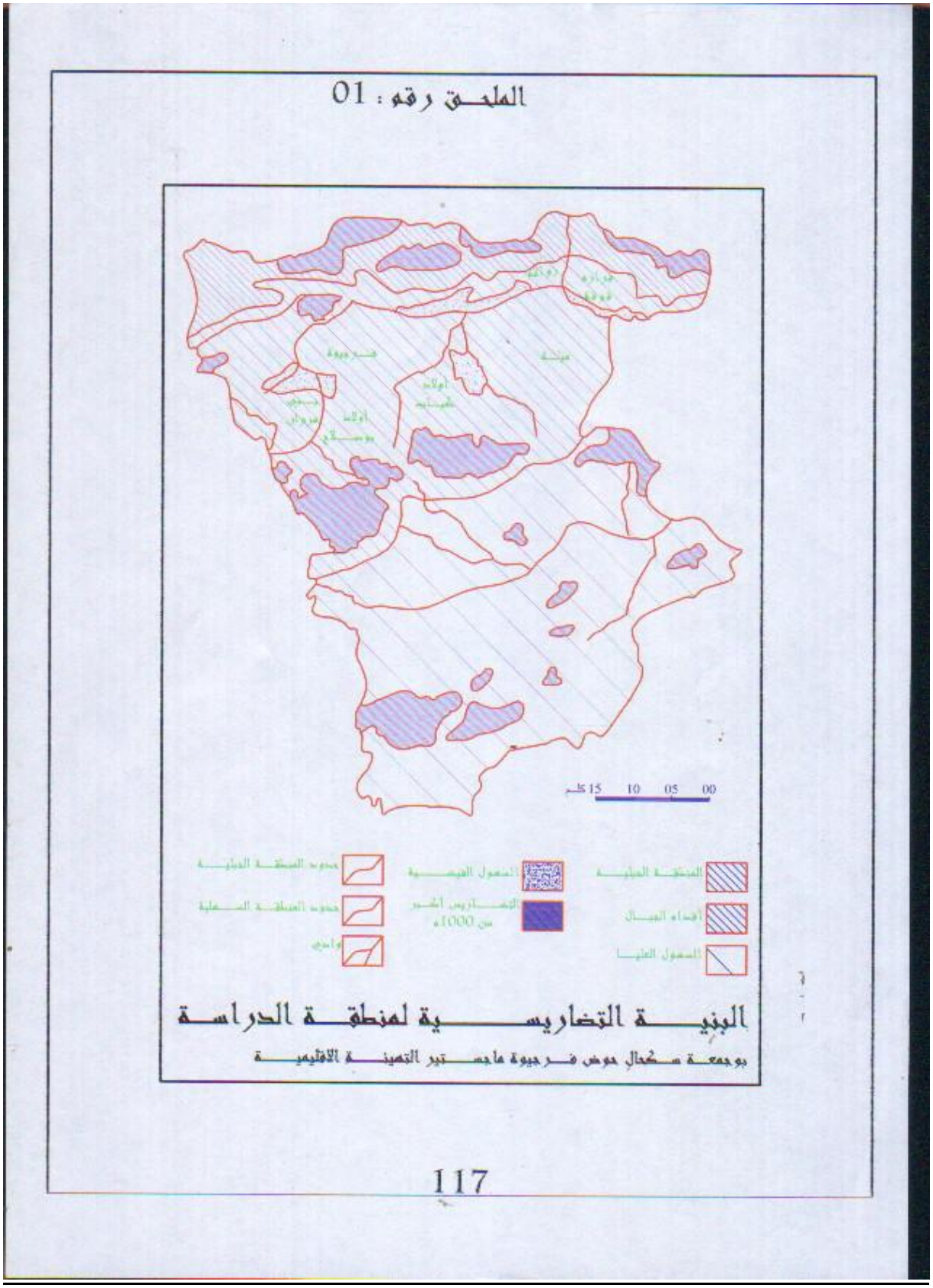

الملحق رقم :2 استعمال الأرض

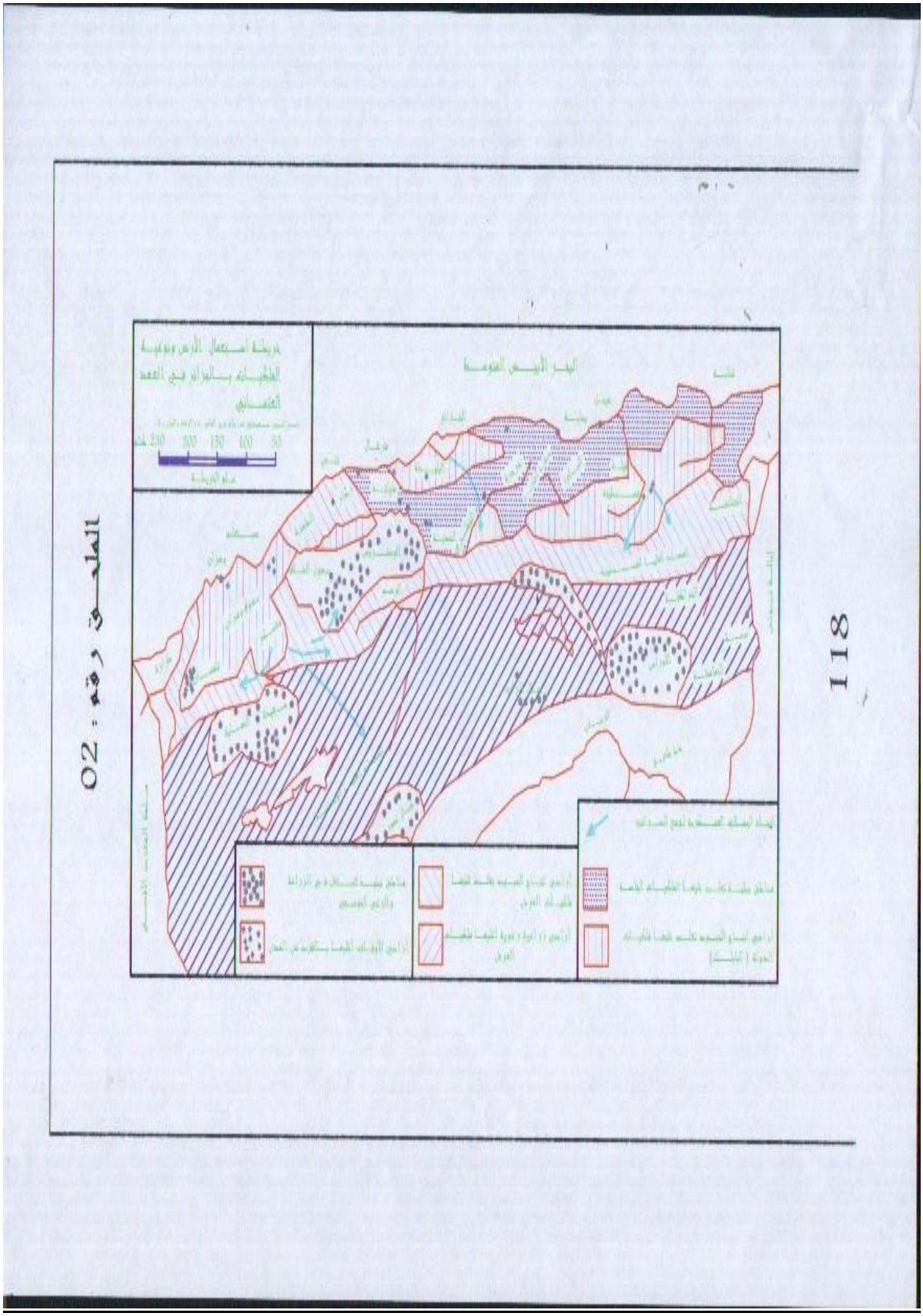

الملحق رقم: 3ملكية العزل في قبيلة زواغة

الملحـــق رقم : 03

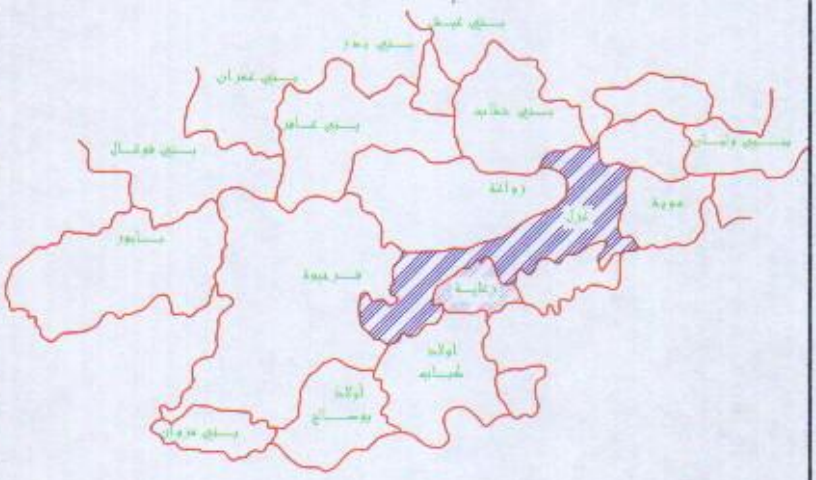

عزل البايلـــك داخل اراضي قبيلـــة زواغة

نقـــلا عن : Senatus -Consulte du 22avril1863

119

الملحق رقم: 4 ملكية العزل في الشرق الجزائري

الملحق رقم:5 الملكية العقارية في المنطقة

الملحق رقم : 05

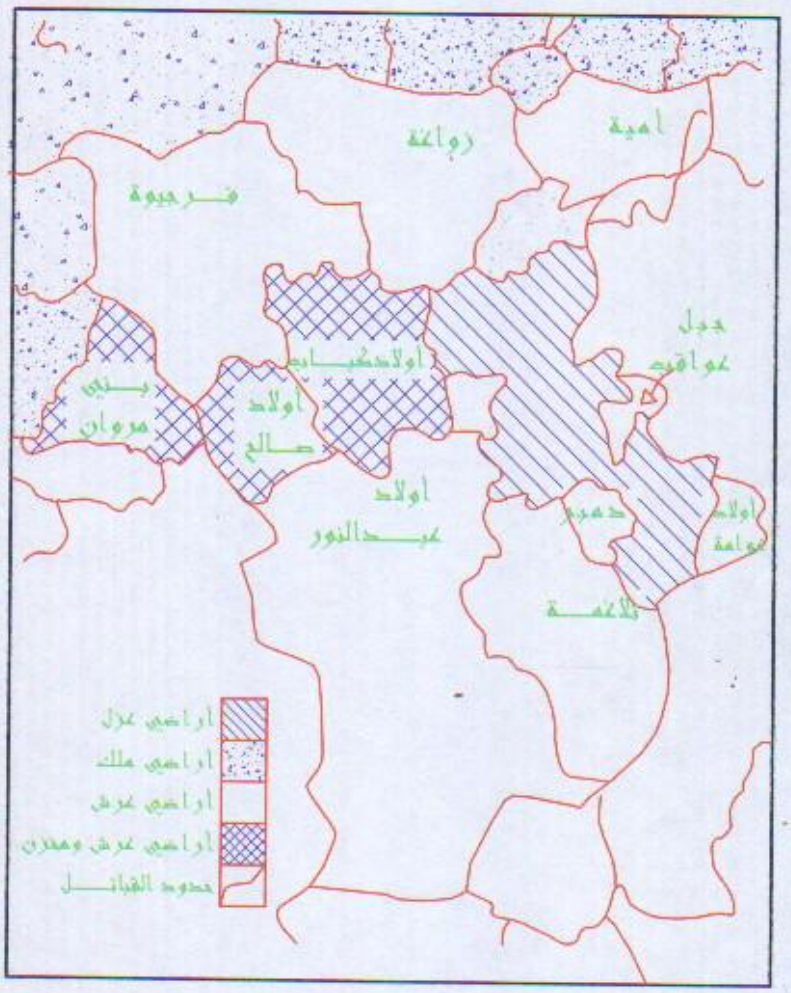

الملكيـــة العقاريـــة فـــي ريف فـــرجيوة
نهايـــة العهد العثمـــانـي

121

الملحق رقم:6 موقع وحدود القبائل في الشرق الجزائري

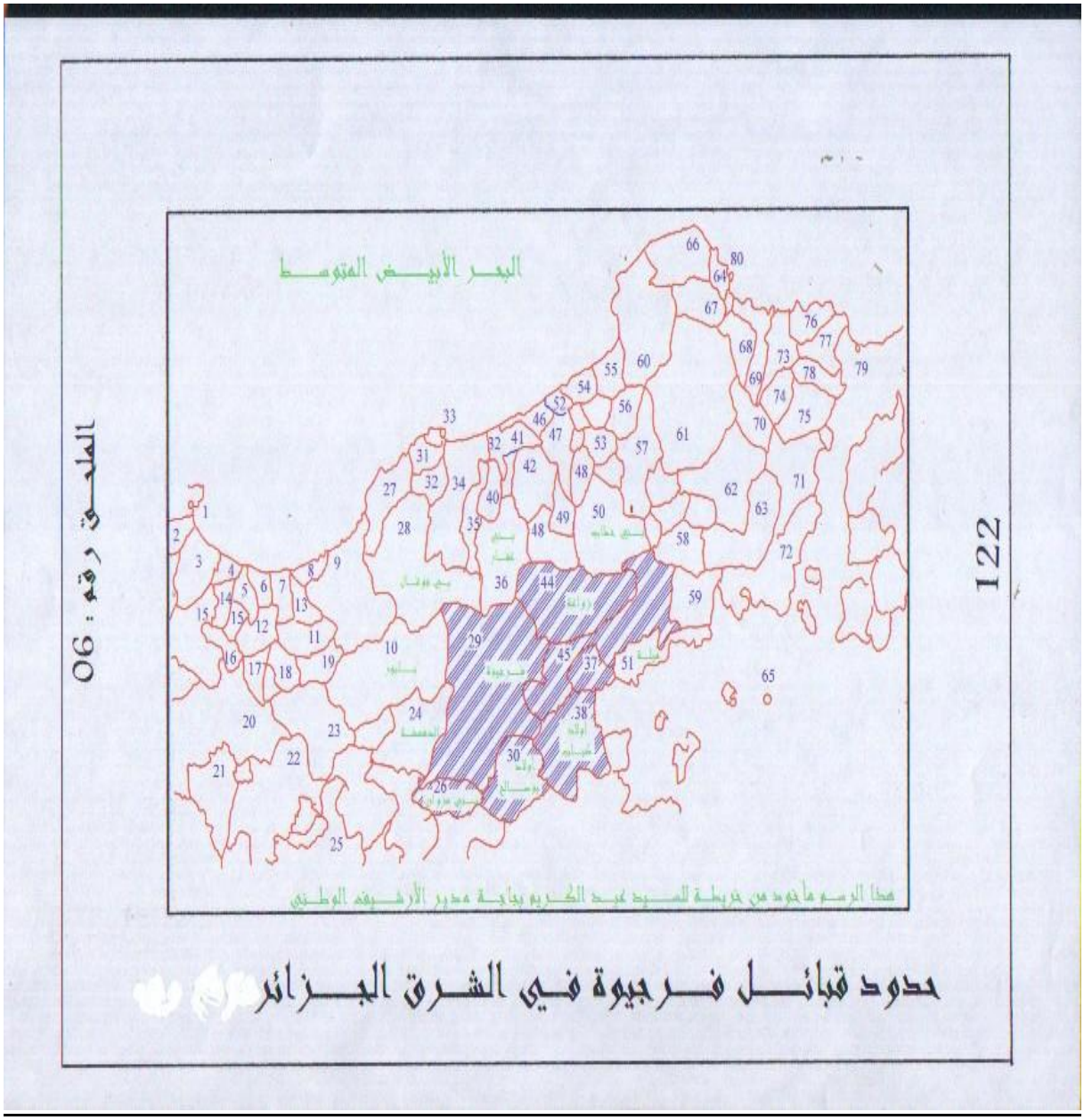

الملحق رقم:7

قائمة أهم شيوخ وقياد قبائل الشرق الجزائري

القياد	الشيوخ
قائد الحراكته	شيخ فرجيوة
قائد ميلة	شيخ زواغة
قائد الحنانشة	شيخ الحنانشة
قائد الزمول	شيخ العرب بالزاب
قائد الاوراس	شيخ الدير (سيدي يحي بن طالب)
قائد عامر الشراقة	شيخ بلزمة
قائد أولادإبراهيم قائد	شيخ قصر الطير بريغة
قائد المسيلة	
قائد زمورة	
قائد سكيكدة	
قائد زارديزا	
قائد أولاد عبد النور	
قائد التلاغمة	
قائد عامر الغرابة	
قائد أولاد دراج	
قائد تبسة	
قائد مسيلة	

الملحق : 8 جزء من وثيقة عوائد زواغة.

الملحق 9 خريطة مراكز الاستيطان في فج مزالة

الملحق رقم: 10 - نوعية الملكية في دوار راس فرجيوة

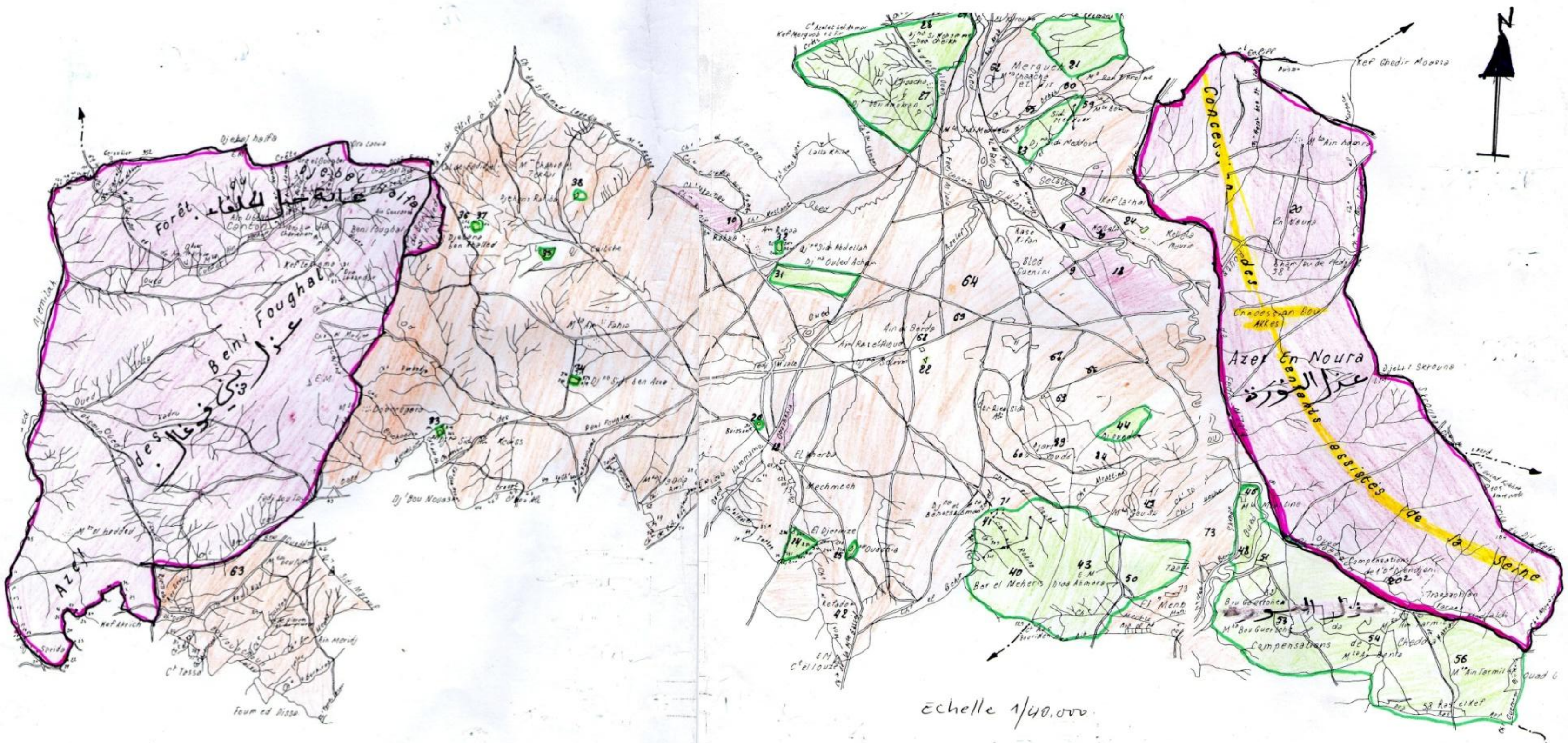

أملاك الدولة

املاك البلدية

ملكية خاصة (إمتيازات

ملكية جماعية

المصدر: S.C.M : PLAN Séa.Con 1887

الملحق 11 جدول الشكاوى التي تقدم بها سكان أولاد كباب

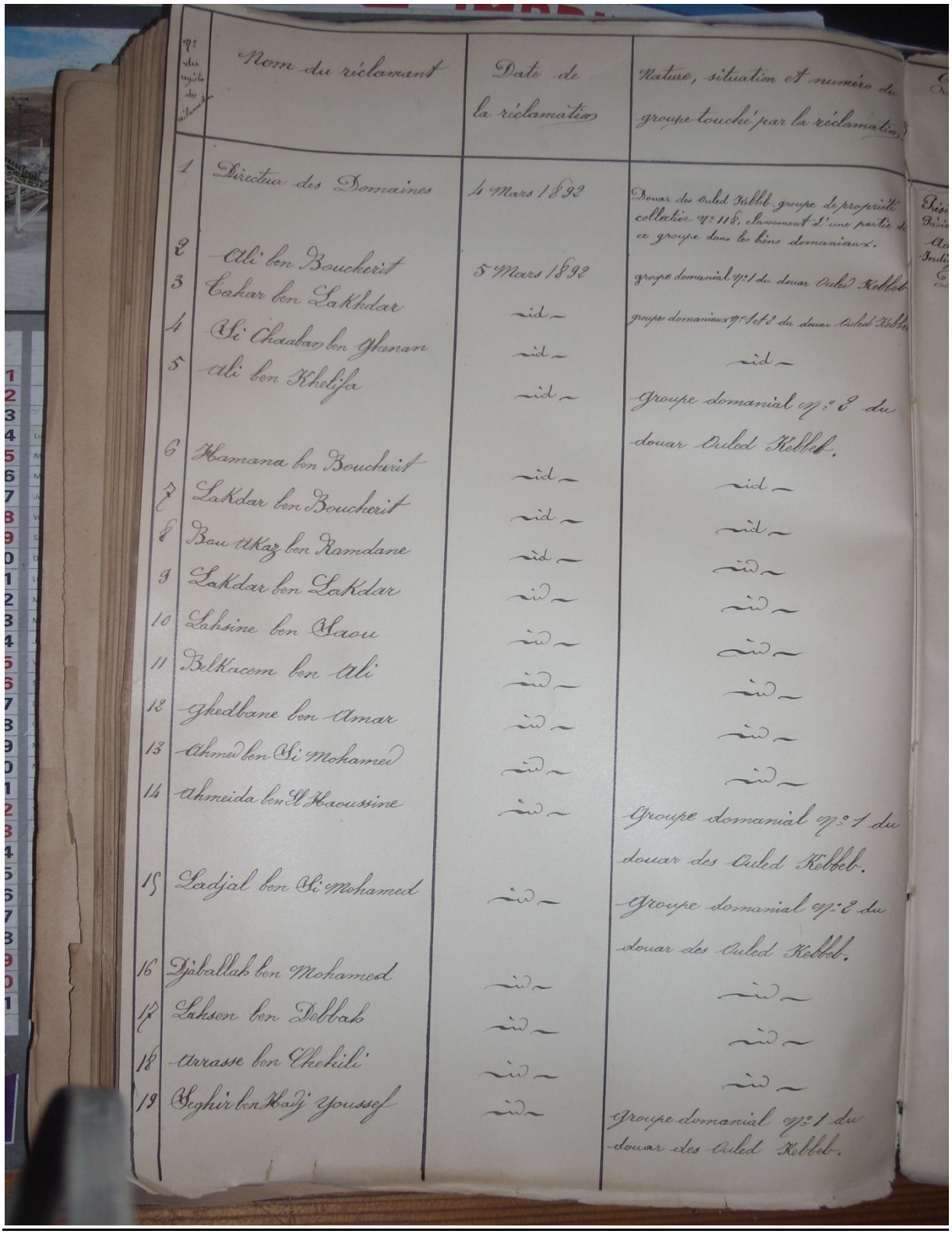

N° du registre des réclamations	Nom du réclamant	Date de la réclamation	Nature, situation et numéro du groupe touché par la réclamation
1	Directeur des Domaines	1 Mars 1892	Douar des Ouled Kebbeb groupe de propriété collective n° 118, classement d'une partie de ce groupe dans les biens domaniaux.
2	Ali ben Boucherit	5 Mars 1892	groupe domanial n° 1 du douar Ouled Kebbeb
3	Cahar ben Lakhdar	id	groupes domaniaux n° 1 et 2 du douar Ouled Kebbeb
4	Si Chaaban ben Ghenan	id	id
5	Ali ben Khelifa	id	Groupe domanial n° 2 du douar Ouled Kebbeb.
6	Hamana ben Boucherit	id	id
7	Lakdar ben Boucherit	id	id
8	Bou Akaz ben Ramdane	id	id
9	Lakdar ben Lakdar	id	id
10	Lahsine ben Saou	id	id
11	Belkacem ben Ali	id	id
12	Ghedbane ben Amar	id	id
13	Ahmed ben Si Mohamed	id	id
14	Ahmida ben El Haoussine	id	Groupe domanial n° 1 du douar des Ouled Kebbeb.
15	Ladjal ben Si Mohamed	id	Groupe domanial n° 2 du douar des Ouled Kebbeb.
16	Djaballah ben Mohamed	id	id
17	Lahsen ben Debbah	id	id
18	Arrasse ben Chekili	id	id
19	Beghir ben Hadj Youssef	id	Groupe domanial n° 1 du douar des Ouled Kebbeb.

الملحق رقم 12

أشكال الملكية العقارية في دوار الشيقارة

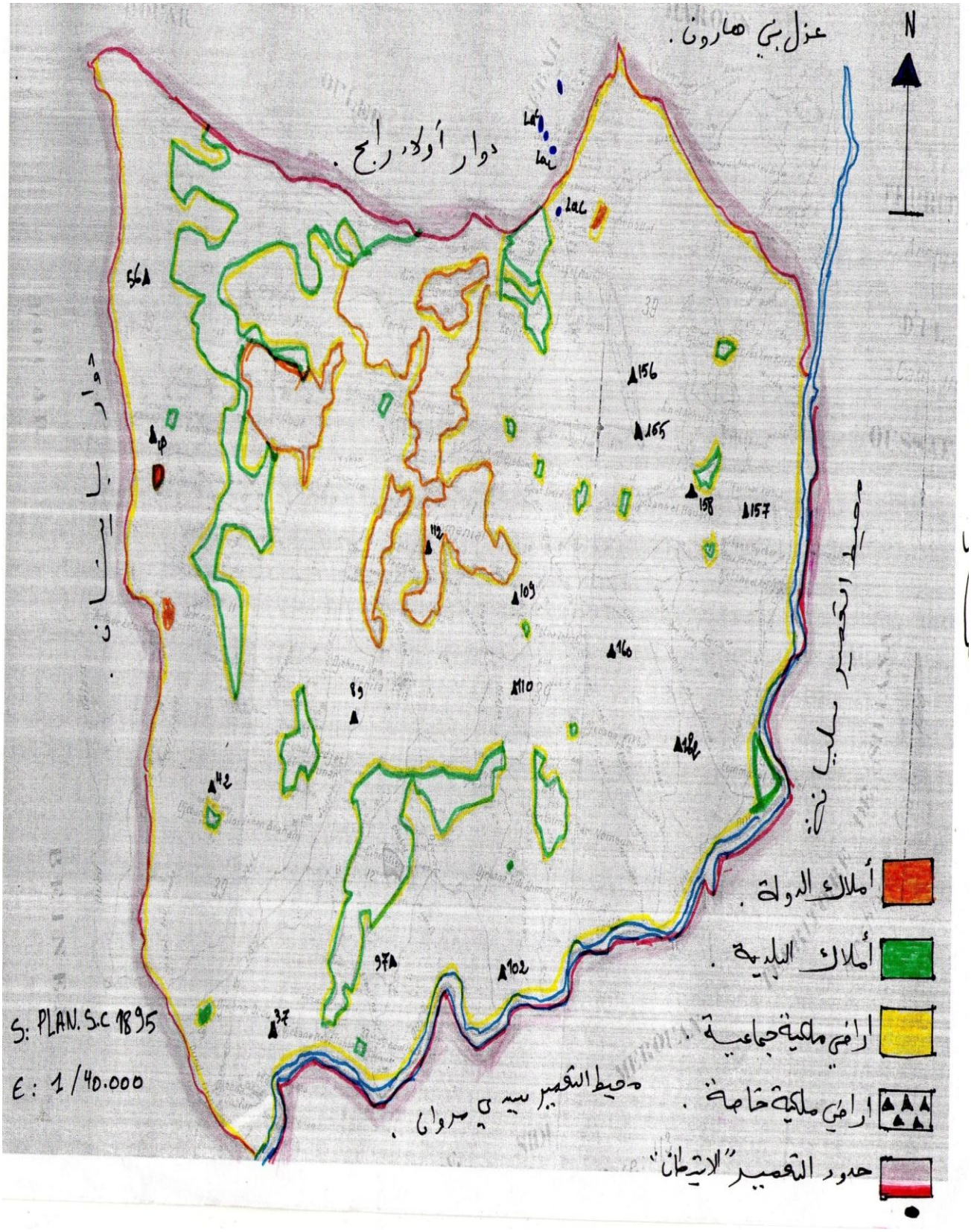

الملحق رقم: 13

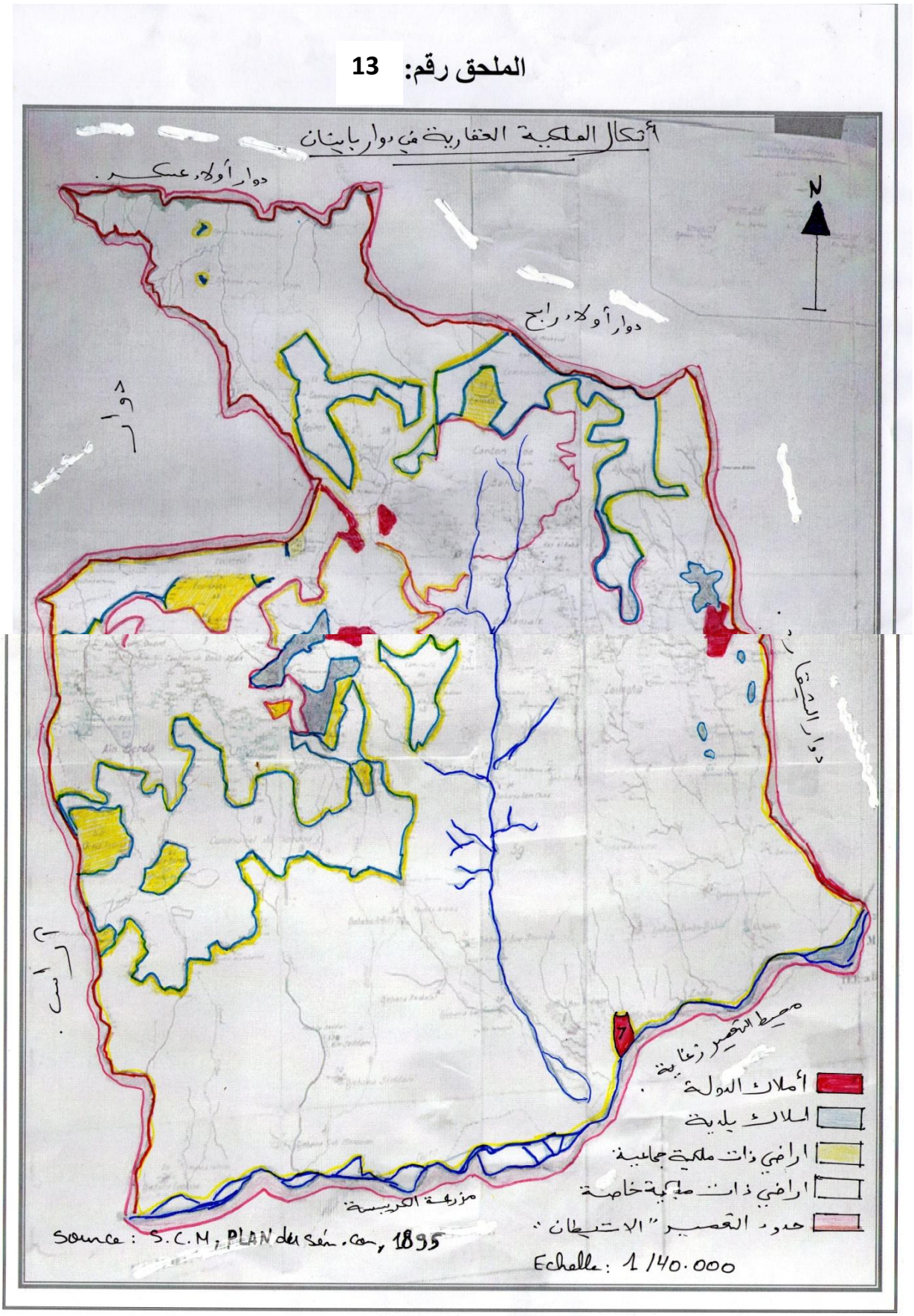

الملحق رقم: 14

أشكال الملكية العقارية داخل دوار غمربان.

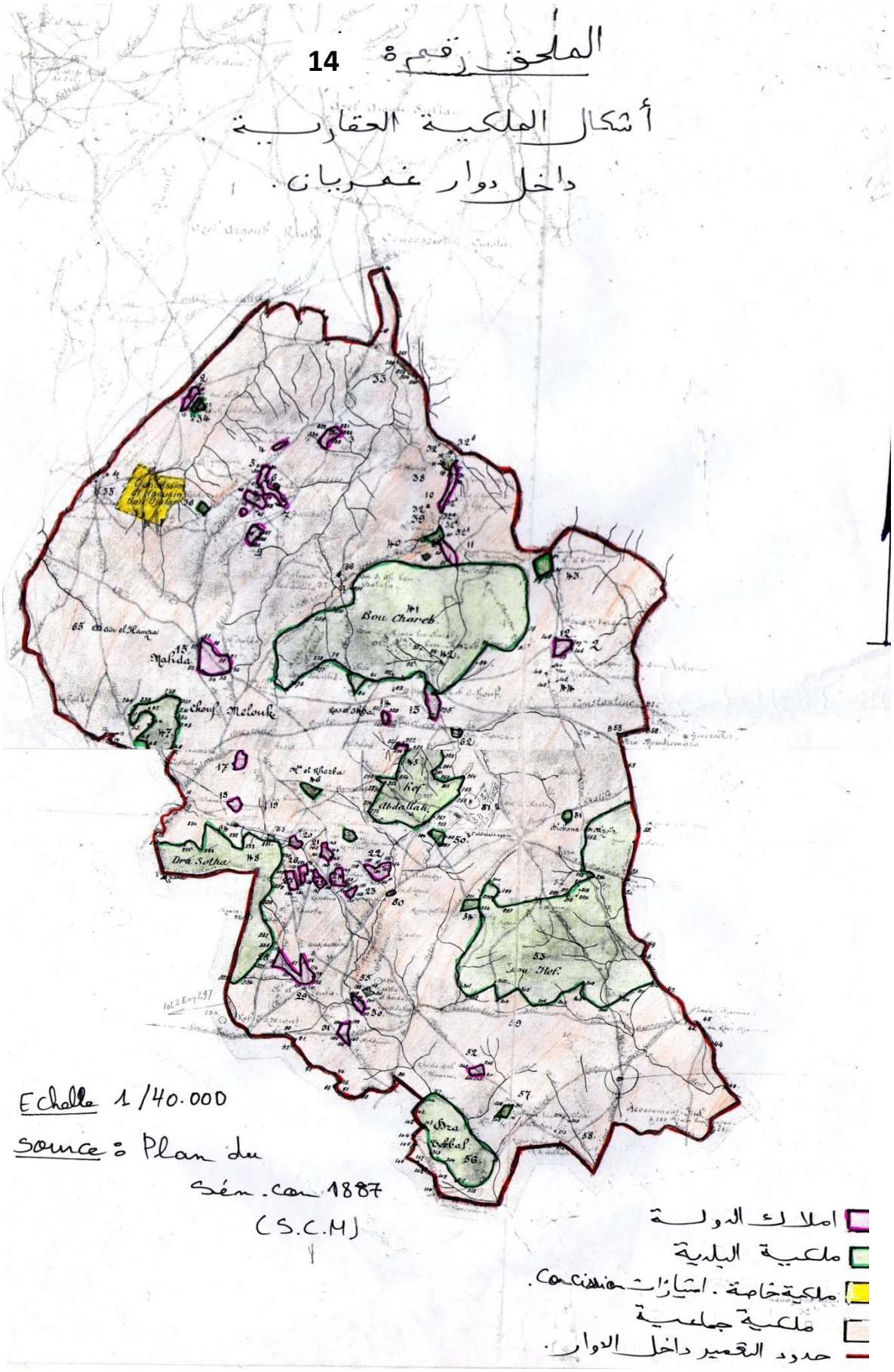

الملحق رقم: 15

أشكال الملكية العقارية في ... وكلباب

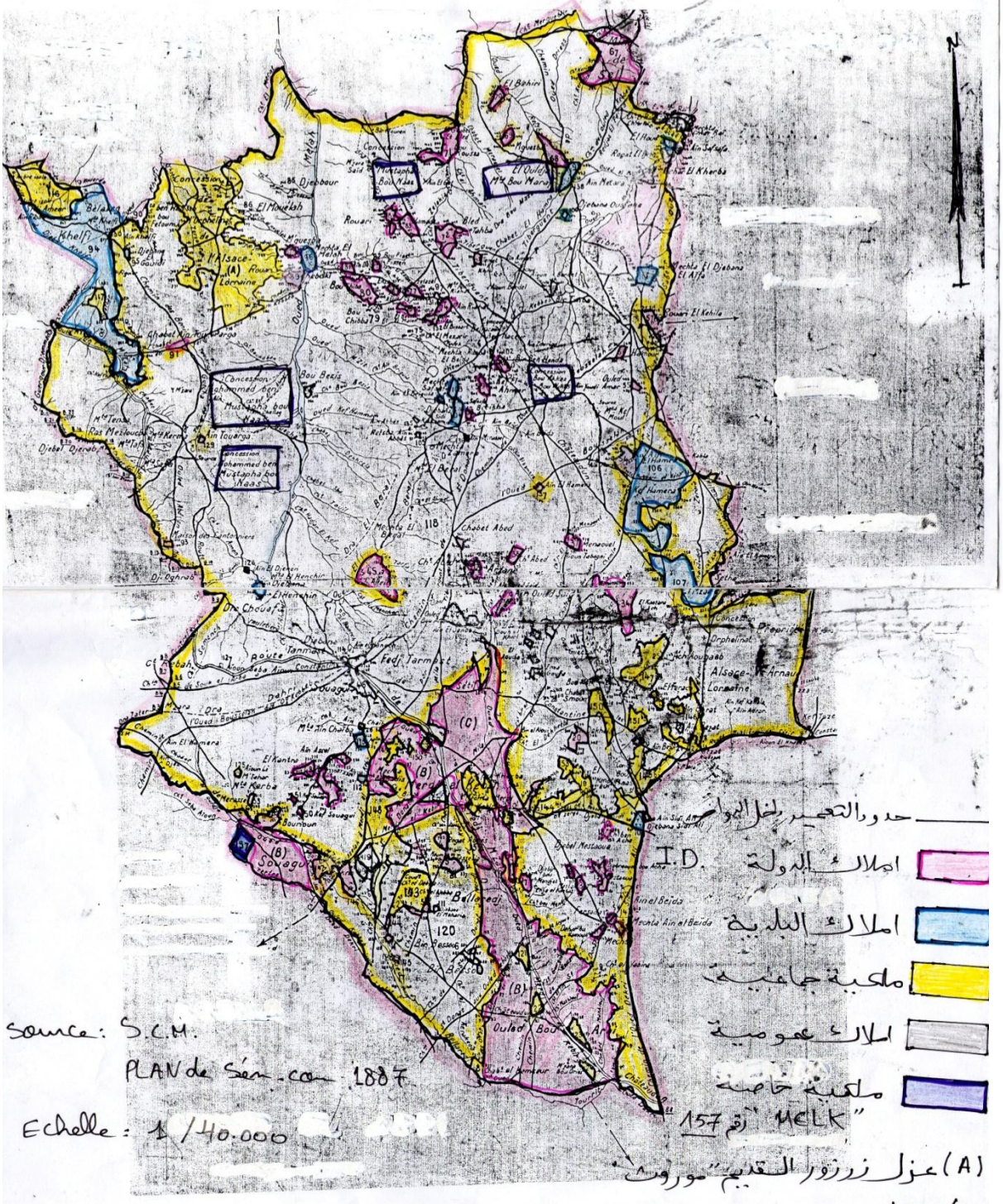

(A) عزل زرزور القديم "مورون"

(B) مزارع المرج الكبير (ضيعات).

(C) امتياز لمهاجري الألزاس واللورين.

ملاحظة:

- قطعة الارض ذات ملكية الدولة رقم 45b قطعة للسيد "ولباني صالح بن محمد"

الملحق 16 مراكز الاستيطان

الملحق رقم :16

محيط التعمير داخل البلدية المختلطة
"فج مزالة"

132

الملحق رقم :17قائمة مراكز الاستيطان في إقليم ميلة .

رقم المركز	اسم المركز
1	فرجيوة -فج مزالة -
2	الرواشد
3	رجاص لفرادة
4	زغاية
5	تيبرقنت
6	بني قشة
7	سيدي مروان
8	بوفوح
9	احمد راشدي -ريشليو -
10	شلغوم العيد -شاطودانرومال -
11	عين الملوك
12	سيدي خليفة
13	واد سقان
14	بشيرة -لوفاسور -
15	حمالة
16	عين التين
17	تاجنانت -ساندونا -
18	تلاغمة
19	بومالك
20	القرارم قوقة
21	عزابة
22	واد العثمانية
23	سليانة
24	قرافلوط
25	ميلة

الملحق رقم :18 نماذج عن تفكيك القبائلإلى دواوير .

القبيلة	مساحتها	الدواوير	تاريخ المرسوم	المصدر
زواغة	8361 هك	دوار اراس دوار تسالة دوار باينان دوار الشيقارة	19 -12- 1895	B.G.G1895
أولاد كباب	20.904	دوار اولاد كباب دوار غمريان	19 -10- 1892	B.G.G1892
أولادبوصلاح	16.442	دوار صراف دوار بوصلاح	08 -02- 1895	B.G.G1895
فرجيوة		دوار زارزة دوار موزليا دوار راس فرجيوة دوار جميلة دوار الروسية دوار تسدان دوار منار	28 -02- 1894	B.G.G1894
بني مروان	8.040	دوار تشودة	16 -12- 1892م	B.G .G1892
ميلة	18322,3	دوار ميلة	29 -07- 1889م	B.G.G1889
أولاد بوعزون	/	دوار الصوادق	14 -04- 1866	B.G.G1866
كركرة	/	دوار كركرة	01 -09- 1869	B.G.G1869
أولاد عبد النور	//	دوار أولاد العربي دوار زرقة دوار الحايف الزواوة بن الزروق	//	//

الملحق رقم:19قرار 1880

الملاحق: ----------

الملحق رقم :19قرار 1880

N° 436.- ADMINISTRATION COMMUNALE.- Formation de la Commune mixte de [illegible] (Département de Constantine).

ARRETE
du 1er Décembre 1880

LE GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE,

Vu les arrêtés des 20 Mai 1868 et 24 Novembre 1871, sur l'organisation des Communes mixtes en Algérie ;

Vu l'arrêté du 22 Juillet 1874, sur la composition des Commissions municipales de ces communes ;

Vu la délibération du Conseil supérieur de gouvernement, en date du 22 Décembre 1879, sur les projets d'extension du territoire civil ;

Vu la délibération du Conseil de gouvernement, en date du 6 Août 1880, sur la composition des circonscriptions administratives à former dans les territoires remis à l'autorité civile,

ARRETE :

ARTICLE 1er.- Les territoires ci-après désignés, savoir :
1° La tribu de Zougha ;
2° - d° de Ferdjioua ;
3° - d° de Cued-Bousselah ;
4° - d° de Ghomrian ;
5° - d° de Beni-Gueca ;
6° - d° de Oued-Kebeb,
qui constituent actuellement la Commune mixte de [illegible] (département de Constantine, territoire de commandement) feront partie du territoire civil du département de Constantine, à partir du 1er Janvier 1881, une commune mixte à sections dont le chef-lieu sera placé à Ferdjioua et portera le nom.

ARTICLE 2.- La Commission municipale de cette commune se composera de 9 membres, savoir :
1° L'Administrateur, Président, ou, à son défaut, en cas d'absence ou d'empêchement, l'Adjoint à l'Administrateur ;
2° 2 membres français ;
3° 6 membres indigènes qui rempliront les fonctions d'Amin dans leurs sections respectives.

ARTICLE 3.- Le Général Commandant la division et le Préfet du département de Constantine sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Alger, le 1er Décembre 1880
Albert GREVY

Pour copie conforme :
L'Administrateur,

الملحق رقم:20البلديات المشكلة لبلدية فج مزالة الكاملة الصلاحيات C.P.E 28جوان 1956

البلدية	المساحة/هكتار
اراس	8.000
باينان	7.500
بوحاتم	6.906
جميلة	8.845
فج مزالة	22.876
كاف بودرقة	7.120
لونتيا	13.215
لوسات	7.896
ريشليو	7.000
رواشد	11.000
تشودة	6.174
تسالة	15.240

المصدر: Arrondissement de Mila, P:68

الملحق رقم:21 قيمة الضرائب المدفوعة من سكان منطقة فرجيوة سنة 1863م

المنطقة	مجموع الجوابد	الحكور	العشور
فرجيوة	455جابدة ونصف	235ونصف ج×	192 ج×29 و ن ف
		53ريال	
بني مسعد	148ج	148×26 ر	
جيملة	144ج	144×26 ر	
بني ياجيس	163ج	163×26	
اولاد عامر	133ج	127×40 ف	6 جوابد
بني مجالد	300ونصف ج	250×40ف	50 جابدة
عرباون	113ونصف ج	47و ن×53 ف	66 جابدة
المزلية	152 ج	31×53 ف	121 جابدة
زارزة	178 ج	170×53ف	8 جوابد
الواد الكبير	328ونصف ج	169×53ف	159 جابدة

المجموع :2109 جابدة,العشور 792 جابدة,إلى جانب الزكاةالمقدرة ب4352 فرنك

المصدر: Archive Historique, De la province de Constantine H227

الملحق رقم:22أهم الأطراف المشاركة في الهجوم على برج زغاية سنة 1864.

الاسم واللقب	الجهة
عمار بن الجودي الميلي	زغاية -ميلة -الميلية
بوفاس–الشيخ يوسف بن رميتة	أولاد عسكر -فرقة قاع الزاب–بني فتح
الحاج بن عز الدين قائد بني يدر	بني يدر -بني خطاب(اولاد رابح)
الاخوان صالح وابراهيم ابناء علي بوطغان	بني تليلان - هبابشة
بونعاس قائد اولاد كباب	أولاد كباب
سي الحواس مقدم الزاوية	الزاوية الرحمانية بميلة
بولخراص بن عز الدين	موية
سي محمد بو الصوف	ميلة
سي المكي بن بوعكاز	أولاد ابراهيم - مسيدة -أولاد مسعود
بالقاسم بن سي محمد بن شوية	عرش أولاد عامر
المسعود بن سليمان	أولاد حايا -جيملة -البهلول - الزاوية الحنضالية بميلة

حميدة عميراوي:جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية غي قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال).

-فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	قيمة ما دفعه سكان قبيلة أولاد كباب من حكور.....	23
02	مساحة ملكية العرش داخل أراضي قبيلة فرجيوة.....	25
03	نتائج تطبيق قانون S.C 1863م.....	50
04	تقسيم قبائل فرجيوة إلى دواوير بمقتضى قانون 1887م.....	51
05	نتائج قانون 1873م في المنطقة.....	53
06	حصيلة الملكية الفرنسية والأهلية في أراضي دوار راس فرجيوة.....	55
07	نموذج من الشكاوى لسكان دوار أولاد كباب سنة 1892م.....	56
08	نوعية الملكيات ومساحتها في دوار أولاد كباب بعد 1887م.....	68
09	أنواع الأراضي ومساحتها في القرية الاستيطانية زغاية بوفون.....	79
10	عدد المستوطنين في القرية الاستيطانية زغاية مابين 1881 -1926.....	80
11	عدد سكان الدواوير المشكلة للبلدية المختلطة فج مزالة.....	83
12	حجم خسائر الجراد في أراضي قبيلتي فرجيوة وبوصلاح -م1 -.....	86
13	حجم خسائر الجراد في الراضي قبيلتي فرجيوة وبوصلاح -م2 -.....	87
14	الخسائر البشرية بسبب داء الكوليرا في البلدية المختلطة فج مزالة.....	88
15	مغرم العشور و الحكور للاعراش الداخلة تحت قبيلة فرجيوة سنة 1864م.....	89
16	أسعار القمح والشعير بعد ثورة 1864م.....	96

-فهرس الأعلام

(أ)

ابن خلدون 31 ,33.

احمد باي 20 ,30 ,36 ,38 ,41 ,94.

احمد بن الدراجي بن عاشور88 .

(ب)

باشاغا بن سالم بن يحيا64.

بوعكاز بن عاشور30 ,39 ,40 ,96.

بويان 26

بيجو45

(ح)

حسن ولد صالح باي 31.

الحسين بن جعفر67.

حمدان بن عثمان خوجة 28.

حمو بن علي95.

(خ)

خوجة احمد 89.

(د)

دين20

(ع)

عبد الله باي

علاوة ابن سيدي الحسين القشي

(م)

مصطفى بالمه89 .

مصطفى بن عاشور 30.

موريس فور75 .

مولاي محمد95 .

(و)

وارني 52 ,57.

ولباني صالح بن محمد67 .

- فهرس القبائل والجماعات

(أ)

أولاد الزرقة66.

أولاد العربي 37 ,40 ,67

أولاد بن عاشور27

أولاد بن عز الدين27 , 31 ,36 ,42 ,96

أولاد بوصلاح 18 ,20 ,32 ,35 ,36 ,40
42 ,51 ,85 ,86 ,87 .

أولاد بوعزة 37 .

أولاد بوعسلي 37 ,61.

أولاد بوعكاز 30 ,39 ,40 ,96.

أولاد بويدان 37.

أولاد خليف37 ,56 ,61.

أولاد رابح 36 ,63 ,64.

أولاد زايد37 ,61.

أولاد عبد النور 29 ,37 ,40 ,85 ,86.

أولاد عسكر 36 ,64.

أولاد غمريان 22 ,35.

أولاد زغار 83.

أولاد زيان 40.

أولاد صالح 36 ,52 ,73. أولاد عامر25.

أولاد فلاح 83.

أولاد قاسم 24

أولاد مقران24.

أولاد يحيى61 ,83.

أولاد كباب18 ,20 ,23 , 27 ,29 ,32 ,35 36 ,37
38 ,39 ,40 ,41 ,42 ,47 ,51 ,55 56 ,59 ,65 ,66,
67, 68, 73 , 82, 83 ,85 ,86 ,87 , 90.

(ب)

بني عافر 36.

بني فوغال 23 ,39.

بني قشة 22 ,35 ,37 ,39 ,48 ,73 ,74 ,76 83.

بني مروان 18 ,20 ,22 ,29 ,32 ,35 ,39 ,40 41
50, 51 ,83.

(ث)

الثلاغمة 29.

(ج)

جرجرة 32.

جيملة 36 ,39 ,51.

(ح)

الحراكتة 16 ,19

الحنانشة 19 ,24

(د)

الدهامشة 39 ,40.

(ز)

زواغة18 ,20 ,21 ,23 ,24 ,26 ,27 ,30 31
, 32 ,33 ,35 ,36 ,37 ,39 ,40 ,41 42 47
51 ,52 ,59 , 61 ,62 ,64 ,65 73 ,79 ,83
89 ,92 ,93 ,95.

الزيبان 18 ,40.

(س)

السراوية 22 ,37 ,86.

(ع)

عامر الظهرة39.

عرب الشراقة40.

عرب الواد 39 ,83.

(غ)

غمريان 22 ,23 ,27 ,35 ,37 ,51 66
,67 ,82.

(ف)

فرجيوة 18 ,21 ,22 ,23 ,24 ,25 ,27 29,
30 ,32 ,35 ,36 ,39 .40 ,42 47 ,51 ,52
55 ,59 ,82 ,83 ,85 ,86 87 ,89 ,93.

(ك)

كتامة 31 ,39.

(م)

ميلة 17 ,23.

(ن)

النمامشة 24 ,29.

- فهرس الأماكن والبلدان

(ش)

شعبة شوف36 ,52.

الشيقارة51 ,61 ,62 ,63 ,64.

(ص)

صراف 40 ,51.

(ط)

طلحة25 ,83.

(ع)

علالة 61.

(ف)

فج مزالة35 ,73 ,74 ,75 ,76 ,77 ,78 ,80 ,80 ,83 ,84 ,87 ,88 ,90 ,91.

فرجيوة16,17,24,25,30,35,41 ,42 ,43 ,46 ,48 ,59 ,70 ,72 ,73 ,74 ,75 ,88 ,91 ,93.

(ق)

قرمودة37 ,61 ,62 ,73 ,79.

(ك)

كريبسة 36 ,47 ,52 ,64 ,73.

(ل)

اللورين 52 ,67.

لوسات 46 ,67 ,73 ,74 ,76.

(م)

المالح73.

منار 25 ,51.

موزلية25 ,83 ,87.

ميلة 17 ,23 ,25 ,31 ,36 ,39 ,46 ,62 ,80 ,94 .

الميلية 36 ,95.

(و)

واد النجا18 ,36 ,61 ,79.

وهران30 ,74.

(أ)

احمد راشدي 48 ,66 ,74 ,75 ,77.

اراس17 ,51 ,62 ,64 ,83.

الالزاس52 ,67.

أوروبا48 ,72.

(ب)

باينان51 ,62 ,63 ,64.

بني هارون 36 ,63.

بوجرار 73.

بوعزون 66.

بوفوح64.

(ت)

تسالة51 ,62.

تشودة 40 ,50 ,51.

تيبرقنت 37 ,39 ,48 ,67.

(ج)

الجزائر20 ,29 ,31 ,36 ,41 ,45 ,46 ,70 ,74 ,75 ,81.

جلانة36.

(ر)

رجاص لفرادة 36 ,37 ,74 ,75 ,79 ,86 ,91.

الرواشد39 ,73 ,74 ,76 ,83.

الروسيا17 ,25 ,39 ,83 ,84.

ريشليو73 ,77.

(ز)

زارزة25 ,83.

زغاية 21 ,32 ,36 ,37 ,73 ,74 ,78 ,79 ,86 ,89 ,91 ,93 ,95.

(س)

سراغنة36 ,79.

سراوحة36.

السراوية22 ,37 ,86 ,87.

فهرس الموضوعات

البسملة

الإهداء

التشكرات

قائمة المختصرات

مقدمة..... 14-6

الفصل الأول: ملكية الأرض وعلاقتها بالمجتمع الفرجيوي نهاية العهد العثماني 16-43

المبحث الأول: أنواع الملكية العقارية والضريبية في ريف فرجيوة 17

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على ملكية الأرض.....17

المطلب الثاني: ملكية الأرض والأشكال الضريبية.....20

الفرع الأول: أراضي العزل.....20

الفرع الثاني: أراضي العرش..... 24

الفرع الثالث: أراضي الملك.....26

المبحث الثاني: . علاقة ملكية الأرض بالمجتمع الفرجيوي.....29

المطلب الأول: خصائص سكان فرجيوة.....29

المطلب الثاني: قبائل المنطقة.....35

الفرع الأول: قبيلة زواغة.....36

الفرع الثاني: قبيلة أولاد كباب.....37

الفرع الثالث: قبيلة فرجيوة.....39

الفرع الرابع: قبيلة بني مروان.....39

الفرع الخامس: قبيلة أولاد بوصلاح.....40

المطلب الثالث: علاقة قبائل فرجيوة بسلطة البايلك..... 41

الفصل الثاني: تحولات الملكية العقارية وأبعادها الاستيطانية في ريف فرجيوة خلال القرن التاسع .....45 -70

المبحث الأول: السياسة العقارية الاستيطانية في ريف فرجيوة 46

المطلب الأول: قانون Sénatus-consulte 1863م.....49

المطلب الثاني: مرسوم وارني Warnier1873م.....52

المطلب الثالث: القانون الإمبراطوري المصغر 1887م.....54

المطلب الرابع: قانون 1897م.....57

المبحث الثاني: تحولات الملكية العقارية وحصيلة الملكية الأهلية.

-زواغة وأولاد كباب نموذجا -.....59

المطلب الأول: تغيرات الملكية العقارية داخل قبيلة زواغة بدءا من 1863.....61

الفرع الأول: حصيلة الملكية في أراضي دوار الشيقارة 63

الفرع الثاني: حصيلة الملكية في أراضي دوار باينان..... 64

المطلب الثاني: تغيرات الملكية العقارية وحصيلة الملكية الأهلية في أراضي قبيلة أولاد كباب.....65

الفرع الأول: حصيلة الملكية الأهلية والاستعمارية في دوار غمريان..... 66

الفرع الثاني :حصيلة الملكية الأهلية والاستعمارية في دوار أولاد كباب.....67

الفصل الثالث: التحولات الاجتماعية والتطورات الاقتصادية في منطقة فرجيوة..... 72-97

المبحث الأول: اتساع دائرة الاستيطان.....73

المطلب الأول: مراكز الاستيطان داخل البلدية المختلطة فج مزالة.....75

1 -مركز فج مزالة"M.C".....76

2 -مركز لوساتLucet.....76

3 -مركز تيبرقنت Tiberguent.....76

4 -مركز الرواشد Rouached.....77

5 -مركز ريشليو "احمد راشدي"Richelieu.....77

المطلب الثاني: القرية الفلاحية الاستيطانية زغاية بوفون" نموذجا ".....78

المبحث الثاني: تفكك البنية القبلية وتراجع الوضعية الاجتماعية.....81

المطلب الأول: من القبيلة إلى الدوار كومين 81

المطلب الثاني: تدهور الوضعية الاجتماعية.....85

المبحث الثالث: من نظام إنتاج زراعي تقليدي إلى نظام إنتاج رأسمالي.....90

المبحث الرابع: رد فعل السكان على السياسة الاستعمارية بالمنطقة.....93

خاتمة.....99-102

قائمة المصادر والمراجع.....104

الملاحق.....117

فهرس الأعلام.....140

فهرس الأماكن والبلدان.....141

فهرس القبائل والجماعات.....143

فهرس الجداول 145
فهرس الملاحق.....146
فهرس الموضوعات 147
ملخص البحث بالعربية, الفرنسية والانجليزية.....151

ملخص البحث بالعربية

موضوع الملكية العقارية من المواضيع المهمة والتي لازالت تطرح بحدة في مجتمعاتنا الريفية, لما له من تأثير مباشر عليها. وهي الجوانب التي حاولت إبرازها في ريف فرجيوة التي تنتمي إلى منطقة الأحواض الداخلية. تمتاز بالتنوع الطبيعي و الثراء التاريخي, تحكمت هذه العوامل في تنوع و توزيع ملكية الأرض خلال العهد العثماني (عرش,عزل,ملكية خاصة),ارتبطت ببنية اجتماعية قبلية(فرجيوة, زواغة,أولاد كباب, بني مروان, أولاد بوصلاح). البعض منها يتمتع بامتيازات (إقطاع الأراضي والإعفاء الضريبي),مقابل خدمات موزعين ضمن ملكية العزل (قبيلة أولاد كباب). قبائل أخرى مستقرة بالمناطق الجبلية ذات ملكية العرش, هذا التمركز منحها نوع من الاستقلالية . لكن بالمقابل لم تسلم من الحملات العسكرية التي يتم جردها سنويا لاستخلاص الضرائب مما حول اغلب أراضي العرش الخصبة إلى عزل البايلك ,كما هو الشأن بالنسبة لقبيلة زواغة. تبرز لنا العلاقة بين الملكية والأسر المتنفذة (أولاد بن عاشور وبن عز الدين) ,من خلال إقطاعها أراضي عزل, مقابل خدمات معينة, لتظهر بذلك معالم الملكية خاصة.

محاولة دراسة ثنائية الملكية والمجتمع في الفترة الموالية, يجعلنا نتوقف لطرح إشكالية: كيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع الملكيات التي وجدتها في بداية الاحتلال ؟,فيما تمثلت السياسة الاستعمارية العقارية في ريف فرجيوة؟,ماهي صور الملكية الجديدة؟ وما حصيلة الملكية الأهلية ؟, كيف انعكس هذا التحول على الجوانب الأخرى ؟. الإجابة عن الإشكالية كان ضمن خطة بحث انطلقت من مقدمة وهي تأطير إشكالي للموضوع وثلاث فصول حاولت من خلالها .تتبع الملكية العقارية والمجتمع نهاية العهد العثماني والتي عرفت تحولات بسبب سياسة التقنين الاستعمارية التي طبقتها داخل المنطقة . بدءا بقانونSénatus Consulte1863م ؛ وصولا إلى سنة 1899م, وهي أخر سنة لتنفيذ إجراءات القانون الإمبراطوري,خلال تلك المدة صدرت ترسانة من القوانين أفرزت أشكال ملكية جديدة وحصيلة ملكية أهلية محصورة في المناطق الجبلية القليلة الخصوبة. من اجل توضيح ذلك قمت باختيار عينة,ضمت قبيلتين من مجال الدراسة "زواغة وأولاد كباب" . اللذين شملتهما القوانين العقارية وأدت إلى خلق أشكال ملكية جديدة (ملكية الدولة,بلدية,عمومية),إلى جانب حصيلة ملكية أهلية في المناطق الأقل قيمة حسب المنظور الاستعماري.

خصصت الأراضي الخصبة لإقامة قرى استيطانية فلاحية من أبرزها قرية زغاية بوفون, تطبيقا للمشروع الاقتصاد بالاستيطاني. دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فتم تفتيت البنية القبلية وتعويضها بأشكال إدارية جديدة بدءا بالدواوير فالبلدية المختلطة فج مزالة,والتي ساهمت في تراجع مكانة الأسر المتنفذة التي تمتعت بامتيازات في الفترات السابقة. أما السكان فقد ابعدوا إلى المناطق الجبلية القليلة الخصوبة. مارسوا زراعة تقليدية تمتاز بالضعف,بالمقابل ظهر نظام رأسمالي واسع ومتطور تابع للمعمرين. خلقت هذه الوضعية الجو المناسب لتفجير ثورات داخل المنطقة أشهرها الهجوم على برج زغاية وثورة زواغة وفرجيوة1864م.

Résume en France

LE sujet de la propriété foncière est l'un des sujets très important et qui reste dans les sociétés urbaines et qui a une influence directe sur les sociétés et ce sont les Crates aspects que j'ai essaye de mettre en vue dans le village de Ferdjioua qui appartient à la région du bassin intérieur.

Qui se caractérise par sa diversité géologique et sa richesse historique, ces critères ont influencé sur la diversité et la distribution des lots de terrain dans les siècles passés (Arch,Azel, propriété prive).

Qui est en relation avec la structure sociale tribale (Ferdjioua ,Zouagha, Ouled kebab, Beni Merouane , Ouled Bouslah); d'autres ont des avantages : comme des dons de terrains , et la suppression des impôts exemple de la tribu (Ouled kebab) . D'autres tribus vivant dans les régions montagnards se caractérise par la propriété du (Arch) « collective ».

Cette centralisation lui a donné une certaine liberté, Mais d'Autre part elle a subi les expéditions militaires qui la pousse a payé des impôts, ce qui a rendu la majorité des terres fertiles à des terres appartenant aux autorités régionales et l'exemple le plus intéressant celui de la tribu (Zouagha).

Est la relation entre la propriété foncière et les familles se montre supémes (Ouled Ben Achour et Ouled Ben Azzedine).que ces dernières son favorisées par le dons des terres à l'Encontre des services que demandent les autorités ce qui rend ces terres privés.

Essayer d'étudier le couple (propriété et la société) dans la période qui suit nous pousse à une problématique : Comment l'administration coloniale s'est conduit avec la propriété foncière dans le début de la colonisation ?

Comment s'est comporte la politique coloniale foncière dans le village de Ferdjioua ?

Quels sont les nouveaux aspects foncière ?, Et quelles sont les parts des propriétés familiales ?

La réponse à cette problématique se résume en introduction et trois chapitres :

Le premier chapitre s'est spécifie dans le sujet la fin des la périodes ottomane qui est considéré comme une base sur la quelle on peut suivre dans le deuxième chapitre les transformations de la propriété foncière dans le village de (firdjioua) qui a subi la pratique de la politique coloniales qui commencé par la loi de Sénatus consulte de 1863 jusqu'à 1899 ,qui est la dernière année dans laquelle s'est terminée l'exécution de la loi impériale durant cette période s'est édité un ensemble de loi qui a créé de différentes.

Nouvelles propriétés et les parts des propriétés indigènes limitées dans les régions montagnards peu fertiles dans le but des éclaircir ceux-ci j'ai voulu choisi un échantillon de certaines tribus, dans le cadre d'étude « Zouagha Et Ouled Kebbeb ».

Et le troisième chapitre Qui ont subis la pratique des lois financières et qui a conduit à créer des différentes nobles formes de propriétés (propriétés des domaines, communales, publies) autres Cotés les parts des indigènes dans les régions peu intéressantes selon la visée coloniale.

Les terres fertiles se sont réservées pour construire des terres agricoles réservés aux colons citons l'exemple du village (Zghaya, bouffon) , sur laquelle s'est pratiquée le projet économique colonialiste sans prendre en considération la situation économique et sociale d'où s'est divisée la structure indigène et la remplacer par d'autres nouvelles formes administratives en commençant par les douars, la commune mélangée (Fedj-M'Zala).qui a contribué dans le retour du statut des familles qui soutient le pouvoir et qui s'est avantagé par des avantages dans la période passé cependant les habitants se sont refugiés dans les régions montagnards peu fertiles qui se caractérisent par une culture rudimentaire peu rentable et dans cette période a vu le jour, le régime impérialiste très développé qui suivant les calons . Cette situation a crée un climat favorable pour faire exploser des révolutions à l'intérieur de régions telles : la révolution de bordj zeghaya et la révolution de Zouagha et Ferdjioua 1864.

Translation of the sum up into English

The topic of the land property is one of the most important topics, which is still an important theme of discussion in our country side of citizens and they are the sides which I aimed to show in Ferdjioua fringes which belong the internal plains region. As it is characterized with the natural varieties and the historical richness. These factors played a big role in the lands (fields) owning repartitions during the Othman (Turkish) period. An ethnical separation of private properties which was linked to a social building / formation: the tribes of ferdjioua, Zeghaia, Ouled Kebab, beni Meroine, OuledBouslah. Some of them were favorised to work on the land (as farmers in the lands/fields). The tribe of Ouled Kebab in addition to some other tribes stagnented and fixed in the montagnious regions with the (Arab owning) This stability gave them a type independence but in contradiction they didn't flee from the yearly waves of recensements to extract taxation. This lead to the shift of the lands from the (Arche owners to the (Bailic / state) : this is the case of the tribe of zouagha ; This relationship appears in the relationship between the owning/properties and the vanishing families. Ouled Ben Achour, and Ibn Azeddine, through its cutting of the separated lands to get some special services, this caused the new aspects of the private properties.

By trying to study the bi-owning and the society in the coming period let's stop to raise the problematic: how did the colonial administration deal with the properties which they found at the early beginning of the conquest? How were the colonial political properties qualified in Ferdjioua country-side? What were the new property aspects? And what were the estimation and the valuation of the new properties?

In the field of investigation and study Zouagha, Ouled Kebab, Which were concerned by the land and which led /resulted to the creation of new types of properties: the property of the state, of the court and the public? In addition to the total native citizens' properties of the less important values according to the colonial views and estimations. Fertile lands were reserved to build some agrarian settling villages: among them the village of zeghaia Boufoune to realize the settling economic project without taking into consideration the economical in the social situation and conditions. The result was the split of the tribes formation and building and their replacement by some kinds of administration starting with agglomerations to the mixed courts: Fedjmezala, which contributed in the rich families decreasing. In what ways did this affect on the other sides?

The answer on this problematic appeared on three chapters. The first chapter was reserved to the topic talking about the end of Othman (Turkish period) which is considered as a reference, as a basis on which we can follow the land property transformation in the fringes of Ferdjioua which was touched by the colonial regulations and laws, starting with the law: 1863 Sénatus consulte arriving to 1899 which was the last year of the execution of the emperor laws and regulations. During that period a set of laws which gave birth to new types of land properties and to some native owners limited in very poor and arid regions. In order to illustrate that, I have chosen a sample consists of two tribes in the field of the study, zouagha and Ouled Kebab which were conserned by the laws of the land, and which led to the creation of new species of properties which enjoyed some privileges in the previous periods, but the inhabitants were dismissed to poor and arid mountainous regions where they practiced traditional agriculture, qualified of being very poor. On the other hand, a new capitalist system was emerged wide and developed lands were reserved to the European settlers. This situation gave the appropriate conditions to the explosion of the internal regions; the most famous ones were the attacks on the Zeghaia Tower, the zouagha and Ferdjioua revolution in 1864.□